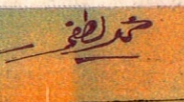
مكتبة
مدبولي

الدور السياسي للقبيلة في اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

تأليف
محمد محسن الظاهري
مدرس م. كلية التجارة والاقتصاد
جامعة صنعاء



١٩٩٦



الدور السياسى للقبيلة فى اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

الكتاب : الدور السياسى للقبيلة فى اليمن ١٩٦٢ - ١٩٩٠
الكاتب : محمد محسن الظاهرى
الطبعـة : الأولى ١٩٩٦ .
النـــاشر : مكتبه مدبولى - ٦ ميدان طلعت حرب
رقم الايـداع : ٨٦٧٧ لسنة ١٩٩٥
الترقيم الدولى : 977-208-148-2

الدور السياسى للقبيلة فى اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

تأليف

محمد محسن الظاهرى

مدرس م. كلية التجارة والاقتصاد

جامعة صنعاء

الطبعة الأولى

١٩٩٦

الناشر

مكتبة مدبولى

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١


كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books

إهداء

إلى من حمل كثيراً من إيجابيات قيم القبيلة اليمنية وأعرافها ،

وجسدها قولاً وعملاً .

إلى من اختطفه القدر ، وودع الحياة الدنيا

أثناء إعداد هذه الدراسة .

إلى روح والدي ...

إلى الذين لا يرون من القبيلة اليمنية سوى مثالبها وعيوبها ...



شكر وتقدير

يطيب لى تسجيل شكرى وتقديرى لإستاذَّى الجليلين الأستاذ الدكتور/ **كمال المنوفى** والأستاذ الدكتور/ **محمد صفى الدين خربوش** على توجيهاتهما الصادقة. كما أسجل شكرى وامتنانى للأستاذين القديرين أ.د. **السيد عليوه حسن** وأ.د. **جلال عبد الله معوض** على نصائحهما القيمة.

والشكر واجب لجامعة صنعاء، وكل من قابلتهم من أبناء وشيوخ القبائل اليمنية وأعضاء مجلس النواب وغيرهم من مسئولين ومثقفين يمنيين.

محمد محسن الظاهري

محتويات الكتاب

الفصل الخامس

جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة

مقدمة الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية العربية اليمنية، خلال الفترة (٦٢ – ١٩٩٠) . وذلك عن طريق استكشاف علاقة القبيلة ببعض مكونات ووظائف النظام السياسى، مثل : عملية صنع القرار السياسي ، وتكوين النخبة السياسية والتكامل السياسي .

كذلك تسعى الدراسة إلى اختبار مقولة « أن هناك بنُى تقليدية تتحطم وتختفى ، وأخرى تظهر وتستمر » .

ولذا فالدراسة تحاول توضيح مدى صحة هذه المقولة ، وانطباقها على حالة اليمن.

وبالتالي فإن المشكلة البحثية تتمثل في تحديد :

- الخصائص العامة للتكوين القبلي في المجتمع اليمني .
- رصد مظاهر الدور السياسي للقبيلة.
- تبَيان المحددات الأساسية لهذا الدور .
- توضيح حدود الاستمرار والتغيير في الدور السياسي للقبيلة اليمنية .

ثانياً : أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من كون الظاهرة القبلية كانت ومازالت من أهم السمات الرئيسة للمجتمع اليمني ، وأحد المتغيرات الحاكمة للحياة السياسية في اليمن.

ولذا فإن دراسة الدور السياسي للقبيلة اليمنية ، تتمتع بأهمية علمية وأخرى عملية.

facebook.com/hisy.books

١- الأهمية العلمية : وتنبع من الاعتبارات التالية:

- يمكن اعتبار الدور السياسي للقبيله مدخلاً تحليلياً مناسباً لدراسة النظام السياسي اليمني.

- موضوع الدراسة ينسب إلى ما يسمى بـ « الدراسات الهجين »،أو« الدراسات البينية » والتى تقوم على الإثراء المتبادل بين حقول المعرفة العلمية ؛ حيث موضوعها يدخل فى إطار علم السياسة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلم الأقتصاد .

- مازالت الدراسات السياسية باللغه العربية عن اليمن ، دراسات محدودة ، وتأتي هذه الدراسة لتمثل جزءاً من عملية أكبر لدراسة المجتمع والدولة في اليمن بواسطة باحثين يمنيين .

٢- الأهمية العملية :

- تساهم الدراسة في الكشف عن حقيقة الظاهرة ، ومكونات البنية الاجتماعية والسياسية للنظام السياسي اليمني .

- تسعى الدراسة للتعرف على حدود تعايش القبيلة وعملية التحديث السياسى فى اليمن ، بمعنى : هل تقف البنية القبلية عائقًا في وجه التنمية والتحديث السياسى ؟

- تبيان مدى إمكانية تحويل العامل القبلي إلى عامل تدعيم وإثراء لمسيرة التحديث السياسي في اليمن .

ثالثاً : فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على بعدين رئيسيين :

الأول : بُعدٌ استكشافي [(١)] ، ويقوم على أساس استكشاف طبيعة الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، بدءاً من التعرف على طبيعة القرارات السياسية التي يمكن تلمس دور القبيلة من خلالها . مروراً بعلاقة هذا الدور بالتجنيد في النخبة السياسية ، وانتهاءً باستكشاف علاقة هذا الدور بكل من التكامل السياسي ودور الدولة المركزية .

الثاني : بعدٌ تفسيري [(٢)] ، ويقوم على أساس محاولة تفسير الدور السياسي للقبيلة ، ومعرفة أسباب استمرار وتزايد هذا الدور ، عن طريق : توضيح العلاقة بين الوزن العددي للقبيلة ودورها الحربي ، وتمركزها الجغرافي ، ومدى التماسك بين قيادات القبيلة وأفرادها ، وتنشئتهم الاجتماعية وثقافتهم السياسية ، وطبيعة النظام السياسي القائم ، وعلاقات القبيلة الخارجية ، من جانب ، ودورها السياسي من جانب آخر .

---

(١) تهدف البحوث الاستكشافية إلى مزيد من التعرف على الظاهره المدروسة ، حيث يسعى الباحث إلى صياغة مشكلات بحثيه محدده تمهيداً لبحثها ، أو طرح فروض يمكن لباحثين آخرين دراستها مستقبلاً، وهذه الدراسات الاستكشافيه تستخدم عند دراسة مشكلات بحثيه لا يتوفر عنها معلومات كافيه . ويعتمد الباحث عند قيامه بالدراسات الاستكشافية على عدة أساليب ، منها: مراجعة الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، ومقابلة الأشخاص من ذوى الخبرة العملية بمشكلة البحث .
حول مفهوم البحوث الاستكشافية ، راجع:
– محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبرى مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، جزءان ، (الكويت:جامعة الكويت ، ١٩٩٣/١٩٩٤)، ص ٤٣ ؛ عبدالباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، (القاهرة:مكتبة وهبة ، ط ٩ ، ١٩٨٥) ، ص ص ١١٧ – ١٢١

(٢) تسعى البحوث والدراسات التفسيرية إلى اختبار فروض حول العلاقات السببية بين المتغيرات ، والإجراءات المتبعة فى هذه البحوث يجب أن تقلل من تحيزات الباحث ، وأن تسمح باستنتاج علاقات سببية ؛ ولذا تتميز هذه الدراسات السببيه (الاختبارية) بأنها أكثر ضبطاً ودقة وإحكاماً من الدراسات الكشفية.
راجع : محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ؛ عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٦

ولذا فإن الدراسة تسعى إلى اختبار صحة الفرضيات الآتيـــة :

- هناك علاقة موجبه (طردية) بين الانتماء القبلي والتجنيد في النخبة السياسية .

- هناك علاقه سالبة (عكسية) بين تزايد النفوذ السياسي القبلي ودور الدولة المركزية .

- هناك علاقة موجبة (طردية) بين الموقع الجغرافي للقبيلة ، ووزنها العددي ودورها الحربي، ومدى التماسك بين قيادات القبيلة وأفرادها ، وتنشئتهم الاجتماعية وثقافتهم السياسية ، وطبيعة النظام السياسي القائم ، وعلاقات القبيلة الخارجية ، من جانب ، ودورها السياسي من جانب آخر.

- فى حالة التعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة ، فإن الأول يجُب الأخير.

رابعاً : منهج الدراسة :

إذا كانت هذه الدراسة قد اعتمدت على «العصبية الخلدونية» كإطار مرجعى لها ، ومنظور رئيسى لتحليل وتفسير الظاهرة القبلية فى اليمن . فإنها قد استخدمت المنهج التاريخى المقارن ، واقتربت من بعض مقولات منهج الجماعة ، ومفاهيم البنائية - الوظيفية .

خامساً : مصادر جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات :

- مصادر مكتبية :

حيث تم الرجوع إلى كل ما هو متوفر ومتاح من كتابات ، سياسية واجتماعية وتاريخية عن موضوع الدراسة . وكذا خطابات وأحاديث الرؤساء والزعماء وشيوخ القبائل .

- مصادر ميدانية :

وقد تم استخدام أداة «المقابلة » ، حيث تم مقابلة بعض زعماء وشيوخ القبائل ، وبعض المسئولين السابقين (وزراء سابقين) من ذوي الخبرة العملية بمشكلة الدراسة .

كما استخدمت أداة « الملاحظة » ، حيث قام الباحث بحضور بعض جلسات مجلس النواب اليمني (وخاصة حضور جلستي التصويت على مشروعي قانون تنظيم حيازة الأسلحة ، وقانون التعليم) . وتتبع مناقشات وتصويت بعض الزعامات القبلية عليهما . كما تم حضور الانتخابات النيابية التى أقيمت فى اليمن « الموحد » في ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٩٣ .

وقد شارك الباحث في هذه الانتخابات كناخب ومرشح معاً .

سادساً : أساليب تحليل البيانات :

استخدمت الدراسة أسلوبي التحليل (الكيفي والكمي) معاً بشكل تكاملى، ووفقاً للملاءمة المنهاجية ، ومدى توفر المعلومات الصحيحة والمتاحة عن الظاهرة موضع التحليل .

سابعاً: حدود الدراسة :

١ - الإطار الزمني للدراسة :

سوف تقتصر الدراسة على تناول الدور السياسي للقبيلة فى الجمهورية العربية اليمنية من الفتره ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩٠ . وهذا التحديد الزمني مرده إلى الاعتبارات الآتية :

- إن عام ١٩٦٢ بالنسبة لليمن يمثل حدثاً تاريخيا هاماً ؛ حيث قام الشعب اليمني بثورته فى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ ، معلناً نظامه الجمهوري ، ورافضاً للنظام الإمامي السالف . وبالتالي فإن من المفترض أن الدور السياسي القبلي في اليمن اتخذ مساراً معيناً ، يختلف عن الفترة السابقة على قيام الثوره وإعلان النظام الجمهوري .

- إن عام ١٩٩٠ هو عام اندماج الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي من الوطن اليمنى) ككيان سياسى وقانوني مع الشطر الجنوبي من اليمن ، وقيام دولة اليمن الموحد بشطريه «الجمهورية اليمنية » . ولذا فإن هذا العام - أي عام ١٩٩٠ - يمثل نقطة تحول في تاريخ اليمن الجديد « اليمن الواحد » ، وهذا بدوره يفترض أنه يمثل مرحلة تحول جديدة لدور القبيلة السياسى فى اليمن الواحد . وبالتالي فإن الدراسة تنتهي عند هذا العام .

٣- الإطار الموضوعي للدراسة :

سيتم التركيز فى هذه الدراسة على الدور السياسي للقبائل اليمنية الفاعلة ، عبر شيوخها ، فى الجمهورية العربية اليمنية ، أمثال تجمعي قبائل «حاشد » و« بكيل» .

ثامناً : تقسيم الدراسة .

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول ، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة .

الفصل الأول : ويشمل الإطار المنهجي والنظري للدراسة . حيث تناول المبحث الأول ، التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة (مثل مفاهيم : القبيلة ، الدور السياسي ، والقبيلة كوحدة تحليل). كما اقتربت هذه الدراسة من « العصبية الخلدونية » ؛ لتكون إطاراً تحليلياً وتفسيرياً لها. وفى المبحث الثانى تناولت الدراسة ، الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة ، بدءاً من الاتجاه الغربي بشقيه (الليبرالي والماركسي) ، وانتهاء بالاتجاه العربي الإسلامي .

الفصل الثاني : ويشمل الإطار المجتمعي للظاهرة القبلية فى اليمن . حيث تم دراسة الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة.

الفصل الثالث : وقد تم فيه تناول محددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية . فتم تصنيف هذه المحددات إلى مجموعتين ، الأولى تضمنت المحددات المجتمعية للدور السياسى للقبيلة ، وتتفرع إلى محددات جغرافيه وسياسية . أما المجموعة الأخيره فقد ضمت المحددات المرتبطة بطبيعة البنية القبلية اليمنية ذاتها ، كالمحددالثقافى ، القيادى ، العددى والحربى ، والمحدد الخارجى .

الفصل الرابع : وقد خصص لتناول القبيلة والنظام السياسى فى اليمن ، خلال الإطار الزمنى المقترح للدراسة (١٩٦٢-١٩٩٠) . وقد قسمت الدراسة هذا الفصل إلى أربع مراحل تحليلية ، مر بها النظام السياسى اليمنى ، وأثرت سلباً وإيجاباً على الدور السياسى للقبيلة اليمنية . فتضمن المبحث الأول ، مرحلة إعلان النظام الجمهورى ، وقيام القبيلة بدور « الحرب بالإنابة ». أما المبحث الثانى ، فقد تناول ، ما سمته الدراسة مرحلة المصالحة الوطنية ، وتنامى دور القبيلة السياسى . وفى المبحث الثالث،تم دراسة محاولات السلطة السياسية اليمنية ، وسعيها لبناء دولة مركزية فى اليمن من دون القبيلة واختُتم هذا الفصل بمبحث، تناول مرحلة سعى النظام السياسى لبناء دولة يمنية حديثه ، فى إطار التعايش مع القبيلة .

الفصل الخامس : وقد تناول علاقة التأثير والتأثر بين القبيلة والدولة ؛ بدءاً بموقف القبيلة من الهوية اليمنية ، وتوضيح لمن يكون الولاء فى حالة تعارضه بين القبيلة والدولة . مروراً بدراسة أنماط العلاقة بين القبيلة والسلطات السياسية المتعاقبه . وانتهاءً بدراسة علاقة القبيلة اليمنية بمؤسسات المجتمع المدنى الحديثة .


كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books

الفصل الأول
الإطار النظرى للدراسة

يتناول هذا الفصل الإطار النظرى لدراسة الظاهرة القبلية. بدءاً من التعريف بالمفاهيم الأساسية، كمفهوم القبيلة، ودورها السياسى باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية فى هذه الدراسة، مروراً بدراسة مفهومى «العصبية» و«الوعى العصبى» لدى ابن خلدون، مع توضيح محددات قوة العصبية الخلدونية وفاعليتها. وانتهاءً بتناول الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة، كالاتجاه الغربى بشقيه (الليبرالى والماركسى)، وكذا الاتجاه العربى الإسلامى.

ـ المبحث الأول : نحو إطار منهاجى لدراسة الظاهرة القبلية

أولا : التعريف بالمفاهيم الأساسية :

١ ـ مفهوم القبيلة :

تعرف القبيلة[١] فى هذه الدراسة على أنها **«مجموعة بشرية متضامنة، تشعر بانتسابها إلى أصل قرابى مشترك، تجمعها ثقافة، وأعراف ومصالح مشتركة. تقطن أرضاً محددة، غالبا وتشكل تنظيماً اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً وعسكرياً واحداً.**

---

(١) للوقوف على مفهوم القبيلة فى اليمن، راجع :

رشاد العليمى، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى، (بدون مكان النشر : دار الوادى للنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون تاريخ)، ص ص ٩ – ١٣، سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث : اليمن والإمام يحى، (القاهرة : مكتبة مدبولى، ط ٣، ١٩٨٣)، ص ص ٢٠ – ٢١، عادل مجاهد الشرجبى، «التحضر والبنية القبلية فى اليمن ـ دراسة حالة لمدينتى صنعاء وتعز»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١، ص ص و – ح، على بن على صبيره، اليمن الوطن الأم، (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة، ط١، ١٩٨٦)، ص ص ١٢ – ١٣، ٢١٢، ٢١٦ – ٢١٧ فضل على أحمد أبو غانم، القبيلة والدولة فى اليمن، (القاهرة : دار المنار، ط١، ١٩٩٠)، ص ص ٤٣ – ٤٨.

استناداً للتعريف السابق، فإن مفهوم «القبيلة» اليمنية يشمل المكونات التالية :

- التضامن، فالقبيلة جماعة متضامنة ومتماسكة فيما بينها.
- الشعور بالقرابة، سواء كان مصدره واقعاً أم وهما.
- الثقافة، حيث تحكمها ثقافة وأعراف واحدة.
- الأرض، فالقبيلة اليمنية تسيطر على أرض محددة، غالبا.
- التنظيم الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، والعسكري الخاص بها.

٢ ـ مفهوم «الدور السياسي للقبيلة» :

تعرف هذه الدراسة مفهوم الدور السياسي للقبيلة، بأنه **«مجموعة الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها)؛ للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها».**

وانطلاقا من هذا التعريف لمفهوم الدور السياسي للقبيلة، يمكن إيراد الملاحظات التالية :

- يدخل في التعريف السابق، لمفهوم الدور السياسي للقبيلة، كل تصرف أو نشاط سياسي، أو ذي مدلول سياسي. ويخرج عن نطاقه كل ما هو غير سياسي.
- تنظر الدراسة، هنا، إلى «القبيلة» على أنها تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي، وجماعات الضغط.

فالقبيلة تسعى للوصول إلى السلطة السياسية (وهذه إحدى سمات الحزب السياسي)، وهي كذلك تسعى للتأثير في صنع القرارات السياسية، بما يحقق مصالحها، (وهذه من سمات جماعات الضغط).

- تجمع «القبيلة» فى أنشطتها، وأفعالها السياسية بين كل من الرسمية واللارسمية:

- تفترض الدراسة، أن مصالح القبيلة تتحقق عبر زعمائها وممثليها، فى الغالب، ولذا سيتم تتبع التصرفات والأفعال السياسية التى يقوم بها هؤلاء الزعماء، كجزء من رصد وتحليل وتفسير الدور السياسى للقبيلة عامة، بصرف النظر عن إمكانية قيام تعارض بين مصلحتى كل من القبيلة وزعمائها؛ لأن وجود «الوعى العصبى» و«محددات العصبية القبلية وفاعليتها» وفقاً للمفهوم الخلدونى، واللذين تأخذ بهما هذه الدراسة، يفترضان انسجام وتوافق مصالح كل من القبيلة وزعمائها (مشايخها).

٣- «القبيلة» كوحدة تحليل :

تأخذ الدراسة بمفهوم «القبيلة» كوحدة تحليل، حيث سيتم تناول الظاهرة الاجتماعية فى اليمن من مدخل «القبيلة».

فإذا كانت وحدات التحليل فى : المنهج البنائى - الوظيفى هى «البناء والوظيفة»، وفى المنهج المؤسسى «المؤسسة»، وفى المنهج الطبقى «الطبقة»، والمنهج النخبوى «النخبة»، وفى منهج الجماعات «الجماعة»[1]، فإن وحدة التحليل، هنا، هى «القبيلة».

---

(١) للتعرف على أهم مقولات هذه المناهج، وإيجابياتها ومثالبها، أنظر :
كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، (الكويت : وكالة المطبوعات الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص ص ١٧ - ١٣١.

وتستند الدراسة فى اتخاذها للقبيلة كوحدة تحليل إلى الحقائق الآتية :

- مازالت «القبيلة» هى المكون الأساسى للمجتمع اليمنى، حيث يتكون من مجموعة قبائل.

- تمثل «القبيلة» أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فعالية. فهى من أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعى اليمنى.

- تمثل القبيلة مدخلاً تحليليا مناسباً لفهم الظاهرة السياسية. فهى أحد المتغيرات الحاكمة والمحددة لمدخلات النظام السياسى اليمنى ومخرجاته.

ويمفهوم «المخالفة»، فإنه لا يمكن تحليل المجتمع اليمنى بالمفاهيم الأخرى (كالطبقة، المؤسسة، النخبة، الجماعة * ، البناء - الوظيفة). فهذه المفاهيم تتقاطع مع القبيلة، ولا تتطابق معها.

---

* يلاحظ أن «القبيلة» تتفق مع مفهوم «الجماعة» من حيث التأثير على اتجاهات وسلوك الأعضاء؛ بما تغرسه فى نفوسهم من قيم ومفاهيم سياسية واجتماعية. وكذا التأثير على النظام السياسى ككل، بما تقوم به من تأثير فى السياسة.

- قيام القبيلة اليمنية بتحمل مسئولية مباشرة فى الحكم؛ حيث تسعى للوصول إلى السلطة. بينما الجماعة، وجماعة المصلحة تحديداً، تحجم عن الوصول إلى السلطة، وإن كانت تسعى للتأثير فى صنع السياسات العامة.

- القبيلة عبارة تنظيم اجتماعى، سياسى، اقتصادى وعسكرى، يتسم بالديمومة والاستمرار والقدم. وتقوم العضوية فيه على أساس قرابى، غالبا، بينما جماعات المصلحة تستند إلى روابط حديثة، مهنية اختيارية، غير إرثية ارتبطت نشأتها بقيام المجتمعات الحضرية والصناعية.

- إن أساليب ووسائل القبيلة فى التعبير عن أهدافها ومطالبها تتسم بالوضوح والعلانية (حيث تعبر عن مطالبها عبر مؤتمراتها القبلية)، بينما تتبع جماعات المصلحة أساليب سرية، ومساومات غير شرعية، أحيانا.

- وحدة التحليل فى «منهج الجماعة» هى الجماعة وليس الفرد، بينما فى النظام القبلى، فإن وحدة التحليل والاهتمام الأساسى ينصب على القبيلة من خلال زعيمها (شيخها) فالشيخ له تأثير كبير فى حياة المجتمع القبلى.

فمفهوم «الطبقة»، مثلاً، لا يسعفنا فى تحليل الواقع الاجتماعي والسياسى اليمنى؛ لأنه لا توجد طبقات، أو تقسيم طبقى واضح فى المجتمع اليمنى. كذلك لا توجد مؤسسات سياسية رسمية فاعلة ومؤثرة فى المجتمع اليمنى، أما «القبيلة» فقد أثبتت، واقعياً، أنها تتمتع بقدر كبير من الاستمرار، والاستقرار، والفاعلية.

ثانيا : العصبية الخلدونية والدور السياسى للقبيلة فى اليمن :

تستخدم الدراسة مفهوم «العصبية الخلدونية» كمفهوم رئيسى فى تحليل وتفسير الدور السياسى للقبيلة فى اليمن.

١ ـ مبررات استخدام مفهوم «العصبية» لدى ابن خلدون :

يتأسس تبنى هذا المفهوم على الاقتناع بملاءمة «المفهوم الخلدونى» وكفاءته المنهاجية فى تحليل وتفسير «بعض» جوانب الظاهرة المدروسة فـ «العصبية

= وفى هذا السياق يلاحظ انحياز تحليلات رواد نظرية الجماعة للثقافة الغربية، حيث ركزت على جماعات المصالح، خصوصا الجماعات الرسمية كنقابات العمال ومنظمات رجال الأعمال والكنيسة والبيروقراطية فى المجتمع الأمريكى ودول أوربا الغربية. ورغم قيام بعض علماء السياسة بدراسة جماعات المصلحة فى بعض دول العالم الثالث. إلا أنهم ظلوا أسرى لنفس الإطار التحليلى الذى يهتم بالجماعات الرسمية ويتجاهل الجماعات غير الرسمية كالجماعات القرابية، (الاثنية والإقليمية) فى المجتمعات غير الغربية. فهذه الجماعات ما زالت تعلب دوراً هاماً وخطيراً فى عملية صنع القرار السياسى.

للتعرف تفصيلا على أهم مقولات منهج الجماعة، وأنواعها وإيجابيات ومثالب هذا المنهج، راجع :

كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، المرجع السابق، ص ص ٢٩ – ٤٢٠.

الخلدونية» ما زالت تحتفظ بأهميتها التحليلية، ومن ثم فإن مشروعية الأخذ بها*
لدراسة «بعض» ظواهر المجتمع العربى المعاصر يعزى لسببين رئيسيين:

الأول : مازال مجتمعنا العربى المعاصر تتقاسمه العصبيات[1] :

فالنظام الاجتماعى العربى، بشكل عام، ما انفك ينهض على القبيلة أو العائلة[2]، وأسسه وأنماط العلاقات فيه لم تتغير كثيراً، عما كان عليه الوضع فى عصر ابن خلدون[3]. إن المفاهيم والقيم البدوية والقبلية التى تناولها ابن خلدون متوغلة فى أعماق النفوس، مؤثرة فى مواقف وأنماط سلوك الإنسان العربى المعاصر[4].

---

* يرى كثير من المفكرين والباحثين العرب إمكانية الاستعانة بالمفاهيم الخلدونية فى دراسة الواقع العربى، ومن هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر :

– المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، المستقبل العربى، عدد ٩٨، إبريل ١٩٨٧، ص ص ٤٧، ٦٥ – ٦٦؛ عبد العزيز الدورى، «ابن خلدون والعرب (مفهوم الأمة العربية)»، المستقبل العربى، عدد ٦١، مارس ١٩٨٤، ص١٥؛ على الدين هلال، «العصبية والتضامن الاجتماعى عند ابن خلدون»، مجلة الدوحة، عدد ١١٩، نوفمبر ١٩٨٥، ص ٤٨؛ كمال المنوفى، «العائلة والسياسة فى الوطن العربى»، الفكر الاستراتيجى العربى، العددان ٨ – ٩، يوليو ١٩٨٣، اكتوبر ١٩٨٣، ص ١٨١؛ محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، (المغرب : دار النشر المغربية، ط ٤، ١٩٨٤)، ص ص ٣٨٨ – ٣٩٠، ٣٩٩ – ٤٠٠؛ محمود عودة، فى سليمان خلف وآخرون (ندوة)، «النظرية وإشكاليات البحث الاجتماعى فى المجتمع العربى المعاصر» المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٠، ص٢٤٦؛ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨)، ص ص ٢٤، ٣١ – ٣٣، ٣٩؛ محمد عزت حجازى، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع فى الوطن العربى»، فى : محمد عزت حجازى (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربى، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٩)، ص٤٠؛ غالى شكرى، «من الإشكاليات المنهجية فى الطريق العربى إلى علم اجتماع المعرفة، فى : محمد عزت حجازى (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربى، المرجع السابق، ص ص ٩٤ – ٩٥؛ خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربى : بعض الفروض البحثية»، المستقبل العربى، السنة ٧، العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر١٩٨٥، ص ص٢٦ ، ٣٦.

(١) عبد الله العروى، ثقافتنا فى ضوء التاريخ، (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى، ١٩٨٣)، ص ص ٧٥ – ٧٧ نقلاً عن : المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، مرجع سابق، ص٦٥ (الهامش).

(٢) كمال المنوفى، «العائلة والسياسة فى الوطن العربى»، مرجع سابق، ص١٨١.

(٣) منى أبو الفضل، مدخل منهاجى فى دراسة النظم السياسية العربية، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٨٢ – ١٩٨٣، ص٦٤.

(٤) المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، مرجع سابق، ص٤٧.

الثانى : قيام ابن خلدون باستقراء لمشاكل المجتمع العربى وقضاياه[١] :

فقد أثار قضايا مازالت معاشة فى واقعنا العربى المعاصر، كالعلاقة بين العصبية والدين[٢]، وصراع البداوة والحضارة، وإشكالية العصبية والدولة، والأزمة التكوينية لدولة القبيلة[٣].

٢ ـ مفهوما «العصبية» و «الوعى العصبى» لدى ابن خلدون :

تُعرف العصبية الخلدونية[٤] ، كما يراها «الجابرى»، وتتبناها الدراسة بأنها:

«رابطة اجتماعية سيكولوجية ـ شعورية ولا شعورية ـ تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية، ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة»[٥].

أما الوعى العصبى[٦] فيقصد به «شعور الفرد، الدائم، بأنه جزء من العصبة* التى ينتمى إليها. بحيث يفقد فرديته ويتقمص شخصية عصبته» ويمارس هذا الشعور نوعاً من التأثير والتوجيه لآراء ومواقف هذا الفرد بحيث يجعله مدافعاً عن

(١) عبد القادر عرابى، «قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون»، المستقبل العربى، يوليو ١٩٨٩، العدد ١٢٥، ص١٠٨.

(٢) منى أبو الفضل، مرجع سابق، ص٦٤.

(٣) عبد القادرعرابى، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٤) يقول ابن خلدون : «إن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما فى معناه (وهى)... النعرة على ذوى القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة... نزعة طبيعية فى البشر مذ كانوا» أنظر :

– مقدمة ابن خلدون، على عبد الواحد وافى (تحقيق وتقديم)، الجزء الثانى، (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٣، بدون تاريخ)، ص٤٨٤.

(٥) محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، مرجع سابق، ص٤٥٩.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٤.

* المقصود بـ «العَصَبَة» هنا : الجماعة القبلية التى تقوم على الرابطة العصبية.

عصبيته ضد أى خطر خارجى يهدد كيانها المادى والمعنوى. كما أن العصبة، بدورها، تذود عن الفرد حيث تعرضه لخطر ما. إن أخطر ما يهدد وحدة العصبة وكيانها، سعى أى فرد منها إلى الانفراد بتحقيق منافعه، ومصالحه الخاصة، والاستئثار بمال العصبة ومكاسبها المادية والمعنوية، ولذا فإن تضامن العصبة مع الفرد مشروط بحفاظه على مصلحة العصبة، وسعيه لتحقيق أهدافها ومنافعها[1].

٣ـ محددات قوة وفاعلية العصبية الخلدونية :

تتحدد فاعلية العصبية الخلدونية بعوامل ثلاثة : قرابى واقتصادى ومعنوى.

أ ـ المحدد القرابى :

يرى ابن خلدون أن من مصادر العصبية وقوتها : النَسَبْ وصلة الدم أو الرحم، لأن «...صلة الرحم طبيعى فى البشر إلا فى الأقل. ومن صلتها النعرة على ذوى القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكه»[2]. فالعصبية تتولد من القرابة، وتستند إلى وحدة النسَبْ[3]. وأساسها استعداد فطرى يدفع الفرد إلى نصرة قريبة فى النسب، والذود عنه والنعرة عليه[4]. وهذا التضامن والتناصر يكونان أشد قوة بين أصحاب النسب القريب، مقارنة بالنسب البعيد كالحلف والولاء. فـ «النعرة تقع عن أهل نسبهم المخصوص، وعن أهل النسب العام؛ إلا أنها فى النسب الخاص أشد لقرب اللحمة»[5].

---

(١) الجابرى، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٤٨٤.

(٣) ساطع الحصرى، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، (بيروت : دار الكتاب العربى، ط٣، ١٩٦٧)، ص٣٣٥.

(٤) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٥) المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٤٨٨.

ورغم أن العصبية «... نزعة طبيعية فى البشر مذكانوا»[1]. إلا أن التاريخ ربما لم يذكر أبدا، شعباً يفوق الشعب العربى فى تمسكه بعصبيته، وتقديم صلة الرحم على ما سواها من الصلات[2].

ب ـ المحدد الاقتصادي :

إذا كان ابن خلدون قد جعل من القرابة أو النسب أحد محددات فاعلية العصبية وقوتها، إلا أنه لا يربط هذه العصبية بالنسب أو القرابة الدموية ربطاً مطلقاً. فهو لا يجعل العصبية ملازمة للنسب بشكل مباشر، إنما هى نتيجة ما يسميه بـ «ثمرات النسب»، وليست نتيجة للنسب نفسه[3]. فـ «... إذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد...»[4].

ويقصد ابن خلدون بثمرات النسب، وفائدته «... هذا الالتحام الذى يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه؛ إذ النسب أمر وهمى لا حقيقة له؛ ونفعه إنما هو فى هذه الوُصْلة والالتحام»[5].

إن المقصود بالنسب لدى ابن خلدون ليس القرابة الدموية وحدها، كما تقدم، بل هو الانتماء الفعلى إلى جماعة معينة، أى إلي عَصَبة ما، لدرجة أنه يدخل فى نطاق النسب طول المعاشرة[6]. فالعِشرة أو الصحبة توصل إلى نتائج مماثلة لما يحدث من قرابة النسب والدم[7].

---

(١) المقدمة، المرجع السابق نفسه، ص٤٨٤.

(٢) طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ترجمة : محمد عبد الله عنان، (القاهرة : مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى، ١٩٢٥)، ص٨٦.

(٣) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص٢٥٩.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٤٨٧.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٤٨٤.

(٦) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٧) الحصرى، مرجع سابق، ص٣٢١.

لقد وسع ابن خلدون، إذن، من المفهوم الضيق للنسب ليشمل كلا من الحلف* والولاء**، لأن «... بعضا من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة أو حلف أو ولاء...»[١].

فالحلف والولاء يولدان النصرة لأصحابهما، لأن «... نعرة كل واحد على أهل ولائه وحلفه للأنفة التي تلحق من اهتضام جارها أو قريبها أو نسبها بوجه من وجوه النسب...»[٢].

وفي هذا الإطار نجد ان ابن خلدون قد استحدث تعبير «نسب الولاء» قياساً على تعبير «نسب الولادة»[٣]. فـ «... اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريباً منها»[٤].

إن تأثير القرابة ووحدة النسب في توليد الالتحام، وتفعيل العصبية، هو نتيجة طبيعية للصحبة والعشرة معاً[٥]، «لأن أمر النسب وإن كان طبيعياً فإنما هو وهمي، والمعنى الذي كان به الالتحام إنما هو العشرة والمدافعة وطول الممارسة والصحبة بالمربى والرضاع وسائر أحوال الموت والحياة. وإذا حصل الالتحام بذلك جاءت النعرة والتناصر»[٦].

---

* يقصد بالحِلْف : تحالف فريقين من قبيلتين مختلفتين، يتعايشان معاً ثم يصبحا مع الأيام كأنهما من قبيلة واحدة، ويدخل نسب الفريق الأضعف في نسب الفريق الأقوى.

** ويقصد بالولاء : عندما يحتاج رجل ما إلى حماية، فيلجأ إلى قبيلة قوية فتحميه. فيصبح مولى لها، ثم يدخل نسبه مع الأيام في نسبها. انظر : عمر فروخ، تاريخ الجاهلية، (بيروت : دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٨٤)، ص١٥٠.

(١) ابن خلدون، المقدمة، جزء٢، ص٤٨٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٨٤.

(٣) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٤٨٤.

(٥) الحصري، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٦) ابن خلدون، المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٥٦٨.

وتستمد قوة العصبية من الظروف المادية القاسية الناجمة عن ضآلة أدوات الإنتاج وقساوة الطبيعة، والتى بدورها تفرض على العصبة أو القبيلة نوعا من التضامن القوى، بغية حماية مصلحتها المشتركة، ومن ثم توفير ظروف معيشية أفضل[١].

وهكذا نجد أن الحلف والولاء، وأمور المعاش، جميعها أمور أقتصادية يرى ابن خلدون، كما سبق، أنها تشكل محدداً رئيسيا فى الحفاظ على العصبية القبلية، وتفعيلها.

جـ ـ المحدد المعنوى :

لم تقتصر محددات فاعلية، وروافد العصبية الخلدونية على الجوانب القرابية، والمادية (الاقتصادية) فحسب، بل يرى ابن خلدون أن «عصبيته» تشتمل على محددات أخرى معنوية. فالعصبية الخلدونية، تعتمد، ضمن ما تعتمد على القيم الروحية (الدين)، والسمات الأخلاقية كالخير، والشجاعة، والوفاء بالعهد، وقيم الإسهام والمشاركة وتقديم المصلحة العامة المشتركة على المصلحة الشخصية الضيقة.

فالدين يسهم فى تعزيز قوة العصبية؛ بتجاوزه لكل أشكال التطاحن والتنازع العصبى، وتخطى الحدود والفواصل العصبية الضيقة. ومن ثم رفد التلاحم العصبى بالمشاعر الدينية؛ ليغدو أوسع وأشمل وأكثر فاعلية[٢]، ورشادة، ذلك «... أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذى فى أهل العصبية وتُفْرِد الوجهة إلى الحق»[٣].

---

(١) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٢) المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٥٢٧. كذلك انظر : ص ص ٥١٦، ٥٢٦.

كذلك يذهب ابن خلدون، إلى أن القيم الأخلاقية تسهم فى دعم العصبية، وتفعيلها سياسياً فقيم : الخير، والشجاعة، والوفاء بالعهد، وحماية الشريعة، وتوقير العلماء، والانصياع للحق والترفع عن الغدر والمكر والخديعة، هى من خُلق السياسة وفضائلها يتعين على الحاكم، وأهل العصبية التمسك بها، والحفاظ عليها؛ لأنها مصدر شرعيتهم فى الحكم، فأهل العصبية، كما يقول ابن خلدون «...يتنافسون فى الخير وخلاله من الكرم والعفو عن الزلات... والوفاء بالعهد، وبذل الأموال فى صون الأعراض، وتعظيم الشريعة، وإجلال العلماء الحاملين لها... والانقياد إلى الحق... واستماع شكوى المستغيثين... والتجافى عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهد، وأمثال ذلك... أن هذه خلق السياسة قد حصلت لديهم، واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم...»[1].

وذهب ابن خلدون، عند حديثه عن عمر الدولة وتحديده لها بثلاثة أجيال، إلى أن أهل العصبة الحاكمة، فى الطور الأول، متمسكون بالقيم الأخلاقية الحافظة للعصبية وقوتها. فهم «... لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك فى المجد، فلا تزال بذلك سَوْرَة العصبية محفوظة فيهم... وجانبهم مرهوب، والناس لهم مغلوبون»[2].

كذلك يؤكد ابن خلدون على الفضائل والقيم السياسية الإيجابية، التى يتصف بها الحاكم السياسى، وتكسب عصبيته قدرة على المواجهة، عند حديثه عن الطور الأول من أطوار الدولة الخمسة، حيث يقول :

«فيكون صاحب الدولة فى هذا الطور أسوة فى اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة... والحماية، لا ينفرد دونهم بشيئ؛ لأن ذلك هو مقتضى العصبية»[3].

---

(١) المقدمة، المرجع السابق نفسه، ص ص ٥٠٥ – ٥٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٤٦.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ص ٥٥٣ – ٥٥٤.

وهكذا يلاحظ أن «... العلاقات السائدة داخل العصبية الحاكمة، فى هذا الطور، تقوم على أساس «الديمقراطية القبلية» أو ما يسميه ابن خلدون بـ «المساهمة والمشاركة»[1].

وخلاصة القول : إن القيم الدينية، والأخلاقية وكذا الفضائل السياسية، كقيم معنوية، تتناسب طردياً مع فاعلية العصبية الخلدونية وقوتها.

---

(١) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٣٢٨.
كذلك انظر : المقدمة، جزء٢، مرجع سابق، ص٥٥٤.

المبحث الثانى : الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة

سيتم فى هذا المبحث تناول أهم اتجاهات التعريف بمفهوم القبيلة وفقاً للتقسيم التالى :

المطلب الأول : اتجاه الفكر الغربى (الليبرالى) فى دراسة القبيلة.

المطلب الثانى : الاتجاه الماركسى فى دراسة القبيلة.

المطلب الثالث : الاتجاه العربى الإسلامى فى دراسة القبيلة.

المطلب الأول : اتجاه الفكر الغربى (الليبرالى) فى دراسة القبيلة :

سيتم فى هذا المطلب دراسة المفهوم الغربى (الليبرالى) للقبيلة من منظور أوسع، هو منظور التحديث، حيث يتم بدءاً تبيان البعد التاريخى للمفهوم الغربى للتحديث، مروراً بدراسة أبعاده الاجتماعية والسياسية، وكذا موقفه، تحديداً، من القبيلة كمؤسسة (أو بنية) تقليدية. وانتهاءً بنظرة تقويمية عامة لهذا المنظور التحديثى.

أولا : تطور المنظور الغربى للتحديث :

ذاع استعمال مفهوم «التحديث Modernization» فى العلوم الاجتماعية، عقب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت النظريات والدراسات المتعلقة بالتحديث تكتسب رواجاً لدى أوساط الباحثين الأمريكيين تحديداً[(١)]. فقد شهد منتصف خمسينات هذا القرن - فى الولايات المتحدة الأمريكية - ظهور تيار واسع، ومتنوع من نظريات التحديث يسعى للاهتمام بمشكلات الدول المستقلة حديثا. وكان لهذا الاهتمام بعدان: أحدهما أكاديمى، والآخر سياسى[(٢)].

(١) محد شقرون، «مفهوم التحديث واستعماله فى سوسيولوجيا المجتمعات النامية»، (المغرب) م. الوحدة، السنة الثامنة، العدد ٨٥ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١) ص٩.

(٢) كامل عمران، «نظريات التحديث إجراء تنموى أم تضليل أيديولوجى ؟»، م، الوحدة، السنة ٨، العدد ٨٥ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١)، ص ٢٢.

وقد تنامت هذه الدراسات والأبحاث النظرية، مُشكِّلة الإطار النظرى للتحديث. حيث مرت تلك النظريات والأبحاث بمراحل ثلاث(١) :

المرحلة الأولى : امتدت من منتصف الخمسينيات حتى منتصف الستينيات حيث ظهرت مشكلات البلدان النامية بوضوح، وبرزت حولها الدراسات التحديثية الأولى، مستمدة من العلوم الاقتصادية والسياسية. وقد اتسمت هذه المرحلة بتوظيف الاهتمامات والأبحاث العلمية، النظرية والعملية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلدان النامية.

المرحلة الثانية : وقد تميزت بظهور «اصلاح» سوسيولوجى - سياسى فى نظريات التحديث، منذ منتصف الستينيات، هادفاً إلى تقديم نظريات عامة عن التغير الاجتماعى، وسبر أغوار عمل ووظيفة النظام الاجتماعى، بحيث يتسع ليشمل النظرية الاجتماعية العامة.

المرحلة الثالثة : وتمتد منذ نهاية الستينيات، حيث تعاظمت الأبحاث المتخصصة فى نطاق بحث التحديث التاريخى المقارن، وبحث البلدان النامية. ونشأ عن هذه الأبحاث تفسير جديد للتاريخ العالمى بما فيه تاريخ البلدان الرأسمالية والاشتراكية معاً. وقد اتسمت «نظريات التحديث» تلك بعدم وحدتها النظرية.

ثانيا : المفهوم الغربى (الليبرالى) للتحديث :

للتحديث تعاريف عدة، تبنى على أساس وجهة النظر التى يبدأ منها الباحث، أو الافتراض الفلسفى الذى ينطلق منه، حيث يستخدم مفهوم «التحديث» تارة بمعنى التجديد فى الأبنية والمؤسسات، وأخرى فى مجال الفكر والثقافة والمفاهيم السائدة، وثالثة فى مجال الأدوات الإنتاجية والتطور التكنولوجى(٢).

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) على الدين هلال، محاضرات فى التنمية السياسية : ١٩٧٥ - ١٩٧٦، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٦١.

ويعرف (بلاك Black) التحديث بأنه «تلك العملية التى بمقتضاها تتكيف المؤسسات المتطورة عبر التاريخ، بحيث تتهيأ لأداء الوظائف سريعة التغير، التى تعكس النمو غير المسبوق فى المعرفة الإنسانية بما يسمح بالسيطرة على البيئة، وملاحقة التغير المصاحب للثورة العلمية»(١).

أما (دانكورت روستو Dankwart Rustow) فيرى أن التحديث بمثابة «عملية سيطرة سريعة وواسعة النطاق على الطبيعة من خلال تعاون وثيق بين البشر»(٢).

ويرى كل من (بيل وليدن Bill and Leiden) أن أدق وأصدق تعريف للتحديث هو «تلك العملية التى يكتسب الإنسان من خلالها السيطرة على البيئة التى يعيش فيها»(٣).

هكذا يلاحظ أن معظم الباحثين الغربيين، والمختصين بدراسة التحديث، يتفقون على تعريف لمضمون التحديث. حيث يرون أن عملية التحديث (Modernization process)، التي يقوم بها مجتمع ما، فى أى عصر من العصور، ما هى إلا جزء من العملية التحديثية الشاملة التى يخوضها الإنسان منذ وجوده، ويسعى من خلالها لتحقيق تقدمه الحضارى؛ عبر تطويره الدائم للجانب المادى من المعرفة الإنسانية التراكمية. وتسخير هذا الجانب المعرفى، بغية تمكين الإنسان من تعظيم مقدرته على التحكم الإيجابى بالبيئة، وتطويعها لخدمة الإنسانية(٤).

---

(١) James A. Bill and Carl Leiden, Politics in the Middle East : (Boston : Little, Brown and Company, 1979), P.3.

(٢) Idem.

(٣) Bill and Leiden, Ibid., PP. 3 - 4.

(٤) يرى على الجرباوى، أنه لكى يتم تقديم رؤية شاملة لمفهوم التحديث لابد من أن تفهم علمية التحديث على أنها عملية إنسانية مستمرة. ويرى (الجرباوى) أن عملية التحديث تنقسم فى مجراها إلى شقين : كلى وجزئى. فعملية التحديث الكلية : تمثل العملية التحديثية الأساسية، التى يخوضها الإنسان منذ بداية وجوده. وهى عملية مستمرة ودائمة ما بقى الإنسان. فهى، إذن، عملية =

ثالثا : الأبعاد الاجتماعية للتحديث فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

لقد تعددت، وتنوعت الإسهامات والاجتهادات النظرية للفكر الغربى (الليبرالى) حول كيفية تحديث المجتمع، وتحويله من مجتمع متخلف «تقليدى» إلى مجتمع متقدم «حديث»(١).

= اضطرادية، تاريخية، تحمل فيها الحضارة الرائدة (يقصد باصطلاح «الحضارة الرائدة» تلك الحضارة التى تقوم على أساس وجود أيديولوجية تطويرية ذات أهداف عالمية، يتيح لها أن تكون حضارة عالمية شمولية) لكل حقبة زمنية مقاييس العصرية لباقى العالم الذى تسود فيه. ولذا فإن تاريخ عملية التحديث الكلية، ممثلاً بتاريخ الحضارات العالمية الرائدة وتعاقبها يعلمنا بماهية ومسار التطور الإنسانى عبر الأزمان.

أما عملية التحديث الجزئية : فإنها تعبر عن المحاولات التحديثية التى تجرى خلال كل حقبة زمنية على حدة، وهى بمثابة الرافد الرئيسى لعملية التحديث الكلية، حيث يوجد نوعان من المجتمعات فى كل عصر هما :

المجتمعات المتفوقة : وهى تلك المجتمعات التى تنضوى تحت راية الحضارة الرائدة لذلك العصر، ولذلك فهى الأكثر عصرية بين المجتمعات الأخرى، المزامنة لها. (فالحضارة الإسلامية كانت حضارة رائدة تمثل عصرية الوقت الذى كانت متألقة فيه. وكذا الحضارات الرائدة الأخرى من قبلها كاليونانية والفارسية والرومانية. وبالمثل نجد أن الحضارة الغربية تمثل عصرية وقتنا الحاضر، فهى نتاج جهد متراكم للإنسان، وسعيه الحثيث فى تطوير المعرفة، ولذا فإنها بمثابة محصلة لحضارات رائدة سبقتها).

والمجتمعات الأقل تفوقاً : وهى التى تكون خارج نطاق الحضارة الرائدة المعاصرة، مما يؤثر سلباً على مقدرتها على التفاعل مع البيئة، ولذا فهى أقل عصرية من مجتمعات تلك الحضارة.

لمزيد من التفاصيل، راجع وقارن :

- على الجرباوى، «نقد المفهوم الغربى للتحديث»، مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت) : المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، شتاء ١٩٨٦، ص ص ٤٠ - ٥٧؛ على الجرباوى، «العرب والأزمة الحضارية»، المستقبل العربى، السنة السابعة، العدد الرابع والسبعون، (نيسان / ابريل ١٩٨٥)، ص٥.

(١) للإطلاع على بعض هذه الإسهامات والاجتهادات النظرية فى الجوانب الاجتماعية للتحديث، وتحديداً (حول فكرة التناقض بين التقليدية والحداثة)، لدى بعض رواد «المدرسة الوظيفية»، أمثال : «ماكس فيبر» ومفهومه للسلطة فى المجتمعين التقليدى والحديث (الرأسمالى الغربى) ونماذجه المثالية للسلطة وعلاقتها بالشرعية. و «إميل دوركايم» ومفهومه للتضامن الاجتماعى بنوعيه :

«التضامن الآلى» فى المجتمعات البسيطة «التقليدية»، و «التضامن العضوى» لدى المجتمعات «الحديثة». وكذا «تالكوت بارسونز» و «متغيرات النمط»، ويقصد بها - بارسونز - تلك المتغيرات النمطية التى يشهدها كل من المجتمعين : التقليدى والحديث، وتتمثل فى خمسة متغيرات : العمومية فى مقابل الخصوصية، التخصيص فى مقابل الانتشار، الأداء (الإنجاز) فى مقابل النوعية (العزو)، =

ويمكن، هنا، تناول مفهوم «التعبئة الاجتماعية» عند (كارل دويتش Karl Deutsch)؛ باعتبار أن هذا المفهوم يعد من أهم الإسهامات النظرية للفكر الغربى فى تحليل الجوانب الاجتماعية والسياسية للتحديث.

يعرف «دويتش» مفهوم «التعبئة الاجتماعية Social Mobilization» على أنها تلك «العملية التى عن طريقها تتحطم وتذوب العديد من الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويغدو الناس مهيأين لتقبل أنماط جديدة من التنشئة والسلوك»(١).

وهكذا تشير «التعبئة الاجتماعية» إلى التغيرات والتطورات التى تحدث لبعض الأشكال، والمؤسسات القائمة وانهيارها فى المجتمع التقليدى. ويرى «دويتش» أن عملية التعبئة هذه، تقوم بمهمة مزدوجة قوامها(٢)، تحطيم مجتمع قديم «تقليدى»؛ عبر اقتلاعها لجذور هذا المجتمع بما يتضمنه من نظم وقيم، وبناء ـ على أنقاضه ـ

= المصلحة الجمعية فى مقابل المصلحة الذاتية، والحياد الوجدانى فى مقابل الوجدانية.

انظر :

– نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة : محمود عوده وآخرون، (القاهرة : دار المعارف، ط٨، ١٩٨٣)، ص ص ١٧٢ – ١٧٦، ٢٥٦ – ٢٧١، ٣٦٠ – ٣٦٢؛ محمد عارف، تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة فى علم الاجتماع، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢)، ص ص ١٢٤ – ١٢٨، ٢٠٩ – ٢٢٥، ٣٤٩ – ٣٥٠؛ السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، (القاهرة : دار المعارف، ط٤، ١٩٧٩)، ص ص ٥٧، ٣٤٣ – ٣٤٩؛ على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع «الأنساق الكلاسيكية»، (القاهرة : دار المعارف، ط٣، ١٩٩١)، ص ص ٣٠٨ – ٣١٣، ٤٢٤ – ٤٢٦؛ أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، (القاهرة : دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤)، ص ص ٨٧ – ٩٢، ٩٥ – ٩٦، ١١٧ – ١٣٨.

(١) Karl Deutsch, "Social Mobilization Political Development", in : American Political Science Review, No. 55 (September 1961), P. 494.

(٢) على الدين هلال، «نحو إطار نظرى لتحليل عملية التنمية السياسية فى الوطن العربى»، قضايا عربية، السنة ٨، العدد الأول، يناير ١٩٨١، ص٥٠.

مجتمع جديد و «حديث» عن طريق تحريك الأفراد نحو أنماط اجتماعية حديثة[1]. فالنمو السريع للمدن والتحضر، والتعبئة الاجتماعية الذى يتعرض لها العديد من الدول النامية، تؤدى إلى تلقى أفراد هذه الدول، نتيجة انتقالهم من الريف إلى الحضر، لقيم وطموحات وإمكانات جديدة، لتحل محل تلك الأنماط التقليدية من السلوك الاجتماعى والاقتصادى، والدينى، والعائلى المنهار[2].

إن مقولة «التعبئة الاجتماعية» التى جاء بها الفكر الغربى الرأسمالى عن طريق «كارل دويتش» تتضح محدوديتها، وابتعادها عن الدقة والصلاحية عند تطبيقها فى حالة «اليمن» تحديداً.

فعلى الرغم من النمو السريع للمدن والتحضر، وارتفاع نسبة التعليم، إلا أن قيم المجتمع القديم «التقليدى»، ما زالت موجودة ومتأصلة لدى الكثير من أبناء المجتمع اليمنى على ما يتجلى فى المؤشرات الآتية :

- استمرار لجوء الكثير من المتعلمين والمثقفين إلى قبائلهم، بما تحمله من قيم وعادات وأعراف قبلية،، واحترامها والاستعانة بثقلهم القبلى فى تحقيق الكثير من أهدافهم السياسية والاقتصادية بالرغم مما قد يحملون من قيم تحديثية على المستوى الشخصى.
- لجوء الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية إلى القبيلة، ومحاولة استقطاب الزعامات القبلية إلى عضويتها؛ بهدف السعى لاكتساب هذه

---

(١) لمزيد من الإطلاع والتوسع لمفهوم «التعبئة الاجتماعية» عند «دويتش»، وكذا التعرف على محاولة توظيف هذا المفهوم «منهاجيا» فى دراسة الواقع العربى وتحديثه انظر :

– على الدين هلال، المرجع السابق نفسه، ص ص ٤٧ ، ٥٠ – ٥٤ ، ٥٩.

(٢) جابرييل أ. الموند و ج، بنجهام باول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة : أحمد على أحمد عنانى، مراجعة : أحمد حمودة، (القاهرة : مكتبة الوعى العربى، د. ط، د . ت)، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢.

الأحزاب والتنظيمات السياسية «المشوهة» شعبية وفاعلية من ناحية، وقوة عسكرية وسياسية من ناحية أخرى.

- استناد النظام السياسى والسلطة السياسية، تحديداً، إلى أسس تقليدية فى تسييرهما لشئون الحكم والمجتمع؛ حيث يتم السعى الحثيث، من قبل هذه السلطة السياسية، لاسترضاء الزعامات القبلية بشتى الطرق والأساليب؛ بهدف درء خطر هذه الزعامات من ناحية، ومحاولة تعزيز شرعية النظام السياسى والسلطة السياسية «المتآكلة» من ناحية أخرى.

- استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسات التقليدية، كالقبيلة والعشيرة والعائلة، فى المجتمع اليمنى، فى مقابل هامشية وتشوه ما يسمى بـ «مؤسسات المجتمع المدنى» الحديثة، وضعفها.

إن قيم المجتمع «التقليدى» اليمنى لم تذب وتتحطم، على الرغم من وجود المؤشرات «الشكلية» لظاهرة «التعبئة الاجتماعية» كما تحدث عنها «دويتش». بل على العكس، يمكن القول : إن القيم التقليدية قد تعايشت مع القيم الجديدة فى المجتمع اليمنى، بل سعت الأولى «لاستيعاب» و «احتواء» الثانية. إن القيم التقليدية مابرحت تتمتع بالقبول والشرعية المجتمعية لأسباب تاريخية واجتماعية وثقافية. أضف إلى ذلك أن فكرة الوعى بالقيم والمفاهيم الحديثة (أو التحديثية) لا تعنى بالضرورة رفضاً لتلك القيم والمفاهيم التقليدية السابقة، والموجودة فى المجتمع، إذ يلاحظ وجود أفراد يمتلكون وعياً تحديثياً وقيماً جديدة، إلا أن بعضهم لا يمتلك «إرادة التغيير». وفى حالة وجود أفراد يتمتعون بإرادة تغيير المجتمع وفقاً لقيم تحديثية يحملونها، نجد أن عوامل اجتماعية وسياسية عديدة* تقف حجر عثرة، وعائقاً أمام هؤلاء الأفراد.

* من هذه العوامل : مفهوم الأصالة، والحفاظ على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وتراثه الحضارى، وضرورة الوقوف أمام ما يسمى بالاختراق الخارجى، والاستلاب الثقافى والحضارى.

رابعا : الأبعاد السياسية للتحديث * فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

سيتم الاعتماد فى دراسة هذه الأبعاد على بعض مقولات عالم السياسة الأمريكى (صمويل هنتنجتون Samuel P. Huntington) كما جاءت فى كتابه الموسوم «النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة».

يرى «هنتنجتون» أن من أهم أبعاد ومظاهر التحديث السياسى(١) :

١ ـ ترشيد السلطة : وتشير إلى استبدال السلطات السياسية التقليدية، سواء كانت عائلية (أسرية)، أو دينية، أو أثنيه (عرقية)، بسلطة سياسية واحدة، علمانية وقومية.

٢ ـ تمايز الوظائف السياسية الجديدة، وتطوير أبنية متخصصة لأداء هذه الوظائف.

٣ ـ زيادة المشاركة السياسية، بحيث تزداد هذه المشاركة من قبل الجماعات فى المجتمع.

كذلك يذهب الفكر الغربى إلى أن أساس التحديث السياسى، فى أى مجتمع، يعود إلى مدى وجود مؤسسات سياسية فاعلة.

---

* يرى (س. هـ. دود C.H. DODD) أن نمو الدولة الحديثة فى أوربا يمثل الخبرة الأساسية لدراسة التغيير أو (التحديث) السياسى فى دول العالم الثالث. ويعتقد «دود» أنه يمكن دراسة الملامح الرئيسية للتغير السياسى فى العالم العربى استناداً إلى بعض الفروض التى أفرزتها الخبرة الأوربية فى هذا المجال. للتعرف، ايضاً، على رؤية شاملة لمفهوم التحديث السياسى وأهم مؤشراته فى الفكر الغربى، راجع :

– س. هـ. دود، التنمية السياسية، عبد الهادى الجوهرى (ترجمة وتعليق) (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، د. ط، ١٩٨٧)، ص ص ٨، ١٨، ٢٢ – ٢٣.

(١) Samuel P. Huntington, Political order in Changing societies (Bombay, India : vakils, feffer and Simons Private Ltd., 1975), P. 32.

حيث يعرف «هنتنجتون» (المؤسسية) على أنها تلك «العملية التى من خلالها تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقرارا»[١] ويرى هنتنجتون أن الحكم على درجة مؤسسية أى نظام سياسى يتم وفقا لمعايير أربعة هى[٢] :

١ ـ **القدرة على التكيف فى مواجهة الجمود** : ولقياس درجة التكيف، أو التأقلم لمؤسسة ما، فإنه يتم من خلال عمرها الزمنى، أو الجيلى، أو التغير الوظيفى.

٢ ـ **التعقيد فى مواجهة البساطة** : ويقاس تعقد مؤسسة ما عبر مؤشرين هما : تعدد، وتنوع وحداتها، وكذا تعدد وتنوع الوظائف الموكلة إليها.

٣ ـ **الاستقلال فى مواجهة الخضوع** : وتشير الاستقلالية إلى حرية المؤسسة فى العمل، وتقاس بمؤشرى : الميزانية ومدى حرية المؤسسة فى التصرف بها، إضافة إلى مؤشر شغل المناصب، ومدى حرية المؤسسة فى تجنيد أعضائها.

٤ ـ **التماسك فى مواجهة التفكك** : ويمكن قياس درجة تماسك المؤسسة عن طريق التعرف على مدى انتماء الأعضاء إليها، ووجود أجنحة داخل المؤسسة، ومدى وجود خلافات داخلها بشكل عام[٣].

---

(١) Ibid., P. 13.

(٢) Ibid., PP. 13 - 23.

(٣) لمزيد من التوسع حول مفهوم المؤسسية، ومعاييرها عند «هنتنجتون»، راجع، أيضا : كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٧ – ١٩.

خامسا : مفهوم القبيلة فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

إن كلمة قبيلة "Tribe" فى اللغة الإنجليزية، كماأوردها قاموس (Oxford)، مشتقة من الأصل اللاتينى (tribus)، ويشير إلى التقسيم الثلاثى لشعب روما القديمة، حيث كان مقسماً إلى فروع ثلاثة هى : "Ramnes" , "Sabines" , "Luceres"(١).

وقد عرف قاموس (أكسفورد) «القبيلة» على أنها «جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك»(٢).

ويذهب قاموس العلوم الاجتماعية إلى تعريف القبيلة بأنها عبارة عن «نسق من التنظيم الاجتماعى، يشمل عدة جماعات محلية مثل : القرى، والبدنات، والعشائر، وتقطن القبيلة إقليماً مشتركاً، وتتحدث لغة واحدة، وتسود بينها ثقافة مشتركة، وترتكز على مجموعة من العواطف الأولية (البدائية) ...»(٣).

ويقصد جولدز وورثى بالقبيلة «جماعة قرابية، تخضع لزعيم تقليدى، وتقطن إقليماً معينا، ولها نظامها السياسى»(٤).

---

(١) Morton H. Fried, The Notion of Tribe (Menlo Park, Califor nia : Community Publishing Company, 1975)., P. 3.

(٢) Ibid., P. 7.

(٣) Julius Gould & William L. Kolb, (eds.) Adictionary of the social sciences (New york : The free Press, 1969), P. 729.

وهناك تعريف مشابه لمفهوم «القبيلة» السابق ذكره، راجع :

– محمد عاطف غيث (تحرير ومراجعة)، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ١٩٧٩)، ص ٤٩٠.

(٤) David Goldsworthy, Ethnicity and Leadership in Africa : the Untypical Case of Tom Mboya, The Journal of Modern african studies, Vol. 20, No. 1 (1982)., P. 108.

وفى مجال الأنثروبولوجيا*، تذهب بعض الأدبيات الغربية، عند تعريفها لمفهوم «القبيلة» إلى أن القبيلة، تمثل مجتمعاً محلياً، تسوده مجموعة من العواطف والثقافة الأولية (البدائية)، ويعطى للعامل القرابى أولويته على غيره من العوامل.

ولذا فإن الفكر الغربى ينظر إلى الكيان القبلى، على أنه كيان راكد تاريخياً، وغير قابل للتطور(١).

فالقبيلة، وفقا لهذا الفكر، «بنية تقليدية»**، يتعين تحطيمها لا تطويرها؛ لأنها نقيض التطور والتقدم. ولذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم وإزالة هذا الكيان «القبلى» الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه.

---

* حول مفهوم «القبيلة» فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى الفكر الغربى، انظر :

Marshall D. Sahlins, Tribesmen, (Englewood-Cliffs, New Jersey : Prentice Hall Inc. 1971)., PP. 4 - 13.

– لويس مير، مقدمة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح : شاكر مصطفى سليم، (بغداد : دار الحرية للطباعة، د. ط، ١٩٨٣)، ص ص ٢٢ – ٢٣؛ شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، (الكويت : جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١)، ص ص ٩٨٨ – ٩٨٩.

– مارشل ساهلنز، فى : أشلى مونتاغيو (محرر)، البدائية، ترجمة : محمد عصفور، (الكويت : عالم المعرفة، العدد ٥٣، مايو / أيار، ١٩٨٢)، ص ص ٢٨٦ – ٣٠٩.

(١) للتعرف على بعض الأمثلة والنماذج، لدراسات واهتمامات الفكر الغربى ونظرته «للقبيلة» ككيان «بدائى» و «راكد»، متخلف، انظر :

– إ . إ . إيفانز بريتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة : أحمد أبو زيد، (د. ن، د. ط، د. ت)، ص ص ٣٢ – ٣٥ ، ٥٧، ٦١ – ٦٢.

– إميل دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة : محمود قاسم، مراجعة : السيد محمد بدوى، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، د . ط، ١٩٨٨)، ص ص ١٧٨ – ١٩٠.

** كذلك للتعرف على موقف المدرسة «البنائية ـ الوظيفية» فى علم الاجتماع تجاه القبيلة، راجع : حسين فهيم، قصة الانثروبولوجيا : فصول فى تاريخ علم الإنسان، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، فبراير / شباط، ١٩٨٦)، ص ص ١٦٤ – ١٧٨؛ فؤاد إسحق الخورى، «نشأة الأنثروبولوجيا والاجتماع وتطورهما» فى : التيارات الحديثة فى الأنثروبولوجيا والاجتماع، (بيروت : معهد الإنماء العربى، الفكر العربى، السنة ٦، العددان ٣٧، ٣٨، كانون الثانى / يناير / أيار / مايو ١٩٨٥)، ص ص ٣٩ – ٤٢.

وجدير بالذكر أن تلك الرؤية لا تتفق مع الحالة اليمنية. فالقبيلة هناك كانت جزء من الدولة، بل كانت فى التاريخ اليمنى القديم، بمثابة (نواة) لتكوين الدولة، حيث ظهر ما سُمى بـ «دولة القبيلة»*. كما أن القبيلة اليمنية، اليوم تعيش و«تتعايش» مع الدولة، بل وتشارك النظام السياسى فى صنع قراره. كذلك ما زالت القبيلة اليمنية المعاصرة، تمارس كثيراً من المهام والوظائف التى من المفترض أن يقوم بها ما يسمى بـ «مؤسسات المجتمع المدنى»** فى مجتمعات أخرى.

---

* سيتم إيضاح هذه الجزئية لاحقاً، فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة.

** سيتم تبيان علاقة القبيلة بمؤسسات المجتمع المدنى فى الفصل الخامس.

المطلب الثانى : الإتجاه الماركسى * فى دراسة القبيلة :

تذهب الماركسية إلى أن كلاً من العائلة [١]، والعشيرة [٢] والقبيلة تكوينات اجتماعية ظهرت تاريخياً، ثم تغيرت وتطورت جنباً إلى جنبٍ مع تغير وتطور طريقة الإنتاج ، ومجموع العلاقات الاجتماعية [٣] .

وتناولت الماركسية القبيلة ، من خلال رؤيتها العامة لمسيرة التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية ، والتى مرت بمراحل خمس أطلقت عليها مفهوم «التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية»[٤] . حيث تمثل كل مرحلة (أو تشكيلة) درجة تاريخية معينة من تطور المجتمع .

---

* تقصد الدراسة ، هنا ، بمفهومى "ماركس " و "الماركسية" إسهامات كل من كارل ماركس ، وفريدريك إنجلز فحسب .

(١) لقد ناقش (إنجلز) مفهوم "العائلة" وفقاً للمادية التاريخية ، حيث يرى أن العائلة مقولة تاريخية ، تعددت أشكالها ابتداء من الزواج الجماعى القديم ، حتى العائلة الأحادية التى توطدت مع ظهور الملكية الخاصة . ومن ثم خضوع النظام العائلى كلياً لعلاقات الملكية . ويتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج . راجع :
إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة : إلياس شاهين ، (موسكو : دار التقدم ، د.ط ، د.ت) ، ص ص ٥٤ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) ترى الماركسية أن العشيرة : جماعة بشرية ظهرت تاريخياً فى المرحلة البدائية ، جمعتها علاقة الدم ، والروابط الاقتصادية إلى جانب الدفاع عن المصالح المشتركة . وقد قامت العشيرة على أساس الاستخدام الجماعى لوسائل الإنتاج . وفى مرحلة تطورها الأولى كانت عضوية العشيرة تتحدد وفقاً للانتساب الأموى ، وعندما أصبح لعمل الذكور السيادة ، وخاصة مع التوسع فى الزراعة حلت الأبوة محل الأمومة ، وتحددت عضوية العشيرة وفقاً للانتساب الأبوى. انظر :
ـ ف ـ ج أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة: حمدى عبد الجواد ، (القاهرة : دار الثقافة الحديثة، ط ١، ١٩٧٥) ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . ولمزيد من التعرف على البعد التاريخى لتكون ، وتطور "العشيرة" لدى ماركس ، انظر :
ـ إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) ف.ج ـ أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٤) لمعرفة سمات وخصائص هذه المراحل أو "التشكيلات"، وكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، وفقاً للتحليل الماركسى، راجع :
ـ بودوسيتنيك وسبيركين ، المادية التاريخية، (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، ١٩٧٩)، ص ص ٣٥-٣٧ ، ١٤٢ - ١٤٤ ؛ مجموعة من المؤلفين السوفييت ، أ.ب. السياسة ، ترجمة : سعد رحمى ، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، د.ط ، د.ت) ، ص ٨ .

هذه المراحل هى المشاعية البدائية * (القبلية) ، العبودية (الرق) ، الإقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية (أول مرحلة للشيوعية)(١) .

ويعتبر المجتمع القبلى ، "المشاعى" أول شكل تاريخى من أشكال المجتمعات(٢) . وقد ظهرت القبيلة – وفقاً للماركسية – على أساس تطور العلاقات العشائرية ** ؛ لعدم تمكن العشائر من الوجود فى صورة منفردة ، بسبب حرمة علاقات التزاوج والتصاهر داخل الأسرة العشائرية ، حيث توحدت عدة عشائر فى اتحادات قبلية .

وقد كان لكل قبيلة تسميتها ، وأرضها ، ولغتها وعاداتها وتقاليدها ، وتصوراتها ، وطقوسها الدينية (٣) .

---

* للتعرف على كيفية تطور وانحلال مرحلة المشاعية البدائية ، وفقاً للمنظور الماركسى ، راجع :
– ل. سيفال ، لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ ، (دمشق : دار دمشق ، ط ٣ ، ١٩٧١) ، ص ص ١٢ – ١٨ ؛ ف.ج – أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(١) ياكوفليف وآخرون ، أسس المعارف السياسية ، ترجمة : إلياس شاهين ، (موسكو : دار التقدم ، د.ط ، ١٩٧٥) ، ص ص ١٤ – ١٥ .

(٢) ف.ج – أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

** لتبيان الأساس الاقتصادى لتطور النظام العشائرى إلى نظام قبلى ، ترى الماركسية أن العشيرة فى مرحلة المشاعية البدائية كانت مستقرة للغاية ؛ بسبب تطابق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة الجماعية ، الذى دام عشرات الآلاف من السنين . وقد كان التنظيم العشائرى متدنيا ، وبطيئا فى تجاوبه مع مستوى تطور الإنتاج والعلاقات الاجتماعية مما استدعت متطلبات تحسين القوى المنتجة توسيع الجماعات "العشائر" البدائية . حيث تفسخت روابط الدم لهذه العشائر، ومن ثم ظهور القبائل واتحاداتها . لمزيد من التفاصيل ، راجع :
– إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ – ١٢٧ ، كالتاختشان ، نظرية الأمة فى الماركسية اللينينية ، ترجمة : دار التقدم ، (موسكو : دار التقدم ، د.ط ، ١٩٨٨) ، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

(٣) لمزيد من التعرف على كيفية تحول العشائر إلى قبائل (تاريخياً) وفقاً للماركسية ، انظر :
– كالتاختشان ، المرجع السابق ، ص ٥٦ ؛ ياكوفليف (وآخرون) ، أسس المعارف السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٦، مجموعة من المؤلفين السوفييت ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، (موسكو : دار نشر وكالة نوفوستى ، د.ط، ١٩٧٢) ، ص ٤٨ .

أ - سمات المجتمع القبلي :

يتميز المجتمع القبلي ، وفقاً للتحليل الماركسي ، بالسمات التالية [1] :

- يقوم على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج .
- بساطة عملية ، وأدوات الإنتاج . وبطء تطور القوى الإنتاجية .
- كان مجتمعاً لا طبقياً . يتساوى جميع أفراده في الحقوق والواجبات .
- انعدام ظاهرة "الاغتراب" بين أفراد المجتمع القبلي .
- وحدة اللغة ، والثقافة المادية والروحية وقدسيتها وكذا وحدة الأرض، والأهداف والمصالح .
- وجود صلة القربى ، وقرابة الدم .
- انعدام المؤسسات السياسية المتطورة ، كالدولة والتنظيم الحكومي .
- اعتماد شيوخ القبيلة وقاداتها المُنتخبين من قبل السكان في تأدية مهامهم الاجتماعية على الهيبة والاحترام ، بدلاً من وسائل القسر والإكراه .
- عدم استغلال أفراد المجتمع القبلي لبعضهم البعض ، بسبب تساويهم في المكانة ، والإنتاج الاجتماعيين .

٢ - القبيلة وفقاً للمنظور الماركسي العام للتحديث ، نظرة تقويمية* :

في إطار تحليلها العام لتطور المجتمعات وتحديثها ، نظرت الماركسية إلى

---

(١) تم إستخلاص هذه السمات من المراجع التالية :
- إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ ، ٢٠٩ ؛ بودوسيتنيك وسبيركين ، المادية التاريخية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ ، ٣٧ - ٣٨ ، فلاديمير رازين ، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، ترجمة : عادل إسماعيل ، (بيروت : دار الفارابي ، ط ١ ، ١٩٨٠) ، ص ٦٣ ، لينين ، الدولة : محاضرة ألقيت في جامعة سفير دولف ١١ تموز سنة ١٩١٩ ، (موسكو : دار التقدم ، د.ط ، د.ت) ، ص ص ٩-١١.

* سيتم هنا التقويم لبعض المفاهيم الماركسية ، الخاصة بالمنظور الماركسي للقبيلة فحسب، باعتبارها موضوع الدراسة. أما نقد أسس وافتراضات النظرية الماركسية بشكل عام ، فهو خارج حدود واهتمام هذه الدراسة .

القبيلة (بتكويناتها المختلفة) ، نظرة إيجابية تاريخياً ، فالقبيلة لدى الماركسيين لعبت فى المرحلة المشاعيــة (البدائية) دوراً تقدميا كبيراً فى تاريخ البشرية على المستويين المادى والروحى [(١)] .

ومرد "إيجابية" الفهم الماركسى لدور القبيلة ، تاريخياً ، يعود إلى كون القبيلة أول شكل تاريخى، اتسم بعدم الاستغلال بسبب جماعية ملكية** وسائل الإنتاج ، ولا طبقية المجتمع ، ومن ثم تساوى الأفراد فى الحقوق والواجبات [(٢)]

وفقاً للفهم السابق ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١ – محدودية الفهم الماركسى "لإيجابية القبيلة" ودورها التحديثى ، وتوقفه عند مرحلة المشاعية (البدائية) ؛ حيث نجد غياب التحليل الماركسى للقبيلة مع انتقال المجتمعات من المرحلة المشاعية إلى المراحل التالية لها كالإقطاع ، والرأسمالية ، والاشتراكية (ومن ثم الشيوعية) *** .

فالماركسية ترى "حتمية" اختفاء القبيلة كتنظيم اجتماعى واقتصادى ، بدءاً من

---

(١) انظر : – ف – ج – أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ، مجموعة من المؤلفين السوفييت ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

** للتعرف على أشكال الملكية ، وملكية القبيلة تحديداً فى المنظور الماركسى ، راجع :
– كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة : فؤاد أيوب ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر، د.ط ، ١٩٧٦) ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٢) حول "إيجابية" النظام القبلى فى المرحلة المشاعية ، انظر :
– إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ – ١٢٧ .

*** لقد أورد ماركس استثناءً لهذه المراحل ، عبر ما سماه بمفهوم "نمط الإنتاج الآسيوى" ، بهدف دراسة المجتمعات غير الغربية، والتى لم يشملها التحليل الماركسى العام لتطور المجتمعات. ويرى ماركس أن من سمات نمط الإنتاج الأسيوى:
– غياب الملكية الخاصة للأرض ، ووجود مشروعات رى ضخمة .
– وجود دولة استبدادية مهيمنة على القسم الأكبر من فائض الإنتاج ، تمارس القمع والاستغلال الإقتصادى .
– وجود ترابط عضوى وجغرافى بين الزراعة والصناعة اليدوية .
– دورية التاريخ السياسى للشرق وعدم تطوره .
حول مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى عند ماركس ، انظر :
– محمود عودة ، الفلاحون والدولة : دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للمجتمع التقليدى ، (بدون مكان نشر ، د.ط ، د.ت) ، ص ص ٥٨ – ٥٩ ، مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث ، (القاهرة : بروفيشنال للإعلام والنشر ، د.ط ، ١٩٨٦) ، ص ص ١٠٩ – ١١٠ . =

مرحلة الإقطاع، ومايليها من مراحل؛ لأن أشكال المجتمعات تتغير ، وتتبدل وفقاً لمفهوم الماركسية للتطور التاريخي ، وجدلية العلاقة بين قوى وعلاقات الإنتاج [(١)] .

٢ – لم تقدم الماركسية تحليلاً وتعليلاً كافيين لأسباب بقاء واستمرارية القبيلة إلى جانب الدولة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة .

وقد يعود ذلك إلى :

= كذلك يلاحظ أنه بالرغم من الافتراض الماركسي القائم على إمكانية دراسة المجتمعات غير الأوروبية (ما قبل رأسمالية) . من خلال مفهوم "نمط الإنتاج الآسيوى" ، إلا أن هذا المفهوم تعرض لانتقادات عديدة منها :

– عدم ارتباط مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى بتحليل واقعى وحقيقى للمجتمعات غير الأوروبية . فالزراعة المعتمدة على الرى الصناعى ، مثلاً ، ليست هى السمة الرئيسة لكل هذه المجتمعات .

– وجود الملكية الخاصة للأرض الزراعية لدى بعض هذه المجتمعات غير الرأسمالية كالصين .

– عدم صحة الافتراض الماركسى حول زكود المجتمعات الأسيوية .

– يُعد التحليل الماركسى للمجتمعات غير الغربية امتداداً للعقدة المركزية الأوروبية ، وتمحورها حول الذات .

وللمزيد من التعرف على الانتقادات الموجهة لنمط الإنتاج الاسيوى وافتراضاته ، راجع :

– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، "التجديد السياسى والخبرة الإسلامية : نظرة فى الواقع العربى المعاصر" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٠ – ٣١ ؛ محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ – ٦٩ ؛ مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ – ١١٥ .

(١) تدلل الماركسية على الاستنتاج السابق بقولها :

" ... فى المجتمع البدائى ، وجدت العشيرة والقبيلة ، وفى المجتمع الإقطاعى وجدت القومية ، وفى المجتمع الرأسمالى وجدت الأمة . ومع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، حلت القوميات الاشتراكية محل القوميات الرأسمالية" .

انظر : ف – ج – أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

وللتعرف على كيفية تطور القبيلة إلى شعب ، ثم أمة . وكيفية نشوء الدولة على أنقاض النظام العشائرى والقبلى ، راجع :

– إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٦ ، ٢٢٩ – ٢٣٠ ، كالتاختشان، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ – ٦٢ ، مجموعة من المؤلفين السوفييت ، أ.ب السياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

أ – افتراضات، ومسلمات النظرية الماركسية ذاتها. فالدولة ، حسب رأى إنجلز، نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره. فهى لم توجد منذ الأزل، بل ارتبط وجودها بالتطور الاقتصادى للمجتمع ، وانقسامه إلى طبقات(١). أى بظهور "مجتمع ما بعد القبيلة"*. حيث وجدت مجتمعات كانت فى غنى عن الدولة "كالمجتمع القبلى"** .

ب – محدودية المعرفة الماركسية بالمجتمعات القبلية عامة ، وتدنى معلوماتها عن مجتمعاتنا العربية خاصة (٢) .

---

(١) إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٤ ، ٢٢٩ .

(*) يلاحظ أيضا ، غياب الرؤية التحليلية الشاملة للقبيلة لدى ماركس عند دراسته للمجتمعات الشرقية عبر ما سماه بـ "نمط الإنتاج الآسيوى" . إضافة إلى أن هذا النمط ، رغم التحفظات العديدة عليه ، لا يسعفنا فى تحليل الظاهرة موضوع الدراسة وتفسيرها ؛ لعدم دقة افتراضات هذا النمط من جهة ، وما نراه من "خصوصية" للظاهرة المدروسة من جهة أخرى.

** باعتبار أن المجتمع القبلى، وفقاً للتحليل الماركسى، هو مجتمع لا طبقى (راجع سمات هذا المجتمع ، كما ذكر سابقاً).

(٢) انظر : استنتاج الباحث : أريك ج . هوبزباوم ، عبر مقدمته لكتاب كارل ماركس ، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، (جمع وتقديم) اريك ج . هوبزباوم ، ترجمة : لجنة بإشراف صادق جلال العظم ، (بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١) ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

المطلب الثالث : الإتجاه العربى الإسلامى فى دراسة القبيلة :

أولاً : المعنى اللغوى للقبيلة :

يُعرِف علماء اللغة العربية ، القبيلة على أنها :

جماعة من الناس تنتسبَ إلى أبٍ أو جدٍ واحد . كقبائل العرب ، وسائرهم من الناس .

وأُخذت قبائل العرب ، من قبائل الرأس لاجتماعها ، وجماعتها الشّعب ، والقبائل دونها ، يقال الشّعب أكبر من القبيلة ثُمَّ القبيلة ثُمَّ العِمارة ثُمَّ البَطن ثُمَّ الفَخذ .

والقبيلة من الحيوان والنبات الصِّنف ، يقال رأيت قبائل من الطير أى أصنافاً، وكل صنف منها قبيلة : فالغِربان قبيلة والحمام قبيلة وقبائل الشجرة أغصانها، ويقال للفرس ، تفاؤلاً ، قبيلة. أى كأنها تحمل قبيلة ، أو كأن الفارس الذى عليها يقوم مقام قبيلة (١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن التأصيل اللغوى للقبيلة ، انظر :

- العلامة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن أبى القاسم الشهير بابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق : عبد الله على الكبير (وآخرون) ، (القاهرة : دار المعارف ، الجزء الخامس ، مادة «قبل» ، د.ت) ، ص ٣٥١٩ ؛ العلامة اللغوى مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز آبادى ، **القاموس المحيط** ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، مادة «قبل») ، ص ١٣٥١ .

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للقبيلة ، والنظام القبلي :

تُعَرَّف القبيلة "العربية" على أنها :

جماعةٌ من الناس ينتمون ، حقيقة أو وهماً ، إلى أصل مشترك ، ويشعرون بانتسابهم إلى أبٍ أو جدٍ أعلى [(١)] .

أما القبيلة كنظام ، فإنها تُعَرَّف بأنها :

" . . . ذلك النمط من الحياة الذى نجد فيه الأمة الواحدة موزعة إلى جماعات بشرية مستقلة ، يجمع بين أفراد كل منها صلة النسب المشترك ، سواء كان هذا النسب حقيقياً أو وهمياً " [(٢)] .

وهكذا يلاحظ أن لفظة "القبيلة" العربية تشمل مجالين رئيسيين :

أولهما : يشير إلى مجموعة قرابية ، تقوم على الانتساب للأب . ومن ثم تتجلى ، هنا ، أهمية علم الأنساب ، ولجوء المتخصصين فى الماضى إليه لدراسة القبيلة . ورغم امتداد علاقات النسب إلى ما هو أبعد من القبيلة ، إلا أنها كانت الإطار المرجعى الأمثل لغالبية المرتبطين بالقبيلة . وتوفر القبيلة إطاراً لهوية مشتركة ، وترتب حقوقاً والتزاماتٍ هامةً على أفرادها .

---

(١) يقرر أهل الأنساب العرب أن كل قبيلة ترجع فى أصلها إلى جدٍ أقدم حتى يصلوا إلى أن للعرب جدَّين هما : "قحطان" و "عدنان" ، لمزيد من التفاصيل حول تعريف القبيلة "العربية" من منظور عربى ، راجع :

– جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء الرابع ، (بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠) ، ص ص ٣١٣ – ٣١٤ ؛ عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، (بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤)، ص ١٤٩ ؛ فيليب حتى (وآخرون) ، تاريخ العرب ، الجزء الأول ، (بيروت : دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢) ، ص٣٣.

(٢) إحسان النص ، العصبية القبلية وأثرها فى الشعر الأموى ، (بدون مكان نشر ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣) ، ص ٥٥ .

ثانيهما : يقصد بمفهوم "القبيلة" ، المكانة الاجتماعية المستندة إلى أصل عربى نقى (أى من قحطان أو عدنان) . حيث إن النسب من جهة الأب كان وما زال هو الحاسم فى الاعتراف بالمكانة القبلية (١) .

المصلحة المشتركة ، وتعريف القبيلة :

إذا كانت رابطة القرابة ، والانتماء إلى الأب المشترك هى الأساس فى تعريف القبيلة من منظور عربى . إلا أن وحدة القبيلة لا يمكن إرجاعها إلى صلات القربى وحدها ؛ فالقبيلة فيها الصرحاء * من أبنائها ، وفيها من لا ينتمون إليها بصلة نسب ، كالموالى ** والمستلحقين *** من القبائل الأخرى . إن ثمة رابطة أخرى ، تجمع أبناء القبيلة كلهم ، صرحاءها ومواليها ، وهى المصلحة المشتركة ، حيث تدفعهم جميعاً إلى اتخاذ موقفٍ موحدٍ تجاه ما يهدد قبيلتهم من أخطار ، وصعاب (٢) .

ثالثاً : القبيلة كتنظيم اجتماعى :

تُعتبر القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعى الرئيسية فى المجتمع العربى قبل الإسلام . فهى تتواجد فى الصحارى والقرى ، كما فى الحواضر والمدن (٣) . وتضم القبيلة ،

---

(١) ثريا التركى ودونالدكول ، "مجتمع ما قبل النفط فى الجزيرة العربية : فوضى قبلية أم مجتمع مركب ؟" ، المستقبل العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٤١ ، ، (تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠) ، ص ٤٣ . ولمزيد من التعرف على أهمية الأنساب لدى القبائل العربية ، انظر :
- جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٣ – ٣٥٦ .

* الصرحاء : أى العرب الأحرار المنحدرين من صلب جّد القبيلة .

** الموالى : أى الرقيق ، وكل مملوك تابع لحر .

*** المستلحقين : من الاستلحاق وهو أن يستلحق إنسانٌ شخصاً فيلحقه بنسبه ، ويجعله فى حمايته . راجع :
- جواد على ، المرجع السابق ، ص ص ٣٥٦ – ٣٥٧ ، ٣٩٥ .

(٢) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٦٠ . كذلك راجع المحدد الاقتصادى لفاعلية وقوة العصبية لدى ابن خلدون ، كما سبق ذكره .

(٣) زهير حطب ، تطور بُنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠) ، ص ٣٥ .

عادة ، جماعات داخلية ، تسمى : العشيرة ، والبطن ، والفخذ ، والفصيلة ،. والرهط. وتدل هده الجماعات أو التقسيمات القبلية على مستويات مختلفة فى التنظيم الاجتماعى ، ولا تدل على طرق العيش والكسب (١) .

لقد مثل مجتمع شبه الجزيرة العربية كياناً لعدد من مجتمعات القبائل حيث شكلت كل قبيلة مجتمعاً قائما بذاته ، مستقلاً فى إدارة شئونه ومعيشته، وحكمه . بيد أن هناك جامعاً مشتركاً بينها، هو نمط تنظيمها الداخلى . إن هذا التنظيم نفسه يتكرر لدى كل القبائل مما يجعلها وحدات منفصلة مادياً فيما بينها ، لكنها منسجمة التكوين الداخلى ، وذات أوضاع اجتماعية متشابهة (٢) .

وتتميز القبيلة كتنظيم اجتماعى بالسمات الآتية :

- تُشكل القبيلة جماعة متماسكة ، تتميز بالتضامن والشعور بروح الجماعة . ولكل فرد أو مجموعة من الأفراد فيها دور معين يقوم به ، حيث تؤلف القبيلة مجموعة من الأدوار المتكاملة (٣) .

- تتواجد القبيلة ، بتنظيماتها الاجتماعية المتعددة ، فى عدة تصنيفات معيشية* ، وبأشكال مختلفة بين البدو الرُحّل وفى القرى الفلاحية ، والمدن (٤) .

---

(١) فؤاد إسحق الخورى ، السلطة لدى القبائل العربية ، (بيروت: دار الساقى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١)، ص ص ١٣، ١٤.

(٢) زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٣) صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧) ، ص ١٩٧.

* يتعين التفرقة "منهاجياً" بين "التنظيم القبلى" و "البداوة" عند دراسة القبائل العربية . فالقبيلة تنظيم اجتماعى ، متواجدٌ فى عدة تصنيفات معيشية ، أى أن القبيلة كتنظيم اجتماعى تقوم على أساس طرق العيش والاستقرار السكنى ، بينما البداوة والرحالة ، تصنيف معيشي ضمن جملة التصنيفات السائدة ، شأنها فى ذلك شأن الحضر من قرى ومدن . بمعنى أن القبيلة العربية ، اجتماعياً تشمل البدو والحضر معاً ، والتمايز بين البداوة والتحضر ، هو تمايزٌ اقتصادى ، وليس على المستوى الاجتماعى والسياسى . راجع :

- فؤاد إسحق الخورى ، السلطة لدى القبائل العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ – ١٥ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤ .

- القبيلة ، من الناحية الاجتماعية ، غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى؛ فالمصاهرات بين القبائل كانت أمراً مألوفاً . إضافة إلى ما كانت تشكله "الأسواق" القبلية من إطار موسمى لتفاخر القبائل، وتبادل السلع فيما بينها[1] .
- تمثل القبيلة تنظيماً اجتماعياً ، يستند إلى نظمٍ وأعراف وتقاليد ؛ وجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية قاسية [2] .
- تُمثل القبيلة العربية وحدة اجتماعية متماسكة . تُسيِّر شئون حياتها ، وتحقق مصالحها عبر تنظيم داخلى محدد.

ورغم الحديث عن تماسك القبيلة ، ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيماً منقسماً إلى شرائح اجتماعية متعددة وفق تراتب داخلى ، يشتمل على الفئات التالية[3] :

- زعماء القبيلة ومشايخها : ويمثلون السلطة السياسية والناطقين السياسيين باسم قبائلهم .
- الفرسان أو المحاربون : وهم القاعدة العسكرية للقبيلة. تكونت من أبناء القوى الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادى الاجتماعى المحلى ، وهم فى الغالب من أبناء زعماء القبائل والبطون ، والأفخاذ ، والأسر والعائلات .
- العامة : وهم سواد القبيلة ، وحاملو الأعباء فيها كالرعاة ، والمزارعين ، والحرفيين .
- العبيد : وهم موالى القبيلة ، والملحقين بها يشاركونها سراءها وضراءها[4]

---

(١) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٣) مسعود ضاهر ، "القبيلة كمؤسسة سلطوية فى المشرق العربى الحديث" ، مجلة الوحدة "المغرب"، السنة الأولى، العدد ١١ ، آب / أغسطس، ١٩٨٥ ، ص ص ٥ - ٦ .

(٤) محمد زهير مشارقه ، الحياة الاجتماعية عند البدو فى الوطن العربى ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨) ، ص ٨٩ .

وهكذا فإن وحدة القبيلة لا تنفى التخصص الفئوى بين أفرادها وفقاً للتقسيم السابق ، حيث إن التوازن الدقيق بين الفئات الاجتماعية يكفل تأمين الاستمرارية الاقتصادية - الاجتماعية للقبيلة ، ودورها السياسى .

فلكل فرد فى القبيلة موقع اجتماعى خاص به ، يصعب تجاوزه ؛ بسبب الموروث القبلى الذى يمثل دور الضابط القانونى لعمل القبيلة العربية وديمومتها (١) .

رابعاً : القبيلة كتنظيم اقتصادى :

انقسمت المجتمعات العربية قبل الإسلام إلى قسمين رئيسيين : بدو رُحَّل ، وحضر مقيمون (٢) .

وقد كان العرب فى وضع اقتصادى - اجتماعى متباين ؛ حيث كانت بعض مجتمعاتهم تجارية ، وبعضها زراعية إقطاعية، وأخرى مجتمعات رعوية (٣) .

فاليمن، على سبيل المثال، "كانت . . . من أخصب أجزاء الجزيرة ، وقد شهدت أرقى مستوى من الحضارة العربية قبل الإسلام، وأعلى درجة من تنظيم الدولة والمجتمع . ومع أن الزراعة كانت عاملاً مهماً فى اقتصادها إلا أن [رخاءها] . . . وقوتها استندتا إلى التجارة " (٤) . *

وللتعرف على الاقتصاد القبلى ، وأنماطه . نجد أن القبائل العربية عرفت أنماطاً ثلاثة للإنتاج ، هى (٥) : الرعى ، والزراعة ، والصيد بنوعيه البرى والبحرى .

---

(١) مسعود ضاهر ، "القبيلة كمؤسسة سلطوية فى المشرق العربى الحديث" ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) فيليب حتى وآخرون ، تاريخ العرب ، جزءان ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣) عبد العزيز الدّوري ، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ٤ ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٩ .

(٤) عبد العزيز الدّوري ، التكوين التاريخى للأمة العربية : دراسة فى الهوية والوعى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٥) ، ص ٢٥ .

* كذلك تشير بعض المصادر إلى أن بعض القبائل اليمنية قد عرفت بعض الصناعات واتقنتها ، كصناعة السيوف والدروع ودبغ الجلود وحياكة الثياب ونحو ذلك : راجع :

- إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٥) سعد الدين إبراهيم (منسق ومحرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨) ، ص ١٤٣ .

وقد ساد نمطٌ أو أكثر من هذه الأنماط الثلاثة في بعض القبائل ، دون غيرها . كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية ، وتحديداً بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى ، وخصوصاً فى كل من اليمن والحجاز . وقد لعبت التجارة دوراً رئيسياً فى حياة كل التكوينات القبلية فى الجزيرة العربية على مر العصور ، بما فيها عصر ما قبل الإسلام .

وتعتبر ظاهرة الغزو ، من السمات الأساسية التى عرفها اقتصاد بعض القبائل العربية . فعندما تنعدم مصادر الرزق ، وتُهدد القبيلة فى عيشها ، تغدو مرغمة على الغزو ؛ من أجل البقاء . وتمثل ظاهرة الغزو أحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى لهذه القبائل (١) .

إن اضطراب الأساس الاقتصادى للقبيلة ، وعدم استقرارها ؛ بسبب جدب الصحراء ، وما قد يعترض قوافلها من خطر ، يحتم عليها السعى للحفاظ على أعلى درجات التضامن فيما بين أفرادها (٢) .

خامساً : القبيلة العربية كتنظيم سياسى :

لقد عاش العرب فى ظل النظام القبلى حقباً طويلة * ، حيث مثلت القبيلة وحدة سياسية مستقلة. وقد افتقر العرب آنذاك لنظام سياسى شامل يخضع لسلطانه شتى القبائل العربية . فقد كانت كل قبيلة أشبه بدولة صغيرة (٣) .

---

(١) إياد حلمى الجصانى ، النفط والتطور الاقتصادى والسياسى فى الخليج العربى ، (الكويت : دار المعرفة ، د.ط ، د.ت)، ص ٢٥ .

(٢) الفضل شلق ، "القبيلة والدولة والمجتمع" ، مجلة الاجتهاد (بيروت) ، السنة ٤ ، العدد ١٧ ، خريف العام ١٩٩٢ ، ص ص ١٣ – ١٤ .

* ثمة محاولات لتعليل أسباب ديمومة واستمرارية النظام القبلى والأشكال القبلية لدى العرب ، منها :

أ – ملاءمة النظام القبلى لطبيعة بلاد العرب ، والتى يغلب عليها الجفاف وانتشار الصحارى والبوادى ، راجع :

إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

ب – إن استمرار الأشكال القبلية عملياً ، لدى بعض المجتمعات العربية يعود إلى أنها ، أى الأشكال القبلية ، ظواهراجتماعية تتصل بتكوين المجتمع لا بالمبادئ والمفاهيم الحديثة . انظر :

– عبد العزيز الدورى ، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ ، ٧٢ .

وتُعتبر رابطة الدم أو "النَسَب" أساس المجتمع السياسى القبلى . فالعربى لم يفهم الدولة إلا أنها دولة القبيلة ، دولة صلة الرحم التى تربط الأسرة بالقبيلة [(١)] .

كذلك عرفت القبائل العربية مفهوماً اجتماعياً شاملاً للسلطة فلا يُفَّرق لديها بين مفاهيم السلطة والسلطان ، وبين القوة والنفوذ ، أو القسر والهيمنة . فجميعها تستند فى سلطتها إلى كل من التنظيم الاجتماعى ممثلاً بالعشيرة كأداة تنظيمية داخل القبيلة ، والأعراف القبلية المتبعة [(٢)] .

ويمكن تحديد أهم سمات القبيلة العربية كتنظيم سياسى على الوجه التالى [(٣)] :

- بساطة السلطة السياسية داخل القبيلة ، وسهولة الاتصال السياسى بين الحاكم (الشيخ) والمحكوم (رجل القبيلة) .
- ولاء الأفراد للقبيلة أولاً .
- انصياع الأفراد للتراتب السياسى داخل القبيلة وفقاً للأعراف والقيم القبلية المرعية .
- احترام السلطة السياسية لزعماء (مشايخ) القبيلة مادامت ، هذه الزعامة ، محافظة على الشورى ضمن الأعراف القبلية المتوارثة .
- الرئاسة أو (الزعامة) القبلية ، وفقاً للقيم القبلية ، رضاءً واختياراً * . ومصدر الشرعية وممارستها مستمدٌ من القيم الاجتماعية القبلية ، كالشجاعة والإقدام ، والتضحية والقدرة على الخطاب [(٤)] .

---

(١) جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٤ – ٣١٥ .

(٢) لمزيد من التعرف على السلطة لدى التنظيمات القبلية ، انظر :

– فؤاد إسحق الخورى ، السلطة لدى القبائل العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٥ .

(٣) مسعود ضاهر ، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ط ١ ، ١٩٨٦) ، ص ص ٣٢ – ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٢٠ .

* يرى بعض الباحثين العرب ، أن طرق تولى الزعامة القبلية تجمع بين كل من الوراثة ، والتعيين ، والاختيار ، راجع :

– جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٨ – ٣٥٠ ؛ إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٤) حامد عبد الله ربيع (تحقيق وتقديم) ، سلوك المالك فى تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد محمد بن أبى الربيع ، الجزء الأول ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، د.ط ، ١٩٨٠) ، ص ١٧٥ .

فالزعامة القبلية منصب يستحقه الفرد بخصاله * وكفاءته [١] .

- فاعلية "العصبية القبلية" فى حماية الجماعة ، واحتكام أفراد القبيلة إليها فى سلوكهم الاجتماعى والسياسى [٢] .

- السيادة فى المجتمع القبلى لزعيم "شيخ" القبيلة ومجلسها [٣] .

سادساً : الرؤية الإسلامية للقبيلة :

لقد جاء الإسلام مقراً لتعدد ، وتنوع الروابط الاجتماعية المختلفة كرابطة (العائلة - العشيرة - القبيلة - القومية - الوطن - المعتقد - اللغة) .

فعالمية الإسلام تقوم على وحدة البشرية، وهى وحدة تعترف بتعدد الألسنة والشعوب والأقوام **. ولذا فقد قدم الإسلامُ مشروعاً توحيدياً شاملاً لهذه الروابط

---

* هناك من يرى أن مشروعية تولى زعامة القبيلة ، وقيادتها يقتضى توفر خصال ستّ ، لدى هذه الزعامة هى : النجدة ، السخاء ، الصبر ، الحلم ، التواضع ، والبيان ، راجع :

عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(١) محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى : محدداته وتجلياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ١٤٣ .

(٢) محمد عابد الجابرى ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) كانت السيادة فى المجتمع القبلى تئول إلى "مجلس القبيلة" يترأسه زعيم (سيد) القبيلة . وكان يحق لأفراد القبيلة حضور مجلسهم القبلى ؛ ليبحثوا شتى القضايا التى تهمهم وقبيلتهم ، على المستويين الداخلى والخارجى .

للتعرف على مفهوم السيادة فى القبيلة العربية ودور مجلس القبيلة فى تسيير شئونها ، انظر :

- إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ٧٣ .

- حسين الحاج حسن ، حضارة العرب فى عصر الجاهلية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٨٤) ، ص ٧٤ .

** تستند هذه الرؤية التحليلية إلى ما جاء فى القرآن الكريم من آيات منها قوله تعالى : =

= { ومن آياته خَلْقُ السموات والأرض وَاْختلافُ أَلسنتكم وأَلوانكم إنَّ فى ذلك لآياتٍ للعَالِمينَ } ، سورة الروم ، الآية ٢٢ .

وقوله تعالى :

{ يا أيها الناسُ إنَّا خلقناكمُ من ذكرٍ وأُنثى وَجَعلناكمُ شُعُوباً وقبائِلَ لِتعارفواْ إن أكرمكم عِندَ اللهِ أتقاكم إن الله عليمٌ خَبيرٌ } سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

وبالرجـوع إلى التفاسـير ؛ لتبيان مصطلحـى "الشعـوب" و "القبائـل" اللذَّين وردا فى الآية الكريمة السابقة من سورة الحجرات ، نورد التفسيرات التالية :

نجد أن "ابن كثير" يرى أن " . . . المراد بالشعوب بطون العجم ، وبالقبائل بطون العرب . . . وقال سفيان الثورى : كانت حمير ينتسبون إلى مخاليفها . . . وكانت عرب الحجاز ينتسبون إلى قبائلها" . أما "القرطبى" فيرى أن " . . . الشعوب رءوس القبائل ؛ مثل ربيعة ومُضر والأوس والخزرج ، واحدها "شعب" بفتح الشين ، سُمُّوا به لتشعبهم واجتماعهم كشعب أغصان الشجرة . والشَّعْب من الأضداد ، يقال شعبته إذا جمعته . . . فأما الشِّعب (بالكسر) فهو الطريق فى الجبل ، والجمع الشعاب . قال الجوهرى: الشَّعب: ما تشعب من قبائل العرب والعجم، والجمع الشعوب ... والشَّعب : القبيلة العظيمة ، وهو أبو القبائل الذى ينتسبون إليه ، أى يجمعهم ويضمهم . قال ابن عباس : الشعوب الجمهور ، مثل مضر . والقبائل الأفخاذ . وقال مجاهد : الشعوب البعيد من النسب ، والقبائل دون ذلك . . . وقيل : إن الشعوب عَرَب اليمن من قحطان ، والقبائل من ربيعة ومضر وسائر عدنان ... وحكى أبو عبيد عن ابن الكلبى عن أبيه: الشعب أكبر من القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ . وقيل الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة . . . " . ويرى "الطباطبائى" أن " . . . الشعوب جمع شعِبْ بالكسر فالسكون وهو . . . الحى العظيم من الناس كربيعة ومضر ، والقبائل جمع قبيلة وهى دون الشعب كتميم من مضر . وقيل الشعوب دون القبائل وسُمِّيت بها لتشعُّبها ، قال الراغب : الشعب القبيلة المتشعبة من حيٍّ واحد ، وجمعه شعوب . . . " .

تم اقتباس المعلومات السابقة من المراجع التالية :

- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا (وآخرون) ، كتاب الشعب ، المجلد السابع ، (القاهرة : مكتبة الشعب ، د.ط ، ١٩٧١) ، ص ٣٦٤ .
- ابو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردونى ، الجزء السادس عشر ، (القاهرة مطبعة دار الكتب ، د.ط ، ١٩٦٥) ، ص ص ٣٤٣ – ٣٤٥ . =

المتعددة باعتبارها جزءاً من كل ، بحيث ينظم وجودها ، ودورها ضمن الكل الموحد الذى جاءت به العقيدة الإسلامية [1] .

وقد رأى الإسلام ، عشية نزول الدعوة ، أن الوضع الاجتماعى السائد فى جزيرة العرب ، وضع فاسد ، لكن فساده لا يرجع إلى فساد "الإطار" الاجتماعى القبلى بل إلى فساد الديناميات الداخلية فى الوحدة الاجتماعية (القبيلة والعشيرة) ، أما الوحدة الاجتماعية العصبية فهى عادية أو طبيعية ، رغم عدم تحقيقها للاندماج الكامل فى المركز [2] .

لقد سلك الإسلام فى تعامله مع المجتمع العربى "القبلى" وقيمه طريقين متوازيين[3] :

= – العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى ، الميزان فى تفسير القرآن ، (بدون محقق) ، المجلد الثامن عشر ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ط ٢ ، ١٩٧٣) ، ص ٣٢٥ .

وللخروج برؤية محددة حول التفاسير السابقة لمصطلحى "شعب" و "قبيلة" . نجد أن "رضوان السيد" يقرر بقوله : "ويبدو أن المفسرين كانوا يجهلون الأصل اللغوى لمفردة (شعب) ، ولذلك اختلط عليهم معناها ؛ إذ إنهم جميعاً فيما عدا سفيان الثورى ، [الذى يرى أن حمير كانوا ينتسبون إلى المخاليف (الشعاب والجهات والمستقرات الحضرية) ، بينما ينتسب الحجازيون إلى القبائل] ينطلقون فى فهمهم للكلمة ، من الوضع الذى كان سائداً فى شمال الجزيرة فى القرن الأول الهجرى . . . إن معرفة المغزى الحقيقى لمفرد (شعب) فى القرآن يقتضينا الرجوع إلى النقوش العربية الجنوبية (السبئية على الخصوص) حيث يتكرر المفرد فيها كثيراً . وهو يُطلق هناك على جماعات حضرية مثل همدان وسبأ وحضرموت ؛ ولم تكن الجماعات منظمة تنظيماً قبلياً على الشكل المعروف فى الشمال " .

ويصل (رضوان السيد) إلى نتيجة يقررها بقوله :

"صحيح أن المفسرين اختلفوا فى معنى «الشعب» وتقابله مع «القبيلة» فى الآية ؛ لكن الذى لاشك فيه أن القرآن يوضح هنا أن هناك وضعاً مستقراً فى المجتمع البشرى هو وجود فئات مختلفة (شعوب ، وقبائل) " .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة : دراسات فى الفكر السياسى العربى الإسلامى ، (بيروت : دار اقرأ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٧ – ٣١ ، ١٥٢ – ١٥٣ .

(١) منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، (تونس : دار البراق للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١) ، ص ص ١٠٠ – ١٠٢ .

(٢) رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ – ٢٤ .

الأول : الإبقاء على الأشكال والتنظيمات الاجتماعية القائمة مع تطوير وتغيير مضامينها . فقد أبقى الإسلام على القبيلة ، ولم يلغ أسسها التنظيمية * ، بل حيد مضمونها الانطوائى أو الولائى ، وأخرج القبيلة فى صياغة تنظيمية جديدة ، مكنها من بعث القوى الكامنة فيها ، وانتقل بها إلى مستوى حضارى أرقى حيث حافظ على قيمتى التماسك والتضامن، مع تقويم الأسس القائمة عليهما، لتحل رابطة الولاء للعقيدة محل رابطة النسب والدم .

الثانى : بلورة أشكال تنظيمية جديدة . فقد جاء الإسلام بفكرة "الأمة" الإسلامية ، كشكل اجتماعى أرقى ، متجاوز للقبيلة ، تطويراً لا إلغاءً (1) ؛ لأن "الأمة" كمفهوم يتجاوز "القبيلة" ويعلو عليها، ولكنه لا يلغيها إذ ليس من شرط قيام "الأمة" انتفاء "القبيلة" فكما تتكون "الأمة" من المسلمين كأفراد متضامنين ، فإنه لا شئ يحول دون بقاء هؤلاء الأفراد مرتبطين بـ "القبيلة" كإطار اجتماعى داخلى (2) .

---

* من مؤشرات تعامل الإسلام مع القبيلة ، واعترافه بها :

أ – اعتراف وثيقة دستور المدينة بالقبائل ، وعدم تجاهلها عند الحديث عن الأمة الجديدة . حيث حرصت "الوثيقة" على ذكر أسماء هذه القبائل وتعدادها ، وتحديد مالها من حقوق وعليها من واجبات : راجع

– محمد عماره ، معالم المنهج الإسلامى ، (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١) ، ص ١٧٧ .

– محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ – ٩٧ .

ب – كان الانتماء إلى "الأمة" يتم على مستوى "القبيلة" . فالقبيلة ككل ، عبر شيخها أو ساداتها ، هى التى كانت تعلن إسلامها ، أى ولاءها السياسى ودخولها فى الدين الجديد . انظر :

– محمد عابد الجابرى ، المرجع السابق نفسه ، ص ٩٧ .

جـ – لم تستغن الدولة الإسلامية عن التنظيم القبلى فى نظمها الإدارية والحربية . فكان تخطيط الأمصار وتعبئة الجيوش قائمين على هذا الأساس، ولذلك فقد ظل النظام القبلى متواجداً ضمن نطاق الدولة الإسلامية . راجع :

– إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

(1) راجع : رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ ؛ محمد عمارة ، معالم المنهج الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(2) محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

ولذا فقد سعى الإسلام إلى إقامة "الوحدة" بين فئات الأمة وليس "دمجاً" لهذه الفئات أو "إذابة " لها[(١)]*

ومن ثم حدث تدرج فى الانتماءات ، وارتقاء الولاء إلى مستوى أعلى وأسمى . فبعد أن كانت الانتماءات الفردية تتطابق مع الولاءات ، وتنحصر حول محور "القبيلة" فحسب ، أصبح قيام الأمة الإسلامية يمثل تعدداً فى الانتماء (من القبيلة إلى الأمة) أما الولاء فقد صار خالصاً "للأمة" المجسدة للإخوة الإسلامية [(٢)] .

فالإسلام – إذن – لم يسع لتحطيم تلك الروابط ** أو إلغائها ، بل ضبطها ، وشذبها ، وطور مضمونها ؛ بحيث لا تطغى وتستبد ، بل تقوم بدور إيجابى فى تعزيز الوحدة الإسلامية الشاملة [(٣)] .

---

(١) رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

* لأن الإسلام يرى أن البشر والأمم "... مجموعات أو فئات مختلفة (شعوب وقبائل) لا تندمج تماماً ؛ لأن ذلك يخالف طبيعة الأشياء والمصالح غير المتماثلة للفئات ، لكنها تنسجم وتتناسق محققة الحدود الدنيا "أو العليا" ، الضرورية لبقاء المجتمع ... " انظر : رضوان السيد ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

** يرى (سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل) أن الأسس الحاكمة لتلك الروابط الاجتماعية ، أو ما أسماها بـ "الروابط الإنسانية الفطرية" تتمثل فى أسس ثلاثة :

الأول : التأكيد على فطريتها فى ارتباطها بالإنسان .

الثانى : الإصرار على إعطائها المحتوى الإيمانى المتميز .

الثالث : انفكاك عراها بمصادمتها للإيمان والإسلام فى حركة الحياة " .

للتعرف على مزيد من التحليل لتلك الروابط ، وضوابط التعامل معها إسلامياً ، انظر :

– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر "رؤية إسلامية" ، (القاهرة : النهضة المصرية ، ب.ط ، ١٩٨٩) ، ص ص ٣٥ – ٣٩ .

(٣) منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

وفيما يتعلق بموقف الإسلام من القيم القبلية ، يلاحظ أنه أقر القيم الإيجابية (التماسك والتلاحم، المروءة والوفاء ، العفة والشرف ، إكرام الضيف ، وحماية الضعيف ، الحرية والشجاعة والإباء) بعد أن عَدَّل وطَّور منها بحيث تغدو منسجمة والقيم الإسلامية ، وتعمل في إطار "الأمة" الإسلامية وليس على مستوى "القبيلة" فحسب . فمثلاً قيمتا التماسك والتضامن بعد أن كانتا تعملان في إطار قبلي ضيق ، طورها الإسلام ووظفها لتفيد الإسلام أمةً وعقيدة [1]. وبالمقابل رفض الإسلام القيم والأعراف القبلية السلبية ودعا إلى إحلال قيمه ومفاهيمه الجديدة مكانها * من ذلك :

---

(١) قال تعالى : { إنَّما المؤمنونَ إخوةٌ . . . } سورة الحجرات ، من الآية ١٠ .

{ واعتصِموا بِحبلِ اللَّهِ جميعاً ولا تفرقوا . . . } سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣ .

* من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الدالة على هذا الإحلال والرفض للقيم والأعراف القبلية :

- قال تعالى : { يا أيها الناسُ إنَّا خَلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليمٌ خبيرٌ } ، سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

- قال تعالى : { إذ جعلَ الذين كفروا في قلوبهمُ الحَميَّة حَمِيةَّ الجاهلية فأنزل اللهُ سكينتهُ على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى . . . } سورة الفتح ، من الآية : ٢٦ .

- قال تعالى : { لا تجدُ قوماً يؤمنونَ باللَّهِ واليوم الآخرِ يُوَآدُّون من حادَّ اللَّهَ ورسولهُ ولو كانوا آباءهم أو أبناءَهم أو إخوانهم أو عشيرتَهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيَّدهم بروح منهُ ويدخلهم جناتٍ تجري من تحتها الأنَهار . . . } سورة المُجادلة ، من الآية : ٢٢ .

- وقال تعالى : { . . . من قَتَلَ نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فَكأنما قتلَ الناسَ جميعاً . . . } سورة المائدة ، من الآية : ٣٢ .

ومن أحاديث الرسول (ص) :

- قال رسول الله (ص) : " ليس منَّا من دعا إلى عصبية ، وليس منَّا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية " ، رواه أبو داود .

- وروي أن الرسول (ص) سُئل " ما العصبية ؟ فأجاب : أن تعين قومك على الظلم " ، رواه أبو داود .

- وقال رسول الله (ص) : " أيها الناس ، إن ربكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى"، رواه أحمد .

- رفض العصبية القبلية الضيقة المفرقة ، وإحلال الولاء الدينى محل الولاء القبلى ، وفكرة الأمة بدلاً من القبيلة ومن ثم تمحور الولاء والانتماء حول العقيدة ، لا صلات القرابة والنسب [1] .

- منع الأخذ بالثأر ، وفقاً للعرف والقيم القبلية ، وأوكل مهمة الأخذ به لأولى أمر المسلمين [2] . وجعل السلطة بيد الدولة بدلاً من الفرد والقبيلة فى تطبيق القانون وتنفيذ العقوبة [3] .

- أبطل مفهوم الغزو وفرض الجهاد للدفاع عن العقيدة وحفظ الأمة ، التى غدت غير محدودة بحدود بشرية أو أرضية ، بل تتفق وانتشار الإسلام [4] .

- أيد نصرة القريب، حين ظُلمه. وفقاً لمقولة " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ". ولكنه ، أى الإسلام، فسر نصرة "الظالم" تفسيراً إسلامياً ؛ إذ جعل من نصرة "الظالم" منعه من "الظلم" [5] .

---

(١) محمد سليم العوا ، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩)، ص ص ٥٥ - ٥٦ ، ٦٨ .

(٢) جواد على ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٣) حسين الحاج حسن ، حضارة العرب فى عصر الجاهلية ، (بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٤) ، ص ٨١ .

(٤) عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ - ٣٨ .

(٥) قال رسول الله (ص) : " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أرأيت إن كان ظالماً كيف أنصره ؟ ، قال (ص) تحجره أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره " رواه البخارى .

الفصل الثانى

الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية فى اليمن

من الصعوبة التعرف على طبيعة الدور السياسى للقبيلة فى اليمن ، دون دراسة الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية . وفى هذا الفصل سيتم التعرف على الأطر : الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية لهذه الظاهرة .

المبحث الأول : الإطار الاجتماعى للظاهرة القبلية :

المطلب الأول

القبيلة كمكون للمجتمع اليمنى

رغم إجماع كثير من المؤرخين والباحثين على أن المجتمع والدولة فى اليمن اعتمدا ، عبر التاريخ اليمنى القديم والحديث والمعاصر على النظام القبلى ، وأن غالبية القبائل اليمنية ، قد تميزت بحياة الاستقرار ترتبط بالأرض والزراعة وتسكن القرى (١) إلا أنهم اختلفوا حول أسس هذه القبائل ومكوناتها .

ويمكن تبين اتجاهين * رئيسيين هما : اتجاه قرابى ، وآخر اقتصادى .

---

(١) للتعرف على المؤيدين لمقولة استقرار غالبية القبائل اليمنية ، وارتباطها بالأرض ، أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، الجزء الأول (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥) ص ١١٧ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، جزءان ، ص ٥١٣ ؛ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤) ، ص ٢٠ ؛ عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

* أشار الباحث اليمنى : رشاد العليمى عبر ما سماه بـ " اتجاهات دراسة النظام القبلى " إلى وجود اتجاه ثالث ، إضافة إلى الاتجاهين القرابى والاقتصادى ، اللذين تأخذ بهما هذه الدراسة ، سماه الاتجاه البنائى التاريخى ، إلا أنه استند فى رأيه هذا إلى باحث واحد فحسب ليعبر عن هذا الاتجاه ، وبالتالى فإن التسمية الأقرب إلى الدقة ، قد تكون استخدام مفهوم " وجهة نظر " بدلاً من مفهوم " اتجاه " لأن الرأى الواحد لا يعبر بالضرورة عن مدلول " اتجاه " الذى يعبر فى العادة عن رأى أكثر من باحث . أنظر :

- رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى اليمن (د . ن : دار الوادى للنشر والتوزيع ، د . ط : ، د . ت) ، ص ص ١١ – ١٣ .

أولاً : الاتجاه القرابى [1]:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المجتمع اليمنى يتكون من قبائل تجمعها روابط الدم والنسب. وأن القبائل اليمنية تنتسب إلى أصل مشترك ، يعود إلى " حِمير " و " كَهْلان " ابنى " سبأ " بن "يشجب" بن " يعرب " بن " قحطان " بن " عابر " (النبى هود عليه السلام) .

ومن ثم فالعلاقات والروابط الاجتماعية بين هذه القبائل تستند إلى " العصبية القبلية " القائمة على وحدة الدم والنسب .

وفى معرض تقويم هذا الاتجاه يمكن القول بداية أنه من الصعوبة بمكان التتبع الدقيق والعلمى لرابطة النسب (صلة القرابة) ونقائها لأى شعب من الشعوب .

فبالرغم أن العلامة ابن خلدون يقرر أن " ... صلة الرحم طبيعى فى البشر ... " [2] إلا أنه يعود ليؤكد على أن " ... النسب أمر وهمى لا حقيقة له ؛ ونفعه إنما فى الوصلة والالتحام " [3] ويرى أيضًا أنه "... مازالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين فى الجاهلية والإسلام والعرب والعجم ... " [4] .

لكن استقراء تاريخ اليمن الاجتماعى والسياسى، وكذا ملاحظة الواقع اليمنى المعاصر يدفع إلى القول بأن اليمنيين ما يزالون يتمسكون بما يمكن تسميته بـ

---

(١) للتعرف ، تفصيلاً على هذا الاتجاه ، ومؤيديه ، راجع :

– فضل على أحمد أبو غانم ، القبيلة والدولة فى اليمن ، (القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٠) ، ص ص ٤٣ – ٤٤ ، ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٢٩ ، ٣٨٦ ؛ عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، (بيروت : منشورات العصر الحديث الطبعة الثانية ١٩٨٧) ، ص ص ٥٧ – ٥٨ ؛ عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحى ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥) ، ص ١٩ ؛ نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د . ط ، ١٩٨٧) ، ص ص ٦٥ – ٦٧ ؛ على ناصر طريق ، مقابلة أجراها صاحب هذه الدراسة مع الشيخ على ناصر طريق (أحد المشائخ القبليين فى اليمن) ، فى منزله بعاصمة اليمن "الموحد" "صنعاء" بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢ م .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٨٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٨٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨٧ .

«الشعور القرابي المشترك» ، بغض النظر عن حقيقة أو وهم هذا النسب ، وأن الواقع اليمني ما انفك يومئ إلى ديمومة واستمرارية ما يمكن أن يطلق عليه أيضًا بـ «ثقافة النسب» المشترك. وما تزال ثمرات هذا الشعور القرابي (أو النَسبي) تؤتي أكلها في وقتنا الحاضر ؛ حيث نجد أن التماسك والتعاضد بين كثير من القبائل اليمنية ، ما زال معاشًا ، يُستدعى في كثير من المواقف والأحداث، ويلعب دورًا واضحًا وفاعلاً ، وهذا ما سيتم بيانه خلال هذه الدراسة .

وفي محاولة لتفسير هذه الظاهرة يمكن القول : إن بعض القبائل اليمنية ، ما زالت تتمثل «الوعي العصبي » * بالمفهوم الخلدوني . وأنها – أي القبائل – ما زالت تتمسك بمفهوم « النسب الواسع » أو العام ، أو مفهوم « العصبية العامة **» كما جاء بها ابن خلدون، والمتمثل في قيام التضامن والتناصر بين الأفراد الذين يربطهم نسب عام أو بعيد أو غيره من وجوه الانتساب كالحلف والولاء .

من ناحية أخرى يمكن القول : إن « النسب القبلي » لا يعني بالضرورة أن القبائل كانت مغلقة في إطار النسب . بل إن أفرادًا أو جماعات قد تنضوي تحت راية القبيلة بالحلف أو الولاء لتصير بمرور الزمن في نسبها . وهذا ما عرفته اليمن ، حيث تستند القبيلة إلى أرض تملكها ، وقد تضم إليها جماعات من قبائل أخرى لتساعدها في زراعة الأرض بصفة حلفاء أو أتباع ثم تدخل ، بمرور الوقت ، في إطار نسبها [(١)] .

---

* « الوعي العصبي » مصطلح من « نحت » المفكر العربي المغربي / محمد عابد الجابري ، ويقصد به ، مستندًا إلى مقدمة ابن خلدون ، ذلك الشعور العصبي الكامن أو الظاهر الذي يعم أفراد العصبة كلهم ، وهو أشبه ما يكون بالوعي الجماعي المتيقظ ، حيث يشد أفراد العصبة (أو القبيلة) بعضهم إلى بعض ، ويجعل منهم كائنًا واحدًا تفنى فيه ذوات الأفراد . أنظر : محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٧ .

** يقول ابن خلدون بوجود نوعين من العصبية « عصبية خاصة » و« عصبية عامة » الأولى ، أي الخاصة ، هي المبنية على النسب الخاص أو القريب، وهي أقوى وأشد من التعصب للنسب البعيد ، أما « العصبية العامة » فهي التي تقوم على النسب البعيد او العام، وتتكون من عدة عصبيات خاصة ، أنظر :
– مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، المرجع السابق ، ص ٤٨٨ ، محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة مرجع سابق ، ص ص ٢٥٨ – ٢٦٠ ، ٤٥٩ – ٤٦٠ .

(١) عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

ثانيًا : الإتجاه الاقتصادى [1] :

يرى هذا الاتجاه أن أسس تكوين القبائل اليمنية وتجمعها ، هى أسس اقتصادية وإدارية بالدرجة الأولى . فما يربط القبيلة ليس النسب وأواصر القربى، وإنما الحياة الاقتصادية القائمة على المصالح المشتركة من زراعة وتجارة وضرائب ، ضمن وحدة جغرافية معينة . إن القبيلة اليمنية ، وفقًا لهذا الاتجاه ، تتكون من مجموعة أفراد تجمعهم رابطة العمل ، أما التقسيمات الاجتماعية القديمة التى عرفتها اليمن . مثل (أرباع - أخماس ، أسداس *) لم تكن تقسيمات قبلية ، وإنما كانت تقسيمات إدارية واقتصادية فى المقام الأول .

رغم التسليم بصحة بعض مقولات هذا الاتجاه مثل : كون المصالح الاقصادية المشتركة من زراعة وتجارة ، تعد من أسس تكوين النظام القبلى اليمنى . إلا أنه يمكن التحفظ بشدة على محاولة ، هذا الاتجاه ، اختزال أسس النظام القبلى اليمنى وإرجاعها إلى المتغيرات الاقتصادية فحسب . فلا يمكن التسليم بتفسير أحادى البُعد لتكون الظاهرة القبلية فى اليمن ؛ لأن القبيلة اليمنية تُعد إحدى الظواهر الاجتماعية، ولأن الظواهر الاجتماعية بطبيعتها تبلغ من التعقيد والتشابك مبلغًا يحول دون "احتكار" متغير منفرد - كالمتغير الاقتصادى مثلاً - تحليلها وتفسيرها بشكل علمى وموضوعى ، ما لم يتفاعل و متغيرات أخرى .

---

(١) للتعرف على مزيد من مقولات هذا الاتجاه ومؤيديه ، أنظر :
- حمود العودى ، المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى : دراسة عن المجتمع اليمنى ، (القاهرة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠) ص ص ٦١ - ٦٢ ؛ سلطان أحمد عمر ، نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٧٠) ، ص ص ٩ - ١٣ ؛ عبد الله الثور ، هذه هى اليمن ، (بيروت : دار العودة ، بدون طبعة ، وبدون تاريخ) ، ص ٦٦ ؛ يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، الجزء الثانى ، ص ٨٦ ؛ أبو بكر السقاف ، « مشكلة الهجرة فى الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة دراسات يمنية ، (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، العدد الرابع - يوليه ١٩٨٠) ص ص ٤٧ - ٤٨ .

* يرى يوسف محمد عبد الله أن القبيلة اليمنية تنظم وفق نظام كسرى (ربع ، خمس ، سدس) يجمع عدة بيوت أو بطون ؛ وذلك لتسهيل دفع الضرائب والديات وإجابة الداعى ، يقال مثلاً « ثلث حاشد » أى يكون الثلث من قبيلة حاشد . وما زالت هذه الصيغ تستعمل لدى بعض القبائل اليمنية حتى اليوم . أنظر يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، مرجع سابق جزء (١) ص ١٧٧ .

ولا يمكن « ... إنكار وجود النظام القبلى فى اليمن كحقيقة تاريخية ، فالدولة اليمنية القديمة قد سميت باسم القبيلة القوية التى فرضت نفسها على القبائل الأخرى سلمًا أو حربًا [1] وما دول «معين» و« سبأ » و« حمير » فى الواقع سوى قبائل متغلبة انقلب رؤساؤها ملوكًا [2]

إضافة إلى أن " العصبية القبلية " قد مثلت ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة فى الحياة القبلية اليمنية [3] وكان التنظيم الاجتماعى فى اليمن يقوم على أساس بشرى وليس جغرافيًا ؛ حيث إن معظم المناطق والأماكن الجغرافية مسماة بأسماء القبائل مثل « سبأ » و« حمير » و« همدان »[4] وما تزال بعض هذه المسميات قائمة حتى اليوم .

ثالثًا : التوزيع الجغرافى للقبائل اليمنية :

عرفت اليمن النظام القبلى منذ القدم ، حيث يتكون المجتمع اليمنى من عدة قبائل ، تُشكِل ، طبقًا لبعض التقديرات ما بين (٨٠ – ٨٥ ٪) من مجموع السكان ويبلغ تعدادها أكثر من (١٦٠) قبيلة تقريبًا ، منها حوالى (١٤٠) قبيلة تقطن المناطق الجبلية ؛ وما يقرب من (٢٧) قبيلة تعيش فى المناطق الساحلية وتهامة [5] .

---

(١) رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) سلطان ناجى « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، م . اليمن الجديد ، صنعاء السنة السادسة ، العدد الثانى (يونيو – يوليو ١٩٧٧) ، ص ١٩ .

(٣) فضل على أحمد أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٤) نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ص ص ٦٥ – ٦٦ .

(٥) يرى الشيخ القبلى "مانع على الصيح" أن نسبة القبائل اليمنية قد تصل إلى حوالى ٨٠ ٪ من مجموع السكان بينما ترى الباحثة السوفيتية « إيلينا جولوبوفسكايا » أن القبائل يشكلون ٨٥ ٪ من مجموع السكان ، راجع : الشيخ مانع على الصيح عضو مجلس النواب اليمنى ، مقابلة شخصية مع الباحث فى صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣١ ؛ ايلينا جولوبوفسكايا ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ترجمة : قائد محمد طربوش ، (بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٢ . وللتعرف تفصيلاً على أسماء هذه القبائل أنظر : الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ص ص ٥٧ – ٦٣ .

وقد استقرت هذه القبائل فى مناطق محددة واستغلت إمكاناتها الاقتصادية لفترة زمنية طويلة ، حتى أصبحت تلك المناطق تعرف باسم القبائل الكبيرة التى تقطنها . فمنطقة «حِمير» مثلاً ينسبها النسابون إلى قبيلة « حمير» ، ومنطقة «همدان» سُميت بإسم قبيلة «همدان بن زيد » المتفرع عنها قبيلتا «حاشد» و«بكيل» المشهورتان [١] . وتمتد هذه المنطقة من صنعاء جنوبًا إلى صعدة ونجران شمالاً ، ومن الجوف ويرط شرقًا إلى وشحة وحرض غربًا[٢] وقد قسمت بخط عرضى ما بين صنعاء وصعدة فشرقية لـ " بكيل " وغربية لـ « حاشد »[٣] .

وهكذا يلاحظ أن معظم المناطق والأماكن الجغرافية فى اليمن مسماة بأسماء قبائلها . وقد تكون القبائل اليمنية المعاصرة ، صورة لتركيب قبلى يعود إلى ما قبل القرن الأول الميلادى على الأقل [٤] .

وعند ظهور الإسلام وجدت ثلاثة تجمعات قبلية كبيرة [٥] هى : "حمير" "مذحج" و "همدان" . ويرجع نسبها ، حسب الاعتقاد، إلى «سبأ» الحفيد الأكبر لـ " قحطان".

وقد سكنت قبائل «حمير» الجزء الجنوبى من المرتفعات والهضاب الوسطى. وتعتبر هذه المنطقة من أخصب مناطق اليمن الزراعية حيث تكثر بها الينابيع والمياه الجوفية، وقد شكلت منطقة جذب للهجرة الداخلية .

أما «همدان» بفرعيها قبليتى (حاشد وبكيل) ، فهى منتشرة فى المرتفعات الشمالية ، وتعتبر هاتان القبيلتان من أشهر قبائل اليمن وأشدها بأسًا[٦] ؛ حيث لعبتا أدوارًا مهمة فى التاريخ اليمنى والإسلامى ، وحتى اليوم ؛ نتيجة تماسكهما القبلى، وبحكم وجودهما فى مناطق شحيحة الموارد[٧] .

---

(١) نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ص ص ٣٨ – ٣٩ ، ٤٣ .
(٢) عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحى ، اليمن : الإنسان والحضارة مرجع سابق ص ١٩
(٣) الحسن أحمد يعقوب الهمدانى ، صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد على الأكوع الحوالى ، (صنعاء : مكتبة الإرشاد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ٢١٧ .
(٤) قائد نعمان الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار الحداثة ، الطبقة الأولى ، ١٩٨٦) ، ص ٥٦ .
(٥) رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ص ص ١٤ – ١٥
(٦) الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ ، ١٦٥ .
(٧) رشاد العليمى ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ – ١٥ .

أما قبائل " مذحج " فتتكون من قبائل (عنس و مراد والحدأ) وغيرها من القبائل وقد احتلت المنطقة الشرقية المنحدرة إلى أطراف الربع الخالى . وتبدأ حدودها من بلاد "البيضاء" حالياً، وتمتد باتجاه الشمال الشرقى إلى" الجوف" (١) .

ولم يخضع التوزيع الجغرافى لغالبية القبائل اليمنية لتغيير كبير (٢) حيث ظلت منطقة «حمير» ثابتة تقريباً ، عدا هجرات داخلية محدودة تعرضت لها من بعض «بطون» و« أفخاذ» قبيلة «همدان» . وقد ظلت "حمير" متحالفة مع غيرها من القبائل فى هذه المنطقة .

أما همدان (حاشد وبكيل) ، فقد بقيت متماسكة جغرافياً وبشرياً . ولحرص هاتين القبيلتين (حاشد وبكيل) على اسم جدهما «همدان» واهتمامهما بمنطقتهما وحدودها، أطلقا لفظ "همدان" على طرفى مناطقهما، والممتدة من شمال غرب صنعاء إلى شبام، وتسكنها «بطون» حاشدية ، أما «بطون» بكيل فتسكن فى الطرف الشمالى الشرقى ، والممتد حول "صعدة" إلى "نجران" (٣) * مع وجود تداخل بين القبيلتين. حيث توجد أسواق مشتركة ، ومناطق مختلطة بين كلتا القبيلتين (٤) .

أما «مذحج» فقد فقدت تحالفاتها القديمة رغم رسوخ واستمرار أعرافها وتقاليدها فى جزء منها (مثل قبيلتى «مراد» و«الحدأ») وقد كان لقيام الكيانات السياسية والحدود المصطنعة فى الجزيرة العربية أثر على تشتيت القبائل «المذحجية»

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦ .

(٢) المرجع لسابق ص ص ١٦ - ١٧

(٣) الشماحى ، اليمن الإنسان والحضارة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

* هناك من يرى أن المناطق الجغرافية الحالية لقبيلتى (حاشد وبكيل) كالتالى : تمتد مناطق حاشد من «عمران» إلى «صعدة» وتمتد شرقاً إلى «الجوف»، أما بكيل فإن مناطقها «ديارها» فتمتد إلى شمال وشرق ديار حاشد ، من وادى «مور» غرباً إلى «الجوف» شرقاً . للمزيد من الاطلاع حول التوزيع الجغرافى المعاصر لأكثر القبائل اليمنية ، أنظر :

- محمد متولى ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب الجزء الثالث (اليمن الشمالى) ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثالثة ١٩٨٨) ، ص ص ١٤٥ - ١٥٠ .

(٤) رشاد العليمى ، القضاء القبلى مرجع سابق ، ص ١٦ .

وتغيير تحالفاتها مما دفعها ، أى مذحج ، إلى عقد تحالفات جديدة عند الضرورة مع «بكيل» القاطنة فى المنطقة الشرقية من خط (صنعاء» - «صعدة») والأقرب إلى بعض مناطق « مذحج» مثل « مراد» ومشاركتها فى الأنشطة الزراعية والرعوية (١) .

وتعيش معظم القبائل اليمنية حياة مستقرة (٢) ؛ لاعتمادها على فلاحة الأرض والإنتاج الزراعى والتجارة والجندية (٣)

وقد اتصفت المناطق الشمالية والشرقية من اليمن ، بقلة خصوبة وإنتاجية أراضيها ، وصعوبة الطبيعة الجغرافية ووعورة تضاريسها، فهى مناطق جبلية وصحراوية نسبياً، وتفتقر إلى مواصلات حديثة . وقد اتسمت قبائل هذه المناطق بقوة الروح القبلية ، وتنامى دورها (وسيتم توضيح هذا الدور لاحقاً) .

---

(١) رشاد العليمى القضاء القبلى المرجع السابق صص ١٦ - ١٧

(٢) يرى بعض الباحثين أن اليمن عرفت قديماً حياة البداوة إلى جانب حياة الحضارة التى تميزت بها . وأن اليمنيين ليسوا جميعاً سكان مدن وقبائل متحضرة خالصة . فقد كانت لهم أطراف تجمع بين الخصائص البدوية والحضرية ، وكانت بعض القبائل تجمع بين حياة التحضر والبداوة حيث يتحضر قسم منها ويستقر ويسكن المدن ، ويبقى القسم الآخر منها بدوياً (من أهل الوبر) وقد نصت النقوش على أن قبيلة «همدان » كان لها حضرها وبدوها ، على أن البادية اليمنية لم تكن موغلة فى البداوة ، بل كانت قبائل قريبة من مراكز الحضارة . تطوف بالقرى والمدن وتتصل بسكانها . وأغلب هؤلاء البدو يعيشون فى القطاع الشرقى الأقصى من اليمن ، حيث تسود الأحوال الصحراوية .

ويلاحظ أن الباحثين قد اختلفوا فى تقدير نسبة من يحيون حياة البداوة والتنقل ، حيث قدرت بما بين (٥٪ - ١١٪) من المجموع الكلى للسكان ، لمزيد من التفاصيل أنظر :

- يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ؛ محمد متولى ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب . جزء ٣ مرجع سابق ، ص ٣٥ ؛ عبد الكريم الإريانى « الخصائص السكانية والعمرانية فى الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الأول للسكان » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة السابعة ، العدد ٢٦ أبريل ١٩٨١ ، ص ١٩ .

(٣) عبد الكريم الإريانى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

أما المنطقتان الوسطى (إب) والجنوبية (تعز) فقد تميزتا بخصوبة أراضيهما وإنتاجهما الزراعى الكثيف ، وقد اتسمت قبائلهما ، إضافة إلى القبائل الساحلية (تهامة) بانخفاض روحها القبلية وتضاؤل دورها السياسى [1] .

---

(١) قائد نعمان الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧، ٦٠ .

المبحث الثانى : الإطار السياسى للظاهرة القبلية :

أولاً : القبيلة فى التاريخ السياسى اليمنى :

يكاد يجمع الباحثون فى التاريخ السياسى اليمنى ، على أن الدول اليمنية القديمة كانت «قبلية» النشأة والتكوين . فقد كانت القبيلة القوية تتزعم وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما يسمى بـ «دولة القبيلة الغالبة » أو دولة «العصبية الغالبة» وفقا للمفهوم الخلدونى * . وما دول (معين و سبأ ، حمير ، قتبان ، أوسان) اليمنية إلا تجمعات أو اتحادات قبلية ، انقلب زعماؤها ملوكًا [١] .

وقد اتسمت الحياة السياسية فى اليمن القديم ، غالبًا ، بالآتى :

– لا مركزية الحكم ؛ كنتيجة لوضع اليمن الجغرافى[٢] وتركيبته الاجتماعية (القبلية)[٣].

– انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى .

– وجود مشاركة سياسية واسعة ، عبر المجالس النيابية التى كانت تمثل القبائل المختلفة[٤] ، كذلك وجدت مجالس تسمى بـ « المزواد»** أو « المسود » ، وقد كانت بمثابة مجالس استشارية للدولة مكونة من ممثلى المدن ورؤساء القبائل [٥] .

---

* يؤكد ابن خلدون على هذا المفهوم بقوله « ... أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد ...) (و) الملك ... إنما هو بالعصبية ، والعصبية متألفة من عصبيات كثيرة تكون واحدة منها أقوى من الأخرى فتغلبها وتستولى عليها حتى تصيرها جميعًا فى ضمنها ، وبذلك يكون الاجتماع والغلب على الناس والدول ... » . أنظر : ابن خلدون ، المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ص ص ٥٣٩ – ٥٤٠ .

(١) للتعرف على النشأة « القبلية » للدول اليمنية القديمة ، راجع :

– سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » مرجع سابق ص ص ١٩ ، ٢٦ – ٢٧ ؛ على على صبره ، اليمن الوطن الأم ، (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٦) ، ص ٢٢٢ ؛ يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١ ؛ قائد الشرجبى ، القرية والدولة فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٣١ – ١٣٤ ؛ نزار عبد اللطيف الحديثى مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢) سيد مصطفى سالم ، « كيف نكتب التاريخ اليمنى؟» ، صنعاء ، مجلة اليمن الجديد ، يوليو ١٩٧٢ ، العدد الرابع ص٨ .

(٣) قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ص ١٣٥.

(٤) للتعرف على المجالس النيابية (الشعبية) التى كانت تشارك الدولة (العرش) فى صنع القرارات السياسية ، راجع :

– أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، (بدون مكان نشر ،ط ٣، ١٩٨٠) ص ١٠٥ ؛ عبد الله الثور ، هذه هى اليمن ، مرجع سابق ص ١٩٢ ؛ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٨ .

** مفهوم المسود أو « المزود » لفظ يمنى قديم يعنى مجلس القبيلة .

(٥) سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ ، ٤٨ .

– تعايش الحس (الوعى) القبلى والانتماء اليمنى الأوسع فى إطار علاقات الوفاق بدلاً من القهر[1] . وقد شهدت اليمن توحيداً* واستقراراً كبيراً فى عهدى الرسول (ص) والخلفاء الراشدين [2] حيث تعامل الإسلام مع القبائل اليمنية ، ولم يلغها ، مقراً التعددية القبلية ** كإطار اجتماعى ، مهذباً ومشذباً بعض القيم القبلية، وساعياً لتحويل ولاء أفراد القبائل للعقيدة والأمة الإسلامية بدلاً عن أعراف القبيلة وعاداتها المناقضة للمفاهيم والقيم الإسلامية[3] أما فى عهدى الأمويين والعباسيين، فقد اتسمت اليمن بالاضطراب ، وعدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى،

---

(١) يرى محمد عبد الله الفسيل أن الحضارة اليمنية القديمة ، قد قامت على ما سماه بـ (علاقات الوفاق) بدلاً من (علاقات القهر) . ويذهب إلى أن « علاقات الوفاق » هذه ، قد اختلت منذ بداية حكم الدولة الحميرية (فى القرن الثانى الميلادى) التى اتخذت من الطابع العسكرى حكماً لها ، وحاولت إخضاع القبائل والمناطق الأخرى بالقسر والقوة بدلاً عن سياسة الوفاق التى كانت معروفة .

المصدر : محمد عبد الله الفسيل (مقابلة شخصية) مع الباحث ، صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٨ .

* يؤكد أحد المؤرخين اليمنين : أن الإسلام قد جاء موحداً اليمن فى عهد رسول الله (ص) ، وفى عهدى الخلفاء الراشدين والدولة الأموية ، وكذا شطرا من عهد الدولة العباسية إلى خلافة المأمون (أوائل القرن الثالث الهجرى) . إلا أن اليمن قد عرفت بعض التمردات والاضطرابات مثل : حركة (عبهلة بن كعب) المعروف بـ " الأسود العنسى " ، وحركة " قيس بن مكشوح المرادى " وحركة التمرد والردة فى عهد أبى بكر الصديق . لمزيد من المعلومات أنظر :محمد يحيي الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ ، ١٨٦ – ١٨٧ .

(٢) الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

** من مؤشرات قبول الإسلام للقبيلة اليمنية دون إلغائها أو تحطيمها :

– اعتراف الرسول (ﷺ) بوفود القبائل ، وتعامله مع زعمائها ، رغم تعددهم وتمثيلهم لمختلف القبائل اليمنية .

– إرسال عدد من عماله، أى عمال الرسول (أو الحكام الإداريين) إلى أهم المناطق اليمنية ، حيث بلغ عدد عماله على اليمن حوالى «٢١» عاملاً . للتعرف على أسماء هؤلاء العمال (الحكام)، أنظر : محمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٣) رغم اعتراف الإسلام بالوجود « الاجتماعى » للقبيلة ، إلا أنه حاول تغيير قيمها ونظمها السياسية ؛ فقد عمل الرسول (ﷺ) على توحيد اليمن : يجمع قبائلها فى ظل سلطة مركزية عليا واحدة وعقيدة واحدة . حيث نشر الجهد الفردى ، وحاول إعادة تكوين كتل قبلية كبيرة بدل البطون المتناثرة ، تحت زعامات جديدة ، من خارج الأطر القبلية التقليدية . لمزيد من المعلومات راجع :

– الحديثى ، مرجع سابق ص ص ١٠٨ – ١٠٩ ؛ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٤ ، ١٩٨٦) ص ١٨٧ .

مما أدى إلى قيام التمردات اليمنية ومناهضة حكم كل من الأمويين والعباسيين على السواء .

ومما زاد من هذه التمردات والاضطرابات: ظلم عمال (الحكام الإداريين) الخلفاء وتعسفهم تجاه اليمنيين من ناحية ، ودخول المذاهب الفقهية إلى اليمن ، وتلقف بعض القبائل اليمنية لهذه المذاهب والتشيع لها من ناحية أخرى [(١)] .

وإذا كان التاريخ السياسى اليمنى قد تميز قديماً بعصر دولة «القبيلة الغالبة» أو المتزعمة فإن تاريخ اليمن الإسلامى عرف « الدويلات المتزامنة » والمتعاقبة حيث زادت على اثنتى عشرة دولة [(٢)] .

---

(١) لمزيد من المعلومات راجع :

ـ فضل أبو غانم : القبيلة والدولة، مرجع سابق، ص ص١٠٢ ـ ١٠٣؛ قائد الشرجبي، القرية والدولة، مرجع سابق ص١٧٦؛ محمد يحي الحداد تاريخ اليمن السياسي، جزء١، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨، ٢٠٢.

(٢) من هذه الدويلات :

– دويلة بنى زياد		٢٠٥	– ٤٠٢ هـ	(٨٢١ – ١٠١٢ م)
– « بنى يعفر الحميريين		٢٢٥	– ٣٩٣ هـ	(٨٤٠ – ١٠٠٣ م)
– « بنى نجاح	:	٤٠٣	– ٥٥٥ هـ	(١٠١٣ – ١١٥٠ م)
– « بنى الصليحى الهمدانيين	:	٤٢٩	– ٥٣٢ هـ	(١٠٣٩ – ١١٣٨ م)
– « بنى زريع	:	٤٧٠	– ٥٦٩ هـ	(١٠٧٨ – ١١٧٤ م)
– « بنى حاتم	:	٤٩٤	– ٥٦٩ هـ	(١٠٩٩ – ١١٧٤ م)
– « بنى مهدى الحميريين	:	٥٥٣	– ٥٦٩ هـ	(١١٥٨ – ١١٧٤ م)
– « بنى أيوب الكرديين	:	٥٦٩	– ٦٢٦ هـ	(١١٧٤ – ١١٢٩ م)
– « بنى رسول الكهلانيين	:	٦٢٦	– ٨٥٨ هـ	(١٢٢٩ – ١٤٥٤ م)
– « بنى طاهر المذحجيين	:	٨٥٨	– ٩٢٣ هـ	(١٤٥٤ – ١٥١٧ م)
– « الجراكسة المماليك	:	٩٢٤	– ٩٤٥ هـ	(١٤٤٥ – ١٤٦٦ م)
– دولتى العثمانيين الأولى والثانية	:	٩٤٥	– ١٠٤٥هـ	(١٥٣٨ – ١٦٥٣ م)
		١٢٨٩	– ١٣٢٩هـ	(١٨٧٢ – ١٩١٨ م)
– دويلات الأئمة الزيديين	:	٢٨٤	– ١٣٨٢هـ	(٨٩٨ – ١٩٦٢ م)

والتعرف على هذ الدويلات ، راجع :

– عبد الله الشماحى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ – ١٩٠ ؛ أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ – ٢٧٤.

ويمكن إرجاع ظاهرة « تعدد الدويلات اليمنية وتزامنها » فى التاريخ السياسى اليمنى عامة، وتاريخ اليمن الإسلامى والحديث خاصة إلى ما يمكن تسميته بثلاثية (الموقع الجغرافى – القبيلة – الدين).

(ا) الموقع الجغرافى :

حيث إن بعد اليمن عن مركز الخلافة ، وطبيعة تضاريسها قد جعلها محط أنظار الطامحين إلى الخروج عن مقر الخلافة ، من الفرق الإسلامية المتعددة (كالخوارج ، والشيعة ، " الإسماعيلية – الزيدية ") وبعض الولاة والقادة والزعامات القبلية[١] .

٢ - القبيلة :

فاليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، والتى تسعى للحفاظ على استقلالها الذاتى ، وتنزع نحو رفض السلطة المركزية للدولة ، وعدم الإذعان لها ، وخاصة عند تفشى عسفها وظلمها[٢] ، ولذا تسعى كل قبيلة أو عدة قبائل للخروج على الدولة المركزية معلنة عدم شرعيتها ، ومكونة « دويلات » داخل البلد الواحد. وقد فسر ابن خلدون هذه الظاهرة بقوله :

« ... إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب... اختلاف الآراء والأهواء ، وأن وراء كل رأى منها وهوىً عصبية تمانع دونها، فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها ... وإن كانت ذات عصبية ؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن فى نفسها منعة وقوة[٣] .

٣ - العامل الدينى :

لقد تأثرت الأنظمة السياسية اليمنية ، عبر التاريخ ، بالدين . حيث كان بعض الحكام الطامحين ، يتدثرون بالدين . فتارة يجعلونه مصدراً لشرعية حكمهم ، وتارة أخرى للخروج على النظام السياسى القائم .

---

(١) للتعرف على موقع اليمن الجغرافى و أهميته للطامحين فى الخروج عن سلطة الخلافة الإسلامية ، وخاصة منذ العصر العباسى أنظر : على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، (بيروت : دار العودة ، ط ١ ، ١٩٨١) ص ص ٤١ – ٤٣ .

(٢) سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .

فقد كان الحكام اليمنيون ، قديمًا ، يلقبون أنفسهم بـ « المكربين» و «المكرب» معناه مقرب ، أى التقرب إلى الآلهة ، وقد كان الحاكم السياسى يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، ثم تم الفصل بين السلطتين وصار الحاكم يُلقب بلقب « الملك » . إلا أن تأثير رجال الدين على الحياة العامة بقى مستمرًا[(١)]

وقد عاد الحكام السياسيون للجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، حيث حكم الأئمة الزيديون بعض مناطق اليمن ما يقارب أحد عشر قرنًا باسم الدين، وهم أبعد ما يكونون عن قيم وجوهر الدين . وقد سعت الديانات والمذاهب الدينية * إلى استيطان اليمن ؛ حيث وجدت فيها بلدًا آمنًا تأوى إليه ومكانًا حصينًا تقيم فيه[(٢)] وشعبًا قبليًا عصبيًا تستند إليه .

وهكذا يلاحظ أن تعددية المذاهب الفقهية وتصارعها ، قد أثر سلبًا على توحيد الوطن اليمنى الواحد تحت لواء سلطة مركزية واحدة ، مما أدى إلى قيام عصر «الدويلات» اليمنية .

---

(١) سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ ، ٢٦ .

* كالديانة اليهودية (ما بين القرنين ١ ، ٢ م) ومن بعدها النصرانية (أوائل القرن ٤ م) ثم المذاهب الإسلامية المتعددة، فقد عرفت اليمن أيضًا مختلف المذاهب الإسلامية . حيث سادت حتى أوائل القرن الثالث الهجرى مذاهب ثلاثة : مالكى، الحنفى ، الأشعرى . ثم انتشرت فرق ومذاهب أخرى كالشافعية (٢٠٤هـ) والزيدية (٢٨٠هـ) والإسماعيلية (٢٦٨هـ) . ولم يبق من هذه المذاهب والفرق سوى الشافعية والزيدية وقلة من الإسماعيلية . وترى بعض المصادر تقارب إن لم يكن تساوى السكان اليمنيين فى اعتناقهم لمذهبى الزيدية والشافعية ، حيث تصل إلى حوالى من (٤٥ – ٥٠ ٪) لكلا المذهبين ، قارن : محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، (الجزائر : المطبوعات الوطنية ، ط ١ ، ١٩٦٥) ، ص ص ٩٥ – ٩٨ ؛ أحمد قائد الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، فى عهد الإمام يحيى محمد حميد الدين (بيروت : دار الآداب ، ط ١ ، ١٩٨٣) ، ص ١٨ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

ثانياً : القبيلة اليمنية والإمامة الزيدية :

رغم اتسام التاريخ السياسي اليمنى بكثرة الدويلات المتزامنة والمتعاقبة ، إلا أن دولة الأئمة الزيديين قد مثلت استثناء فى تاريخ اليمن السياسى ؛ حيث تميزت بالديمومة والاستمرار* لما يقرب من أحد عشر قرناً من الزمان **، ولذا فالدراسة ، هنا ستحاول التعرف على الإمامة الزيدية وطبيعة علاقتها بالقبائل اليمنية ، بتفصيل نسبى*** .

يعد الإمام الهادى **** المؤسس الأول للإمامة الزيدية فى اليمن . حيث قدم إليها عام (٢٨٠ هـ) – (٨٩٣م) بدعوه من بعض قبائل « خولان » اليمنية ؛ لحل نزاعات قبلية نشبت بينها ، ولم يلبث أن عاد «الهادى» إلى الحجاز . ثم دعته قبيلة

---

* لم يحكم الأئمة الزيديون منطقة ثابتة ومحددة من اليمن ، حيث تأرجح حكمهم بين الاتساع والضيق . فتارة يكاد يشمل اليمن بكاملها وتارة أخرى لا يبقى فى يد الإمام غير منطقة محدودة من شمال اليمن كمنطقة « صعدة» التى كانت مركز الأئمة ومعقلهم الأخير . أنظر : الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

** حكم الأئمة الزيديون بعض المناطق الشمالية لليمن الواحد منذ عام ٢٨٤ – ١٣٨٢ هـ . (٨٩٨ – ١٩٦٢ م) .

*** تستند الدراسة فى مشروعية هذا الاسترسال والتفصيل إلى :

– التأثير الهام والخطير الذى لعبته الإمامة الزيدية فى شتى مناحى حياة اليمنيين .

– المساحة الزمنية الطويلة التى احتلتها هذه الدولة من التاريخ السياسى اليمنى .

– خصوصية الخبرة السياسية التى سجلتها الإمامة الزيدية فى تعاملها والقبائل اليمنية .

**** هو الإمام الهادى إلى الحق يحيى ابن الحسين ابن القاسم ابن إبراهيم ابن إسماعيل ابن إبراهيم ابن الحسن بن الحسن بن على ابن أبى طالب . ولد عام ٢٤٥ هـ – ٨٥٩ م فى المدينة وتوفى عام ٢٩٨ هـ – ٩١١ م . أنظر : الصائدى ، المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، وشرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

«فطيمة» للمرة الثانية ، حيث وصل إلى مدينة «صَعْدة» * سنة ٢٨٤هـ (٨٩٨ م)، وبويع إماماً، وبدأ في محاولة تأسيس دولته الزيدية منطلقاً من « صعدة» . وقد واجهته كثير من الانتقاضات والتمردات القبلية(١) .

ويعزى استمرار وديمومة حكم الإمامة الزيدية لليمن إلى سببين رئيسين هما : أسس الفكر السياسى الزيدى ، وموقف النظام السياسى الزيدى الإمامى ، وفاعلية سياساته تجاه القبائل اليمنية .

١ - طبيعة أسس الفكر السياسى الزيدى (٢):

لقد لاءمت النظرية السياسية الزيدية الواقع اليمنى . فالزيدية كمذهب دينى قد تلاءمت وطبيعة التركيب الاجتماعى اليمنى ، المستند إلى العصبية القبلية . وهذا التلاقى بين الفكر الزيدى والقبيلة اليمنية ، قد لا يبعد كثيراً عن مفهوم الخطاب الخلدونى ، لعلاقة العصبية بالدين . فهى وفقاً لابن خلدون علاقة تآزر وتعاضد

* « صَعْدَة » : بفتح الصاد وتسكين العين ، وهى اسم مدينة تقع شمال اليمن .

(١) لمزيد من المعلومات حول بداية تأسيس الهادى لدولته الزيدية ، راجع :
- الصائدى ، المرجع السابق ص ص ٢٥ - ٢٦ ؛ محمد يحى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٧ ؛ شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) الزيدية إحدى فرق الشيعة وتنسب لـ « زيد بن على ابن الحسين ابن على ابن أبى طالب » ، وقد حصر أتباعها ، الإمامة فى أولاد فاطمة . ومن أهم مبادئ الزيدية :
١ - جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل . حيث ترى أن على ابن أبى طالب ، كان أفضل من الصحابة ، إلا أن خلافة أبى بكر وعمر تجوز ما دامت لتحقيق مصلحة المسلمين . أى أن الإمام ليس بالضرورة يكون أفضل الموجودين ، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً .
٢ - ضرورة توفر أربعة عشر شرطاً فى الإمام ، فيجب أن يكون : بالغاً ، ذكراً ، حراً ، مجتهداً ، علوياً ، فاطمياً ، عدلاً ، سخياً ، ورعاً ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدبير ، مقداماً ، فارساً .
٣ - عدم عصمة الأئمة من الخطأ .
٤ - خروج الإمام داعياً لنفسه .
٥ - جواز خروج إمامين فى قطرين ، بشرط توفر خصال الإمام الأربعة عشر ، وأن لا تكون قد سبقت البيعة العامة من أهل الحل والعقد للإمام وشملت ولايته كل البلاد الإسلامية .
٦ - رفض فكرة المهدية والإمامة المستورة .
وهكذا يلاحظ أن الزيدية كفكر أكثر فرق الشيعة تحرراً وأقربها إلى السنة . لمزيد من المعلومات عن أسس الفكر الزيدى ، أنظر :
- الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ - ٢٥ ؛ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، مرجع سابق ص ص ٢٦ - ٢٩

وتعاون فالدين يزيد من قوة أهل العصبية ، حيث يُذهب « ... خلق الكبر والمنافسة منهم [ويسهل] انقيادهم واجتماعهم...» (١) .

كذلك أن السلطة أو « ... المُلك إنما يحصل بالتغلب ، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة . وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه ...» (٢)

والعصبية بدورها ترفد الدعوة الدينية بالقوة والفاعلية ؛ لأن « ... الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم ... (لأن) كل أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصبية ، وفى الحديث الصحيح (ما بعث الله نبياً إلا فى منعة * من قومه » (٣) .

وهكذا يقرر ابن خلدون أن « ... العصبية ضرورة للملة ... »(٤) وبالتالى فثمة علاقة جدلية وتأثير متبادل بين كل من العصبية والدين . يمكن تلمس تطبيقاً لها ، فى إطار علاقة الفكر الزيدى بالقبيلة اليمنية .

فقد أجاز الفكر الزيدى لكل فاطمى تتوفر فيه شروط الإمامة أن يخرج داعياً لنفسه . وكذا مشروعية خروج أكثر من إمام فى منطقتين مختلفتين . ومن ثم فقد أضحى من السهل على كل طامع فى الإمامة أن يتصل ببعض القبائل المتصارعة ويعلن خروجه لتتلقفه هذه القبائل وتقاتل خصومها تحت لوائه .

---

(١) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٥٢٦ .

* فى منعة من قومه أى أن من علامات النبوة أن يكون الأنبياء ذا حسب فى قومهم . ويقال « هو فى منعة من قومه » أى فى عز بفضل قومه فلا يقدر عليه من يريده . راجع : مقدمة بن خلدون الجزء الأول ، ص ٤٠١ .

(٣) المقدمة ، الجزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٩٨ .

وبالمقابل، تيسر للقبائل المعادية للإمام القائم أن تبحث عن أحد الطامعين وتنصبه إمامًا؛ ليكون واجهة لها فى صراعها مع غيرها من الأئمة والقبائل المعادية[1].

وهكذا التقت مصلحة كل من الأئمة والقبائل . حيث استعان الأئمة ببعض القبائل فى حروبهم ضد خصومهم السياسيين ، فى مقابل استفادة القبائل ، عبر زعمائها من الأئمة لتحقيق مكاسب مادية ، وإعطاء حروبهم القبلية طابعًا دينيًا عادلاً[2].

لقد جاءت الإمامة الزيدية إلى اليمن لتلعب دور الحكم والخصم والحليف معًا فى الصراعات القبلية اليمنية . حيث تمكن الأئمة وهم يقفون اجتماعيًا خارج التركيب القبلى من إيجاد توازن قبليٍ ، حال دون قيام تفوق قبليٍ حاسم ، يعلن إنهاء دور الإمامة فى اليمن[3] .

ولذا يمكن القول : إن الإمامة الزيدية قد استندت فى حكمها إلى المخزون البشرى (القبلى) والمبرر المعنوى (العقائدى والأيديولوجى) لاستمرار، وديمومة «دويلات الأئمة» بدلاً عن قيام « دولة القبيلة » .

٣ - موقف النظام السياسى الزيدى وفاعلية سياساته تجاه القبائل اليمنية :

لقد حقق الأئمة الزيديون نجاحاً ، نسبياً ، فى تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية ، وخاصة الشمالية منها . حيث أوجدوا من السياسات وطبقوا من الآليات ، تجاه هذه القبائل ما رسخ حكمهم، وأطال وجودهم السياسى . ومن هذه السياسات والآليات :

---

(١) الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

– تحوير الإسلام ، وتوظيف مفاهيمه بما يتفق ومرامى الأئمة وأهدافهم السياسية ؛ فطاعة الإمام من طاعة الدين ، وعدم تنفيذ أوامره ، مهما ابتعدت عن تعاليم الإسلام ، يُعد مروقاً وخروجاً عن الدين ، يستوجب أقصى العقوبات [(١)] .

– نجاح الأئمة فى فهم واستيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها بما يلبى مطامحهم الشخصية ، وأهدافهم السياسية . فحماية الضعيف، والدفاع عن اللاجئ والمستغيث ، قيم قبلية استغلها الأئمة ، وسخروها لحمايتهم ومساعدتهم فى صراعهم على السلطة [(٢)] .

– اتباع سياسة "فرق تسد" . حيث عمد الأئمة إلى استثمار الخلافات القبلية ، وإذكاء جذوة الصراعات فيما بينها ؛ بهدف ضرب قوتها ، وإضعاف تحالفاتها القبلية ، ومن ثم سهولة السيطرة عليها وإسكاتها [(٣)] .

---

(١) كان الأئمة ، بهدف تعظيم قدرتهم الرمزية ، وتدعيم شرعيتهم السياسية . يخلعون على أنفسهم ألقاباً ، تصورهم حماة للإسلام . ومن هذه الألقاب : "سيف الإسلام" ، "المنصور بالله" و "المتوكل على الله" و "الناصر لدين الله" . لمزيد من المعلومات انظر :

– قائد نعمان الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ، فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٢) الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ – ٧٣ ؛ رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٣) عبد الملك المقرمى ، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

– تبنى أسلوبى "الترغيب والترهيب" . ومن مؤشرات الترغيب صرف اعتمادات ومنح مالية لبعض زعماء القبائل [(١)] . وإعفاء القبائل القوية من دفع الضرائب [(٢)] وإباحة بعض المدن اليمنية للنهب والسلب [(٣)] . أما مؤشرات الترهيب فقد تمثلت فى : إرسال الحملات التأديبية إلى القبائل المتمردة لإخضاعها ، والقضاء على انتفاضاتها [(٤)] ؛ والأخذ بنظام " الرهائن" * ، وتطبيقه ضد زعماء القبائل وأعيان البلاد ، الذين يخشى الإمام معارضتهم وتمردهم ، ويشك فى ولائهم . ومن ثم الحيلولة دون قيام معارضة سياسية وعسكرية قبلية فاعلة .

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٠١ ، أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) محمد يحى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٣١١ – ٣١٥ ؛ سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث ، مرجع سابق ص ٣٣٣ .

* يُقصَد بنظام الرهائن : اخذ أحد اقارب شيخ لقبيلة (ابنه أو أخيه) أو أحد أعيان البلاد الذين يخشى الإمام تمردهم . ويحتجز فى العاصمة أو فى إحدى المدن الرئيسية مع غيره من الرهائن . ويخضع هؤلاء الرهائن لنظام خاص تحت رحمة الإمام ورقابته الصارمة . وأحيانا ينفذ فى بعض الرهائن حكم الإعدام ؛ عند استحالة تفاهم الإمام مع ذويهم ، وعدم تلبيتهم لمطالبه . وقد قدر عدد الرهائن بين عامى ١٩٣٤، ١٩٥٨م . بأربعة الآف إلى الفى رهينة .

وقد ألغى «نظام الرهائن» بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م ، وإعلان ميلاد «الجمهورية العربية اليمنية» .

لمزيد من المعلومات عن نظام الرهائن : انظر وقارن :

الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ – ١٤٤ ؛ محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٧٧ – ٧٨ .

المبحث الثالث : الإطار الاقتصادى :

يعُد المجتمع اليمنى ، مجتمعًا زراعياً ، حيث كانت الزراعة من أهم قطاعاته الإنتاجية . فقد اهتم اليمنيون بشئون الرى وتنظيمه ، وابتدعوا أشكالاً جديدة لتنظيم استغلال مياه الأمطار ؛ فشيدوا السدود وأقاموا شبكات منظمة للرى [١] .

وقد شهدت اليمن ، قديمًا، ازدهارًا اقتصادياً ، اعتمد على الزراعة وخاصة ما يتصل منها بالأسواق الخارجية ، مثل شجرة البخور . التى زودت بها أسواق الشرق الأدنى ومنطقة البحر الأبيض[٢] .

وعرفت اليمن، إلى جانب الزراعة ، صناعة متطورة ، ازدهرت فى الماضى، ثم تدهورت بتدهور الحضارة اليمنية . ومن أهم هذه الصناعات استخراج المعادن المتعددة، وصناعة النسيج والعطور والجلود ، وكذا صناعة الأسلحة، وأدوات الزراعة المختلفة [٣] .

وقد كانت اليمن ، قديما ، حلقة وصل تجارية بين الشرق والغرب ، تصدر منها التوابل والبخور. حيث كانت الحركة التجارية ، حتى القرن الأول للميلاد من أهم مصادر نشاطها الاقتصادى . وقد أدى تحول طرق السفن التجارية عنها، وخاصة فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى إلى تدهور حالة اليمن التجارية [٤] .

---

(١) على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٢) عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) الحديثى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ . وكذا على محمد زيد، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ ، ١٥٧ .

أولا : الأوضاع الاقتصادية فى عهد بيت حميد الدين :

لقد تشابكت عوامل متعددة : اجتماعية، وسياسية، واقتصادية وثقافية مسجلة أفول الحضارة اليمنية القديمة ، ومعلنة دخول اليمن ، مجتمعاً ودولة ، مرحلة من التدهور والتخلف الحضاريين . فحتى قبيل ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، وهو تاريخ قيام الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامى ، وإعلان النظام الجمهورى . كانت اليمن تخضع لحكم إمامى «ملكى» مطلق ، متخلف؛ عزل اليمن عن العالم الخارجى، وحرمها من أن تعيش حضارة القرن العشرين .

ومن أهم المعالم الاقتصادية ، إبان حكم بيت حميد الدين :

١- بدائية القطاع الزراعى ، وتخلف أساليب وأدوات إنتاجه[١].

٢- تخلف القطاع الصناعى . فرغم وجود بعض الصناعات الحديثة التى أنشئت بمساعدة الخبرات، والمعدات الأجنبية، مثل صناعة الغزل والنسيج ، ومعمل صنع الذخيرة ، ودباغة الجلود وغيرها. إلا أن هذه الصناعات كانت محدودة * وتئول ملكيتها للإمام نفسه [٢] .

٣- غياب حركة تجارية حديثة . واحتكارها على المستويين الداخلى والخارجى من قبل الإمام وأسرته وبعض أعوانه [٣] .

---

(١) محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية فى اليمن ، (فيسبادن (ألمانيا) ، أوتو هاراسوفيتس ، ط ٣ ، ١٩٧٨) ، ص ٣٩ .

* رغم غياب الإحصاءات الدقيقة والموثوق بها عن الوضع الاقتصادى عامة أيام الإمام إلا أن البعض يرى أن نصيب الصناعة فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى اليمن كان لا يتعدى ٣٪ انظر :

- فلادلين ا. جوساروف وادهم . م. سيف الملوكوف ، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، ترجمة وتقديم: أحمد على سلطان، صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، (بدون طبعة ، بدون تاريخ) ، ص ٣٩ .

(٢) إيلينا جولوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٣) محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

٤- انعدام البنيات والخدمات الأساسية الحديثة :

فقد ظلت البنى والخدمات الأساسية قديمة ، متخلفة حتى قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ . والاستثناء من ذلك ، إقامة بعض المشروعات، بعد منتصف خمسينيات هذا القرن ، مثل : ميناء حديث بمدينة الحديدة ، بمساعدة الاتحاد السوفيتى . وشق وتعبيد طريق الحديدة ـ صنعاء ، بمساعدة الصين الشعبية . وشق طريق ترابى من المخاء إلى تعز وصنعاء ، بتعاون الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك لم يوجد سوى عدة مطارات ترابية تفتقر لكثير من التسهيلات ، ومحطات كهربائية صغيرة فى مدن ثلاث ، وإذاعة تعمل عدة ساعات يومياً، وقلة من الصحف غير منتظمة الصدور . وعدد من المستشفيات ينقصها كثير من الأدوية والمعدات ، ويديرها قلة من الأطباء الأجانب (مع عدم وجود طبيب يمنى واحد!) . إضافة إلى وجود تعليم يعود إلى العهود البائدة[١] .

٥ ـ غياب مؤسسات مالية حديثة :

فقد كان الإمام ، وحده ، يدير ميزانية الدولة ؛ لأن الإمام هو الدولة . وضريبة الدولة ، والبلاد كلها ملك له [٢] .

فلا وجود لنظام نقدى مناسب ، أو عُملة، حيث كانت العملة السائدة آنذاك هى ريال «ماريا تريزا» * ، أما موازنة «الإمام» فقد اتسمت بالعجز المزمن [٣] .

---

(١) قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٢) محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

* هى عُملة فضية أدخلها الفرنسيون إبان غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ . وكانت هى العملة المتداولة فى اليمن. حيث نتج عن تداولها فوضى نقدية ؛ فقد كانت قيمتها تتأرجح بحسب حاجة العالم للفضة، ومستوى النشاط الاقتصادى اليمنى . وقد استبدلت هذه العملة بأخرى ورقية محلية عام ١٩٦٤ راجع : محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ص ٤٩

(٣) لمزيد من المعلومات عن الوضع الاقتصادى وسماته أثناء فترة حكم بيت حميد الدين ، راجع :

– محمد أنعم غالب ، المرجع السابق ، ص ص ٣٩ – ٥٠ ؛ محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ ، ٧٩ – ٨٠ ، ٢١٥ – ٢٤٢

ثانياً : التحولات الاقتصادية فى اليمن * المعاصر :

إن قيام الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، واستبدالها بالنظام الإمامى (الملكى) نظاماً جمهورياً ، قد شكل تطوراً هاماً نحو اقتراب اليمن حضارياً ، من عتبات القرن العشرين .

وقد اندفعت اليمن ، عقب قيام الثورة تقاتل على جبهتين (١) :

الأولى : الدفاع عن الثورة والجمهورية ، حيث خصصت اليمن كل إمكاناتها المتواضعة ، طوال السنوات الثمانى الأولى لتمويل المجهود الحربى .

أما الجبهة الثانية : فقد تمثلت فى محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن تكالب قوى خارجية وداخلية ضد اليمن وثورتها قد أعاق الجهود التنموية الشاملة حتى أوائل السبعينيات ، وهى مرحلة البدء بتنفيذ أول برنامج إنمائى ** فى تاريخ اليمن . وقد عبرت أول بعثة اقتصادية مرسلة إلى اليمن من قبل البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أوائل عام ١٩٧٠ عن حقيقة الواقع الاجتماعى والاقتصادى اليمنى آنذاك ، حيث توصلت إلى :

أن الجمهورية العربية اليمنية تعانى من أقصى مظاهر التخلف ، مقارنة بغيرها من الدول النامية ، فلم يكن يوجد فى قطاع التعليم سوى عشرين مدرسة إعدادية وأربع مدارس ثانوية ، وعدد الطلاب فى جميع مراحل التعليم لا يتجاوز ستين ألفاً من بين مجموع السكان المقدر آنذاك ما بين ٥ ـ ٦ ملايين نسمة .

---

* من الآن تستخدم الدراسة ، هنا ، لفظة « اليمن » لتشير إلى الشطر الشمالى من الوطن اليمنى الواحد أو ما عرف سابقًا

بـ « الجمهورية العربية اليمنية » ، وقد اقتصرت الدراسة فى تناولها للدور السياسى القبلى على قبائل « الجزء » اليمنى أى الشمال دون « الكل » أو اليمن الموحد ؛ وذلك لأسباب عملية بحتة أهمها ، توافر الحد الأدنى من المادة العلمية اللازمة لتناول الظاهرة القبلية فى هذا الجزء من الوطن اليمنى « الواحد » والموحد .

(١) عبد الكريم الإريانى « التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى فى الجمهورية العربية اليمنية : « دراسة تحليلية » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت . السنة السادسة ، العدد ٢٢ ، أبريل ١٩٨٠) ، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

** لقد بدأت الجمهورية العربية اليمنية عصر التخطيط والتنمية منذ أوائل السبعينيات. حيث تم وضع أول برنامج إنمائى ثلاثى (٧٣/٧٤ – ٧٥ / ١٩٧٦) تلته خطط خمسية ثلاث للتنمية ، امتدت من الفترة ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩١ م .

أما القطاع الزراعي فكان بدائيًا، ويشكل حوالى ٧٠ ٪ من الدخل القومي ويعيش عليه ٩٠ ٪ من السكان .

أما النشاط الصناعي فيتمثل في مصنع للغزل والنسيج، ومحلج للقطن ومصنعين لإنتاج المشروبات الغازية، وآخر لسبك الأدوات المنزلية ، ولا يتجاوز حجم الطاقة الكهربائية المولدة في اليمن ٣ ميجاوات (ينتفع بها أقل من ١ ٪ من السكان).

أما ميزانية الدولة فإنها في عجز مستمر، حيث لا يغطى مصدر الدخل الرئيس لها (الجمارك والزكاة) النفقات الجارية . وقد بلغ حجم التزامات اليمن الخارجية حينذاك (١٧٠) مليون دولار .

أما بالنسبة لقطاع النقل المواصلات ، فإن مجموع أطوال الطرق المعبدة بالأسفلت هو (٤٥٠) كم و(٣٧٥) كم طرق مفروشة بالحصى ، أما المواصلات السلكية فكانت تتمثل في خط التلغراف الذى أقامه الأتراك في أوائل هذا القرن [1]

غير أن الاقتصاد اليمنى شهد ازدهارًا نسبيًا ، منذ أوائل السبعينيات . حيث حقق معدلات نمو عالية .

فالناتج المحلى الإجمالى حقق معدل نمو سنوى متوسط خلال الفترة (٧٠ – ١٩٨٢) بمقدار (١٠٪) مقابل معدل (٣,٨ ٪) فقط في المتوسط للبلدان الأقل نموًا، ومتوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الحقيقى للفرد نسبته (٦,٨ ٪) لنفس الفترة بالمقارنة مع نسبة (١,١ ٪) فقط لمجموع أقل البلدان نموًا [2] وفى مجال البنيات والخدمات الأساسية بلغ عدد مجموع أطوال الطرق الأسفلتية حتى عام ١٩٨٦ (٢٣٤٤ كم) مقابل " ٩١٦ " كم عام ١٩٧٦ [3] كما زاد إنتاج الطاقة

---

(١) عبد الكريم الإريانى « التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية » ، المرجع السابق ، ص ص ٩٠ – ٩١ .

(٢) محمد أحمد إسماعيل السعيدى » آفاق التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

(٣) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة : ١٩٨٧ – ١٩٩١ م (صنعاء ، بدون تاريخ ، ص ٢٦ وكذا أنظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية : ١٩٨٢ – ١٩٨٦ (، صنعاء د . ت) ، ص ١٥ .

الكهربائية من (١٣,٢) ميجاوات عام ١٩٧٦ [١] إلى "٣٠٧" ميجاوات عام ١٩٨٦[٢] .كذلك زاد عدد الخطوط الهاتفية من« ١٥٩١٥ » خط عام ١٩٧٦[٣] إلى « ٩٢٠٠٠ » خط عام ١٩٨٦ [٤] .

كما تم توسيع وتحسين الميناء الرئيسى للبلاد «ميناء الحديدة» ، وأنشىء ميناء «الكثيب» ، وأدخلت تحسينات على ميناءى الصليف والمخا . كما أنشئت ثلاثة مطارات دولية حديثة في كل من صنعاء وتعز والحديدة ، إضافة إلى عدد من المطارات الصغيرة المجهزة لاستقبال الرحلات الداخلية[٥] .

هذا بالإضافة إلى التوسع فى التعليم حيث بلغ العدد الإجمالى للطلاب فى جميع المراحل مليون طالب عام ١٩٨٦ [٦] ، بينما كان فى عام ١٩٨١ «٤٥٧ر٧» ألف طالب [٧] .

رغم ما سبق ، من ازدهار نسبى ، إلا أن الاقتصاد اليمنى قد عانى وما زال يعانى من مشاكل عديدة ومتنوعة تطبعه بالسمات الآتية :

ـ انخفاض متوسط دخل الفرد : حيث إن المتوسط النقدى والحقيقى لنصيب الفرد من الدخل القومى لعام ١٩٨٢ لم يتجاوز «٢٩٨» دولاراً و«١٤٣» دولاراً على الترتيب، كذلك بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٦ ما يعادل «٤٤٧» دولاراً [٨] .

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ – ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) الخطة الخمسية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

(٥) قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٦) الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١م) ، مرجع سابق ، ص٢٣ .

(٧) الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) ، مرجع سابق ، ص١٤ .

(٨) الخطة الخمسية الثانية ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ؛ محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٣

ـ عدم استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية . فمثلاً تبلغ المساحة القابلة للزراعة فى اليمن حوالى (٥ر٨) مليون هكتار ، تمثل حوالى (٤٢٪) من المساحة الكلية للبلاد . أما المساحة المزروعة فعلاً عام ١٩٨٧ فلم تتجاوز (٦ر١) مليون هكتار ، ولا تمثل سوى نسبة (٨٪) من المساحة الكلية للبلاد ، ونسبة (٨ر١٨٪) من المساحة القابلة للزراعة [١] .

ـ تخلف البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية . والتأخر الكمى والكيفى لأساليب الإنتاج المطبقة * .

ـ الاستخدام غير الكفء للمتاح من الموارد الإنتاجية .

– الاعتماد على قطاع زراعى راكد ومتخلف : فالقطاع الزراعى أساس النشاط الاقتصادى اليمنى . حيث أسهم في عام ١٩٨٨ بحوالى (٢٣,٦٪) من الناتج المحلى الإجمالى و(٦٨,٢ ٪) من العمالة القومية فى عام ١٩٨٦ [٢] .

– انتشار الأمية : حيث بلغت نسبة الأمية فى اليمن عام ١٩٨٦ بين الذكور حوالى (٥١٪) والإناث (٩١٪) ، لتصل النسبة لإجمالى السكان حوالى (٧٢٪)[٣] .

---

(١) حسن ثابت فرحان ، «السياسة الائتمانية فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ – ١٩٩٠م)» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣) ، ص٥٧ .

* للتعرف تفصيلاً على أهم معوقات الاقتصاد اليمنى ، راجع :
– محمد زيد الجمرة ، « تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ – ١٩٩٠ م) ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١) ، ص ص ٧ – ٩ ؛ الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ – ٣٨ .

(٢) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٣) الجهاز المركزى للتخطيط ، « نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٨٦ ، التقرير الثالث ، صنعاء ، ١٩٩٠ » ، مرجع سابق ، ص ص ٨ – ٩ .

– محدودية النشاط الصناعي، وبساطة الهيكل الصناعى القائم : فرغم التطور الملموس للقطاع الصناعى اليمنى ، ما تزال إسهاماته ضعيفة نسبياً ، حيث بلغ إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٨ م حوالى (١٢,٦٪) بدون صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعى "اما إسهامه في العمالة القومية فلم يتعد مانسبته (٤٪) من العمالة القومية عام ١٩٨٦ [١].

– الاعتماد الكبير على القروض والمساعدات الأجنبية، وماتشكله من أعباء اقتصادية مستقبلا ، خاصة وأنها لا تستثمر فى المشاريع الرأسمالية [٢] .

فقد اعتمد البرنامج الإنمائى الثلاثى (٧٣ – ١٩٧٦) في تمويله بمعدل (٧٥٪) علي مصادر التمويل الخارجية ، ثم انخفضت هذه المساهمة الخارجية لتصل في تمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ – ١٩٨١) إلي (٤١,٤٪) . ولكنها عادت للصعود خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ – ١٩٨٦) محققة نسبة (٥١,٢٪) [٣]

– قصور الموارد المالية المحلية وانخفاض مستويات الادخار وضعف القاعدة الضريبية [٤] .

– التوزيع العمرى – الفتى للسكان ، حيث بلغت نسبة السكان أقل من ١٥ سنة حوالى (٥٢,٢٪) فى عام ١٩٨٦ . وهذا يؤدى إلى ارتفاع عبء الإعالة السكانية والاقتصادية [٥] .

---

(١) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٢) عامر الكبيسى ، «تطوير الإدارة العامة ودورها التنموى في الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين » ، مجلة دراسات يمنية، صنعاء ، العدد ١٤ ، ديسمبر/كانون الأول ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

(٣) راجع :

– فلادلين جوسباروف وأدهم الملكوف، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢,٣٦ ؛ الخطة الخمسية الثانية، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٤) الخطة الخمسية الثانية ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٥) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٦ .

الفصل الثالث

محددات الدور السياسى للقبيلة فى اليمن

تستحسن هذه الدراسة البدء بتفرقة منهاجية بين القبائل اليمنية ، محل الدراسة ، قبيل تناول محددات دورها السياسى . فالقبائل فى المناطق الشمالية والشرقية من اليمن (وهى مناطق شحيحة الأمطار والإنتاج الزراعى) تتسم بقوة التماسك القبلى وتوقد الروح والوعى القبليين . بينما تتميز القبائل فى غالبية المناطق الوسطى والجنوبية والغربية (وتتميز بغزارة الأمطار وخصوبة التربة والإنتاج الزراعى) بضعف الروح القبلية ، وفقدان التماسك القبلى .

وقد حاول بعض الباحثين إرجاع ظاهرة ضعف حدة النظام القبلى فى بعض مناطق اليمن (الوسطى والجنوبية والغربية) دون غيرها إلى الآتى :

١ – ظهور أساليب وتنظيمات وطرق عمل جديدة فى هذه المناطق ، إبان عهد الدولة الحميرية ، مما أحدث تأثيراً فى البناء الاجتماعى أسهم فى بلورة علاقات اجتماعية حديثة أدت إلى تخفيف وإضعاف النظام القبلى [(١)] .

٢ – خضوع المناطق الجنوبية والغربية من اليمن ، إبان فترة الحكم الأيوبى لليمن (١١٧٤ – ١٢٢٩م) لبيروقراطية متقدمة . بحيث حل الموظفون المدنيون محل شيوخ القبائل فى دور الوسيط بين الأفراد والدولة ؛ مما أدى إلى فقدان هذه المناطق لأغلب خصائصها القبلية [(٢)] .

---

(١) نزار الحديثى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ ، ٧٠ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ – ١٩٦٧) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط، ١٩٨١) ، ص ٦٤ .

ورغم التعليلين السابق ذكرهما ، فإنه يمكن تلمس هذا التباين فى الظاهرة القبلية ، قوة وضعفاً، واختلافها من منطقة يمنية لأخرى إلى ضعف "العصبية القبلية"، غالباً ، فى المناطق خصبة الأرض غزيرة الإنتاج . وهذا ما ينطبق على المناطق الوسطى والجنوبية والغربية من اليمن ، والتى تتسم بضعف التماسك القبلى. فغزارة الإنتاج والاكتفاء الاقتصادى قد يقلل من الولاء للقبيلة . وبالمقابل قد يساعد شح الإنتاج ، وضيق الرزق على استمرارية الولاء للقبيلة وقيمها . وفى هذا السياق يؤكد الخطاب الخلدونى على وجود علاقة موجبة بين نزول القبيلة (أو القبائل) بأراض خصبة وممارستها للزراعة ، وضعف عصبيتها القبلية ، لأن " . . . الفلاحة من معاش المستضعفين . . . " [(١)] . كما أن القوم إذا " . . . نزلوا الأرياف وتفنقوا النعيم وألفوا عوائد الخصب من المعاش والنعيم ، نقص من شجاعتهم . . . " [(٢)] . إضافة إلى أن الفلاح ، بهدف البقاء فى الأرض والاحتفاظ بزراعتها ومغانمها، كثيراً ما يقبل الغُرم والظلم . ومن ثم " . . . يكون الغارم ذليلاً بائساً بما تتناوله أيدى القهر والاستطالة " [(٣)] .

محددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية *

يتأثر الدور السياسى للقبيلة بمتغيرات عدة ، يمكن تقسيمها إلى مجموعات ثلاث :

الأولى : محددات مجتمعية ، وتشمل المحددات الجغرافية والسياسية . والثانية : محددات مرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن ، وتضم محددات ثقافية وقيادية وعددية وحربية . أما المجموعة الثالثة فتحوى محددات خارجية .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٩٢٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٩٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٩٢٧ . كذلك قارن مع : طه حسين ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠ – ٢١١ .

* لا تفترض الدراسة ، هنا ، تساوى هذه المحددات ، من حيث تأثيرها وقوتها التفسيرية للدور السياسى للقبيلة فى اليمن. ولكن الافتراض أن هذه المحددات جميعها ، ربما تعد من أهم محددات بقاء واستمرارية الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

المبحث الأول : المحددات المجتمعية للدور السياسى للقبيلة اليمنية :

تنقسم هذه المحددات إلى نوعين هما ، المحددات الجغرافية، والمحددات السياسية .

المطلب الأول : المحدد الجغرافى لدور القبيلة السياسى :

لقد حظيت الجغرافيا وعلاقتها بالسياسة * باهتمام كثير من المفكرين والباحثين القدماء والمحدثين على حدٍ سواء ، لدرجة وصلت بالبعض إلى الحديث عما يسمى بـ "الحتمية الجغرافية" .

وقد أكد ابن خلدون ، عبر مقدمته ، عن تأثير الأقاليم والهواء فى ألوان البشر ولكثير من أخلاقهم وأمزجتهم وأحوالهم (١) .

لقد لعبت الطبيعة الجغرافية لليمن ، دوراً هاماً فى احتفاظ النظام القبلى بكيانه ، وتنامى دوره السياسى . فالقبيلة اليمنية ، كما سبق توضيحه ، لها حدودها المعروفة ، تسعى دائماً لحماية هذه الحدود والذود عنها .

لقد تميزت كثيرٌ من المناطق القبلية اليمنية بعزلتها الجغرافية، وتشتتها السكانى؛ نتيجة صعوبة تضاريسها وطبيعتها الجبلية الوعرة ، وعدم توفر شبكة مواصلات حديثة وكافية تيسر الاتصال وتسهل التنقل بين كافة المناطق القبلية وبقية المدن اليمنية الأخرى .

---

* للتعرف على أثر الجغرافيا على السلوك السياسى للجماعات ، راجع :
محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ط ، ١٩٨٩) ، ص ص ٢٠ – ٣١ ، ٥١ .

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٧ ، ٣٩١ – ٣٩٧ . وفى إطار حديثه عن العرب (أو الأعراب) وصفاتهم ، يؤكد ابن خلدون على أهمية السكن فى الحصون وأعالى الجبال ؛ كون هذه الجبال توفر الحماية الطبيعية للقبائل التى تقطنها ، وتساهم فى الدفاع عن نفسها ورد المعتدين ، حيث يقول :
"والقبائل الممتنعة . . . بأوعار الجبال بمنجاة من عيثهم وفسادهم . . . " ، راجع :
مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٣ .

إن دلالات المتغير الجغرافى وإسهامه كمحدد فى تنامى الدور السياسى للقبيلة اليمنية يمكن تلمسها من خلال :

١ – صعوبة سيطرة السلطة المركزية على كثير من القبائل اليمنية القاطنة فى الحصون والجبال العالية، ومن ثم سهولة قيام حالات التمرد القبلى وفرض مطالبها على السلطة المركزية. وقد شهدت اليمن،عبر التاريخ، ما يمكن تسميته بـ « ظاهرة الانتفاضات والتمردات القبلية»[١] .

٢ – قيام السلطة المركزية باسترضاء بعض القبائل ذات المواقع الجغرافية الهامة ، وخاصة عند مواجهة الدولة لأزمات وعدوان خارجي ، والسعى لتلبية بعض مطالب هذه القبائل وإشراكها في صنع القرار السياسى . والمؤشر الواضح على هذا الاستنتاج ، قيام السلطة المركزية فى الجمهورية العربية اليمنية ، فى أكتوبر ١٩٦٢ بإنشاء "المجلس الأعلى للدفاع الوطنى" وقد ضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً قبلياً، أوكلت إليهم مهمة حراسة

---

(١) لقد تعددت الانتفاضات والتمردات القبلية ضد السلطة المركزية اليمنية المتعاقبة، فمثلاً ، من أهم هذه التمردات والانتفاضات في عهد الأئمة الزيديين ، انتفاضات : قبائل "همدان" و "بنى حُشيش" ، و"بنى الحارث" و"أرحب" ، وكذا انتفاضات وتمردات قبائل "حاشد" ضد الإمامة عام ١٩١٩ م وانتفاضة "المقاطرة" عام ١٩٢٢ ، و"الزرانيق" عام ١٩٢٦، و"صرواح" عام ١٩٥٧ ، وانتفاضة قبائل "حاشد وبكيل" عام ١٩٥٩م . لمزيد من التعرف على الانتفاضات والتمردات القبلية فى اليمن، راجع :

– أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥، ٢٤٩ – ٢٥٠ ، الشماحى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١ – ١٩٤ ، ٣٢٢ – ٣٢٦ ، البردونى ، اليمن الجمهورى ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣) ، ص ص ٧٧ – ١٥٧ . وللتعرف على بعض التمردات القبلية بُعيْد قيام الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، انظر :

عبد الإله عبد الله ، نكسة الثورة فى اليمن ، (بدون مكان نشر ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ) ، ص ص ٧٢ – ٧٩ .

"الحدود" مع المملكة السعودية . وقد منح كل شيخ عضو فى هذا المجلس رتبة وزير، ويتقاضى ما يعادل مرتب الوزير [(١)] .

٣ - تنامى أهمية القبائل اليمنية المحادة لدول الجوار الجغرافى . حيث تسعى بعض هذه الدول المجاورة إلى إرضاء واستمالة بعض هذه القبائل إلى صفها ، عن طريق الإغراءات المادية ، ومحاولة استخدامها كورقة سياسية لتنفيذ مخططاتها وأهدافها على أرض اليمن مما يوسع من هامش المناورة السياسية لزعماء هذه القبائل، ويزيد من دورها وثقلها السياسى * .

المطلب الثانى : المحدد السياسى لدور القبيلة :

قد تعود بعض أسباب تنامى الدور السياسى للقبيلة فى اليمن إلى طبيعة الإطار السياسى اليمنى ، نفسه ، حيث يتسم بالسمات الآتية :

١ - شخصانية السلطة السياسية ، حيث يتم اختزال مفهومى الدولة والنظام السياسى فى شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه .

---

(١) تنص المادة العاشرة من الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية اليمنية ، بتاريخ ١٩٦٢/١١/٣١ على أن يتألف من شيوخ الضمان ، مجلس أعلى للدفاع ينظر فى شئون أمن الدولة، ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان فى رُتبة وزير للدولة ، وفى أثناء عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ مهمة المحافظة على منطقته بصفته محافظاً من قبل مجلس قيادة الثورة" .
للتعرف تفصيلاً على وثيقة الإعلان الدستورى ، راجع الإعلان المذكور موقعاً بخط يد الرئيس عبد الله السلال ، فى :
عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ط٣ ، ١٩٨٤) ، ص ص ٨٩٢ - ٨٩٥ . وفى هذا السياق لابد من التأكيد على أن أغلب القبائل اليمنية كانت عبر التاريخ بمثابة حصن منيع لليمنيين ضد غزاة الوطن اليمنى. حيث استعصت هذه القبائل على الغزاة والمحتلين. وقد عُرفت اليمن فى العصر الحديث بـ "مقبرة الأتراك" .

* من أهم الأمثلة ذات الدلالة هنا ، علاقة السعودية بـ "قله" من زعماء القبائل اليمنية . حيث استخدمت هؤلاء لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب حقوق ومصالح الدولة والشعب اليمنى . سيتم التوسع فى مناقشة هذه النقطة لاحقاً ، عند تناول المحدد الخارجى لدور القبيلة السياسى .

٢ – حظر قيام المؤسسات السياسية الحديثة ومحاصرتها[١]، خاصة الجماعات الوسيطة، التى يفترض قيامها بتجميع المصالح والتعبير عنها . ومن أهم مؤشرات هذا الحظر والحصر و "التغييب" لهذه المؤسسات الحديثة . مؤشران رئيسيان :

الأول : سياسى : فقد أجمعت القيادات السياسية اليمنية المتعاقبة على رفض قيام أحزاب سياسية ، لدرجة جعلت بعض الرؤساء اليمنيين يقرن الحزبية بالعمالة . حيث يرى أحدهم أن "الحزبية تبدأ بالتأثر، وتنتهى بالعمالة. . . " [٢] . ويؤكد آخر أن " بلادنا ترفض الحزبية تحت أى مسمى أو قناع . . . لأنها تقوم على أساس عمالات خارجية . . . " [٣] .

ويذهب رئيس ثالث بقوله : " . . . نحن ضد الحزبية لأنها تعنى التشرذم، وخلق التكتلات والصراعات الضارة . . . " [٤] ويصل هذا "الإجماع الرئاسى" اليمنى إلى أنه "لا مكان للحزبية ولا لأى نشاطٍ حزبى" [٥] .

---

(١) لقد ظهرت فى شمال الوطن اليمنى الواحد بعض مؤسسات المجتمع المدنى. كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات، إلا أنها اتسمت بالسرية ؛ لأن السلطات اليمنية المتعاقبة كانت ترى فى هذه المؤسسات خطراً على حكمها ووجودها السياسى فقيدتها وحاولت تدميرها وإفراغها من محتواها . لمزيد من التعرف على واقع هذه المؤسسات ، راجع :
محمد عبد الملك المتوكل ، تعقيب على دراسة باقر النجار ، "المجتمع المدنى فى الخليج والجزيرة العربية" ، ورقة مقدمة إلى : ندوة "المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية" ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (٢٠–٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢) ، ص ١ .

(٢) من كلمة عبد الرحمن الإريانى ، رئيس المجلس الجمهورى والقائد الأعلى للقوات المسلحة فى حفل معسكر المظلات ، انظر : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٧/٤) ، ص ٤ .

(٣) من حديث على عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ، لصحيفة الصحوة (صنعاء) ، (١٩٨٥/٦/٦) ، ص ٤ .

(٤) من حديث إبراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة ، لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) ، (آذار / مارس ١٩٧٥) ، العدد ٢٣ ، ص ٨ .

(٥) من حديث للمشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، لمراسل الأنوار اللبنانية ، نقلاً عن: الثورة (صنعاء) (١٩٦٧/٥/١٠) ، ص ١ .

الثانى : مؤشر دستورى ، فقد أكد الدستور الدائم * للجمهورية العربية اليمنية الصادر عام ١٩٧٠ على أن "الحزبية بجميع أشكالها محظورة" [(١)] .

٣ – هامشية المشاركة السياسية وعدم فاعليتها [(٢)] .

٤ – فشل السلطات الحاكمة فى القيام بمهامها الأساسية ، وعجزها عن تلبية الكثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع . فى مقابل "نجاح" هذه السلطات الحاكمة و "مبالغتها" فى تأدية وظائف : الردع والقهر والتخويف * * ضد "الكثير" من أفراد المجتمع اليمنى ، وخاصة فى المناطق التى ضعفت فيها وتوارت عنها قيم التماسك القبلى .

---

* هذا الدستور هو آخر الدساتير اليمنية ، والذى عُمِل به حتى إعلان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ . والعمل بدستور دولة الوحدة "الجمهورية اليمنية" والذى أقر التعددية السياسية.

(١) انظر المادة (٣٧) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠ ، عن المكتب القانونى (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء) ، صنعاء .

(٢) للتعرف على أبعاد وعوامل أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى بشكل عام ، انظر :

جلال عبد الله معوض ، "أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى" ، فى : على الدين هلال (وآخرون) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣) ، ص ص ٦٥ – ٧٤ .

* * وصف سعد الدين إبراهيم أساليب ووسائل تعامل الأنظمة العربية ، والأنظمة الجمهورية تحديداً، مع شعوبها لملء فراغ الشرعية بالآتى : إثارة مخاوف الناس ، استخدام القمع المباشر ، تضخيم المنجزات وبيع الأحلام و افتعال الأزمات .

لمزيد من التعرف على هذه الأساليب والوسائل ، راجع :

سعد الدين إبراهيم ، "مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية فى : سعد الدين إبراهيم (وآخرون) ، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ، ص ص ٤٢٦ – ٤٢٨.

إن السمات ، الأربع ، للإطار السياسى السالف ذكرها ، جعلت العديد من السلطات الحاكمة بمنأى عن الشرعية السياسية [1] ، وأفقدت الحاكم رضاء المحكوم.

فقد تآكلت شرعية السلطة الحاكمة فى اليمن ، فى مقابل استمرارية الشرعية القبلية ، وتزايد دورها السياسى . وما قد يعزز من وجود القبيلة اليمنية ودورها السياسى :

- قيام القبيلة بتجميع المصالح والتعبير عن كثير من مطالب أفرادها . كما أن القبيلة اليمنية تقوم بأداء كثير مما سماه "الموند" و "باول" بقدرات النظام السياسى [2]. وخاصة القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية .

---

(١) يقرر سعد الدين إبراهيم إن "الوطن العربى – بامتداده من المحيط إلى الخليج – تحكمه أنظمة خائفة مذعورة ، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها ، وبين بعضها البعض . . . " ولذا فقد " ... تحولت السياسة فى عالمنا إلى مساومات ومخابرات ، وتحول الاقتصاد إلى صفقات وعمولات ، وتحولت الثقافة إلى دعاية، وتحول الإعلام إلى إعتام ، وحوّل الحكام أنفسهم إلى أنصاف آلهة . . . إنه عالم بلا شرعية ، عالم يسيطر عليه الخوف – خوف المحكوم من الحاكم ، وخوف الحاكم من المحكوم . ويصل سعد الدين إبراهيم إلى استنتاج فحواه: وجود أزمة شرعية للأنظمة العربية جميعاً ، حيث ". . . إن الأنظمة الحاكمة هى جميعاً فاقدة الشرعية، أو ناقصة الشرعية . . . " . لمزيد من التفاصيل ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠٣ ، ٤٣١ ، ٤٦٤ .

(٢) يرى رائد التحليل البنائى – الوظيفى للنظم السياسية "جبرائيل الموند" وزميله "بنجهام باول" أن هناك قدرات خمس تتعلق بسلوك أو أداء أى نظام سياسى فى إطار بيئته . بحيث يتم معرفة أداء هذا النظام وتغيره نحو الأسوأ أو الأفضل ، وفقاً لمعيار نجاحه أو إخفاقه فى تأدية هذه القدرات الخمس . وهى القدرات : الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية ، الرمزية ، والقدرة الاستجابية .

للتعرف تفصيلاً على هذه القدرات ، راجع :

كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧) ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

– امتلاك القبيلة اليمنية لآليات فاعلة ، تمكنها من صد مخاطر العنف المنظم ، ودرء الأفعال القهرية والقمعية، التى قد تبالغ فى ممارستها السلطة الحاكمة تجاه أبناء المجتمع عامة ، وأفراد القبيلة خاصة .

إن نجاح القبيلة فى تأدية الوظائف الإشباعية تجاه أفرادها ، يؤهلها لاحتكار رضاهم، ويضمن لها تجدد شرعيتها ، وتنامى دورها السياسى على حساب تآكل شرعية السلطة الحاكمة فى الدولة اليمنية .



المبحث الثانى: المحددات المرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن:

المطلب الأول: المحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى فى اليمن:

سيتناول هذا المطلب ، التعريف بمفهوم المحدد الثقافى ، ومكوناته الاجتماعية والسياسية ، وكذا توضيح أثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

أولاً : مفهوم المحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى :

يُقصد بالمحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى، مجموعة القيم والمعتقدات والأعراف والتقاليد القبلية، التى أسهمت وتسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد سلوك القبيلة اليمنية ودورها السياسى .

ثانياً : مكونات المحدد الثقافى :

ما زالت الثقافة القبلية من أهم مكونات وروافد الثقافة العامة للمجتمع اليمنى . فالعصبية القبلية ، والوعى العصبى، وما ينشأ عنهما من تعاون وتضامن وتلاحم بين الفرد وقبيلته ما برحا يشكلان مرجعاً أولياً ومحدداً هاماً لكثير من آراء وأفعال وسلوك العديد من أفراد القبائل ، خاصة فى شمال اليمن وشرقها .

إن قيم ومفاهيم النزعة الاستقلالية ، وعدم الخضوع للسلطة المركزية ، وتمحور الشعور بالولاء والانتماء حول القبيلة وزعيمها فى إطار الأعراف القبلية ، والقدرة على المعارضه السياسية، ورفض القهر والظلم، وإن كان مصدرهما زعيم القبيلة وشيخها . تعد من أهم مكونات الثقافة السياسية للقبيلة اليمنية .

ثالثاً : أثر المحدد الثقافى على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

قد يقوم المحدد الثقافى بدور مباشر أو غير مباشر فى تمكين القبيلة اليمنية من القيام بدور سياسى ، وسيتم تناول أثر هذا المحدد الثقافى على الدور السياسى للقبيلة ، وفقاً للتقسيم الآتى :

أ - أهم العوامل الثقافيه المساعدة على استمرارية وديمومة المؤسسة القبلية اليمنية، والمحققة لتماسكها الداخلي. ويمكن إجمال هذه العوامل فى :

١ - استمرار "الوعى العصبى"* بمضامينه التعاونية والتعاضدية المتبادلة بين الفرد وقبيلته ، وتوقده لدى العديد من القبائل اليمنية .

٢ - فاعلية القبيلة اليمنية ، ونجاحها عبر تنشئة سياسية فاعلة، فى غرس وتكوين والمحافظة على قيم التماسك والتضامن بين أعضائها فى إطار الثقافة القبلية العامة ، المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد القبلية.

ب - أهم أسباب استمرار تمسك أعضاء القبيلة اليمنية بالأعراف** والقيم القبلية المحققة لتماسكهم الداخلى .

يمكن إجمال هذه الأسباب فى الآتى :

١ - قدرة القيم والأعراف القبلية على حماية أعضاء القبيلة ، وتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية ، خاصة فى فترات الاضطرابات والحروب ، وغياب سلطة الدولة المركزية (١).

---

* تأخذ الدراسة، هنا، بالمفهوم الخلدوني للوعى العصبى، للتعرف تفصيلاً على مفهوم "الوعى العصبى" الخلدونى ، انظر:

الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٧ .

** الأعراف عبارة عن " . . . طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى تنشأ فى جو الجماعة وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال، وما يلجأون إليه فى كثير من مظاهر سلوكهم الجمعى ، ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات، لأنها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها" ، راجع : مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٢ ، ١٩٧٠) ، ص ٨٨ .

(١) على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ ، ٨٠ .

٢ – استجابة وتلبية هذه القيم والأعراف القبلية اليمنية* لكثير من متطلبات أفراد القبيلة. وإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية (مثل : المأكل ، والمأوى ، والأمن والاطمئنان النفسى) .

٣ – كفاءة وفاعلية القيم والأعراف القبلية فى تحقيق الحد الأدنى ، على الأقل ، من المصالح المشتركة «لجميع» أعضاء القبيلة، وفاعليتها فى درء الظلم، والخطر الخارجى عنهم. ونصرة ضعيفهم ، ونشر العدل وإحقاق الحق بينهم .

جـ – العوامل والقيم السياسية المساعدة على استمرارية وتنامى دور القبيلة السياسى فى اليمن:

لقد استطاعت القبيلة اليمنية غرس ، وتكوين والمحافظة على ثقافة سياسية** مواتية لبقاء واستمرار وتنامى دورها السياسى . فالقبيلة اليمنية ، كمؤسسة اجتماعية وسياسية ، ما انفكت تمارس تأثيراً كبيراً لدى أفرادها . حيث تزودهم بقيمها وأعرافها ، وغرس قيم الطاعة والولاء السياسيين بغية تشكيل وتوجيه سلوكهم

---

* مازال العرف القبلى منتشراً فى شتى مناطق اليمن ، ويتمتع بسلطان وقبول كبيرين ، ويُستمد القانون العرفى القبلى فى اليمن من مصادر ثلاثة هى : الدين الإسلامى ، والسوابق القبلية ، وبقايا القوانين الوضعية للدولة اليمنية القديمة ، ويشمل العرف القبلى اليمنى قواعد مكتوبة ، تُسمى بـ "قواعد السبعين" . وهى قواعد عرفية قبلية دُونتْ من قبل زعماء القبائل . ويقال أن تسميتها بـ "قواعد السبعين" ربما ارتبطت بعدد تلك القواعد الأساسية ، التى تتفرع إلى سبعين قاعدة عرفية .

للتعرف تفصيلاً على أهمية العرف القبلى فى المجتمع اليمنى، وكذا للوقوف على مضامين "قواعد السبعين" القبلية، راجع : رشاد العليمى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧ – ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ – ٥٧ ، ١١٨ – ١٤١ ، فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ ، ٢٤٠ – ٢٤١ ، ٤١٠ .

** يقصد بالثقافة السياسية "تلك القيم السائدة فى المجتمع والتى تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسى بصورة مباشرة أو غير مباشرة" . انظر : كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، (بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠) ، ص ٢١ .

السياسى بما يتفق وأهدافها وتطلعاتها فى لعب دور سياسى فاعل ودائم فى الدولة اليمنية .

ومما ساعد على استمرار وتنامى دور القبيلة ووجودها السياسى فى اليمن ، ما يلى :

١ - نجاح القبيلة اليمنية فى عملية تنشئة أعضائها اجتماعياً وسياسياً فى مقابل عجز وقصور آليات وأدوات التنشئة المجتمعية الرسمية الأخرى ، التى يتولاها النظام السياسى .

٢ - تميز القبيلة اليمنية كتنظيم سياسى بسهولة الاتصال السياسى بين الزعيم (الشيخ) القبلى وبقية أعضاء القبيلة .

٣ - طبيعة الثقافة السياسية القبلية ذاتها ، حيث تتسم بما يأتى :

أ - احترام وإطاعة أعضاء القبيلة لزعيمهم مشروطة باحتكامه إلى قيم وأعراف القبيلة .

ب - إن ثقافة عضو القبيلة ووعيه السياسى محورهما الولاء للقبيلة عبر زعيمها .

٤ - كفاءة الأعراف والمجالس القبلية فى حل كثير من النزاعات والمشكلات القبلية ، مقارنة بضعف وعدم فاعلية المحاكم الرسمية فى المجتمع اليمنى (١) .

---

(١) إن الأعراف والمجالس القبلية تلعب دوراً كبيراً ، ومؤثراً فى تحقيق التضامن والأمن الاجتماعيين . والحد من انتشار الجريمة . وكذا فإن المحاكمة فى القضاء العرفى تتسم بالسرعة فى إجراءاتها ، مقارنة بالإجراءات المتبعة فى القضاء والمحاكم الرسمية (الحكومية) . التى تتصف بالبطء فى إجراءاتها . لمزيد من التعرف على العرف والمجالس العرفية ، وقدرتها على حل كثير من النزاعات داخل المجتمع اليمنى ، راجع :

رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦ - ٥٧ ، ١١٣ - ١١٤ ، ١٤٣ .

المطلب الثانى : المحدد القيادى لدور القبيلة السياسى فى اليمن :

يقتضى الحديث عن المحدد القيادى ، التعرف على مدى قدرة زعيم (أو قائد) القبيلة (أو القبائل) على تحقيق أهدافها ، والتعبير عن مصالحها ، والسعى لتفعيل دورها ووجودها السياسى فى الدولة والمجتمع اليمنى الكبير . ولذا سيتم تناول الزعامة (القيادة) القبلية* ، باعتبارها أحد محددات تماسك القبيلة (أو القبائل) اليمنية داخلياً ، والمؤثرة إيجاباً أو سلباً على فعالية وتنامى دورها السياسى خارجياً، وفقاً للتقسيم التالى :

أولاً : التركيب الاجتماعى المعاصر للقبيلة اليمنية :

يتكون التنظيم الاجتماعى المعاصر للقبيلة اليمنية من مراتب خمس [١] :

الأولى : تضم مشايخ القبائل ، وتقوم (غالباً) على أساس وراثة المشيخة والزعامة القبلية .

الثانية : وتشمل فئة "السادة" و "القضاة" و "الفقهاء" .

الثالثة : وتحوى فئات ثلاث متقاربة ومتداخلة ، هى : فئة الأعيان (العُقَّال) وفئة (أمناء) القرى ، وفئة جمهور القبيلة من المزارعين المستقرين أو البدو الرحل .

---

* تنوى الدراسة ، هنا ، التوسع فى تحليل هذا المحدد القيادى ؛ نظراً للدور الهام والمحورى الذى تلعبه الزعامة (القيادة) القبلية فى تمكين القبيلة اليمنية من تحقيق أهدافها ومصالحها عامة ، ودورها السياسى خاصة .

(١) فضل على أحمد أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغير ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، د.ط ، ١٩٨٥) ، ص ١٩٤ .

الرابعة : وتضم الفئات الحرفية والمهنية ، والتى تمارس حرفاً ومهناً وضيعة (قبلياً) ، تُحرِّم الأعراف القبلية على رجل القبيلة القيام بها . وهذه الفئات بالترتيب "فئة الصناع ، الجزارين ، الحلاقين، والدواشين"*.

الخامسة : وتضم فئتى "الأخدام"** واليهود (١) .

---

* الدواشين : جمع "دوشان" ، ويقوم بمهام متعددة فى القبيلة منها : المديح فى المناسبات الخاصة والعامة . ويعتبر "الدوشان" وسيلة الإعلام التقليدية فى القبيلة ؛ حيث يتم بواسطتة إعلان حالة الحرب وقطع "العلاقات السياسية" بين القبائل ، وكذا إعلان اتفاقيات الصلح والسلام بين القبائل المتحاربة . كذلك يؤدى "الدوشان" دوراً قضائياً فى القبيلة . حيث يعلن الأحكام العرفية فى الأسواق والتجمعات القبلية . لمزيد من التعرف على "الدوشان" ومهامه المتعددة ، انظر :

فضل أبو غانم ، البنية القبلية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٣ ؛ رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

** يقبع "الأخدام" فى أسفل السلم الاجتماعى اليمنى ؛ حيث يُواجهون من قِبل أفراد المجتمع باحتقار شديد . فالخادم ، بالنسبة لفهم اليمنى العادى ، هو ذلك الشخص الذى يقوم بأعمال حقيرة ووضيعة منها أعمال النظافة العامة . وللخادم بشرة سوداء تقترب صفاته البيولوجية من صفات الإنسان الزنجى ، ويرى البعض أن "الأخدام" من أصل إفريقى (حبشى) . ويكاد وجود الأخدام فى المناطق القبلية يكون معدوماً . ويتواجدون بكثرة فى منطقة تهامة القريبة من الساحل الغربى لليمن على البحر الأحمر . لمزيد من النفاصيل ، راجع : قائد الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ – ٢٧٧ ؛ فضل أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(١) هناك تقسيم آخر مشابه لهذا التركيب الاجتماعى القبلى فى اليمن . حيث يضع (مشايخ المشايخ) فى قمة الهرم الاجتماعى القبلى ، يليهم فى بناء القوة القبلى ، المشايخ ورؤساء العائلات والبدنات والأفخاذ . ويحتل القضاة ورجال الدين المرتبة الثالثة ، ويحتلون المقدمة عند ممارسة النشاطات الروحية والدينية فى القبيلة. وتأتى الغالبية العظمى من رجال القبيلة فى المرتبة الرابعة. أما المرتبة الخامسة والأدنى فى التراتب الاجتماعى القبلى ، فتضم الجماعات الهامشية ، كالحرفيين والجزارين والمزاينة والدواشين ، راجع :

عبد الملك المقرمى ، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ – ١٥٤ .

ثانياً : الزعامة (المشيخة) القبلية فى النظام القبلى اليمنى :

يعتبر زعيم (شيخ) القبيلة رئيسها وحاكمها الفعلى ، ومن أهم مصادر قوتها السياسية . لقد عرفت اليمن مستويين رئيسيين للمشيخ * أو الزعامة القبلية :

الأول : مشايخ المشايخ : وهم رؤساء الاتحادات القبلية الكبرى . ويجمع "شيخ المشايخ" ** فى يده سلطات يحددها طبيعة تكوين الاتحاد "أو الحلف القبلى" .

---

* هناك اجتهادات متعددة من قبل بعض الباحثين اليمنيين حول تسمية الزعامات القبلية فى مناطق اليمن المختلفة . حيث نجد الباحث "الصائدى" يميز بين ما سماه بـ "مشايخ القبائل" وهم الذين يستمدون مكانتهم إضافة إلى ملكيتهم الواسعة للأرض من العصبية القبلية ، و "مشايخ الأرض" ويستمدون مكانتهم من ملكيتهم الواسعة للأرض وحدها . أما الباحث "قائد الشرجبى" . فقد أطلق تسمية "مشايخ القبائل" على المناطق الشمالية والشرقية . أما زعماء المنطقتين الجنوبية والغربية ، فقد سماهم بـ "مشايخ مناطق أو أقسام ادارية" .

راجع : الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ – ١٧ ، ١٣٤؛ قائد الشرجبى ، الشرائح التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦ – ١٧٧ .

وترى هذه الدراسة أنه يمكن إيراد التفرقة التالية حول مسميات ومدلولات الزعامات القبلية اليمنية . فيمكن القول : إن مناطق اليمن عرفت نوعين من المشايخ :

الأول : "مشايخ القبائل المحاربة" ، ويقطنون المناطق الشمالية والشرقية .

الثانى : "مشايخ القبائل المزارعة" ، ويسكنون غالبية المناطق الوسطى والجنوبية والغربية .

ومن أسباب إطلاق هاتين التسميتين على زعماء القبائل اليمنية . الآتى :

– إن أهم سمة ميزت ، تاريخياً ، ومازالت تميز القبائل القاطنة فى المناطق الشمالية والشرقية هى أنها قبائل كانت – ومازالت – قبائل "محاربة" فى الغالب الأعم تركن إلى ثقافة الغزو والحرب . وتتمسك بالقيم والأعراف القبلية ، وبالتالى ما زالت العصبية القبلية معاشة وذات فاعلية . بينما فى المناطق الجنوبية والغربية والوسطى ، فإن أهم ما يميزها أنها قبائل "مزارعة" ، تسكن أرضاً خصبةً . فقدت غالبية العادات والقيم القبلية ، وخفتت العصبية القبلية .

– لقد تم وصف زعماء القبائل فى المناطق الغربية والجنوبية والوسطى بأنهم زعماء "قبائل مزارعة" أى أن أبناء هذه المناطق رغم ضعف التماسك القبلى ، إلا أنهم مازالوا يشكلون "قبائل" وان كانت ضعيفة ، ومازال "الوعى النَسَبى" أو العصبى – رغم ضعفه – قائماً بينهم . إذن جوهر التفرقة هنا ليست امتلاك زعماء القبائل للأرض ، وبقاء القيم القبلية فحسب . بل كون هذه القبائل تتميز بأنها "قبائل مقاتلة" ومناطقها غير زراعية فى مقابل القبائل التى فقدت هذه الصفة ، وأصبحت "قبائل مزارعة" ، وخاضعة لسيطرة السلطة المركزية .

** يرى الشيخ القبلى / على ناصر طُريق : أن اليمن ، خاصة الشمالية والشرقية منها ، قد عرفت درجتين من المشايخ ، الأولى : درجة مشايخ الشمل ، وشيخ الشمل هو الذى يشمل مشيخه عدة قبائل . والدرجة الثانية : مشايخ القبائل ، حيث يمثل كل قبيلة صغرى شيخ . كما توجد درجة ثالثة هى ما يسمى بالعقال والأعيان ، فـ " العاقل " يمثل عصبيته، و"الأعيان" يمثلون الأسر .
المصدر : الشيخ على ناصر طريق ، مقابلة مع الباحث ، مرجع سابق .

الثاني : المشايخ : وهم رؤساء الوحدات الصغرى التى تتكون منها تلك الاتحادات القبلية (١) .



ثالثاً : أهم سمات وواجبات زعيم القبيلة اليمنية :

ا - السمات الواجب توافرها فى زعيم (شيخ) القبيلة اليمنية :

لا تكاد تختلف السمات المفروض توافرها لدى الزعيم القبلي اليمني عنه في السمات والشروط المفترض توافرها في الزعامات القبلية العربية عبر التاريخ * . ومن أهم سمات شيخ القبيلة اليمنية وزعيمها : النَسبَ الاجتماعي ، والحكمة ، الشجاعة ، الصبر ، الكرم ، التواضع ، حسن السلوك والوفاء بالعهد ، معرفة الأعراف والتقاليد القبلية والكفاءة والاقتدار ** في حل مشكلات القبيلة (٢) .

٢ - من أهم واجبات و مهام الزعيم (الشيخ) القبلى فى اليمن :

أ - العمل على تحقيق تماسك القبيلة ، باعتباره رمز وحدتها وزعامتها السياسية (٣) .

ب - قيادة القبيلة وتمثيلها خارجياً . والدفاع عنها والسعي لتحقيق مطالبها وحقوقها ، والتعبير عن مصالح كل عضو فيها، وتحمل المسئولية الكاملة عنها أمام الدولة والقبائل الأخرى (٤) .

جـ - الأخذ برأى القبيلة ومشورتها (٥) .

---

(١) عبد الملك المقرمي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

* يرى المؤرخ العربي جواد على أن على رئيس القبيلة العربية وزعيمها ، التحلي بخلال وسمات حميدة ، منها : أن يكون: حكيماً ، حليماً ، كريماً ، شجاعاً ، متواضعاً ، فصيحاً ، وكذا أن يتقدم قومه ويقودهم فى الحروب والغزو . راجع :
جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٤ – ٣٤٥ .

** يلاحظ أن الخبرة العملية والمعاشة ، قد لا تثبت أن جميع الزعامات القبلية تتمتع بكل هذه الصفات . ولكن أهمية هذه السمات النسبية ، وفائدتها لأعضاء القبيلة قد تتضح عند مقارنتها بالشروط والسمات الفعلية التى يتولى أغلبية ، إن لم يكن جميع ، الزعامات السياسية الحاكمة لوطننا العربى الحكم على أساسها .

(٢) راجع : أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٣) رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٤) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

د ـ السهر على حماية العرف القبلي ؛ بهدف حفظ الأمن والاستقرار القبليين[1]

هـ – القيام بدور القاضي في تطبيق القيم والأعراف القبلية [2] .

رابعاً : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها :

يمكن تَبين نوعين من العلاقة بين زعيم القبيلة اليمنية وبقية أعضائها .

الأول : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها في المناطق الشمالية والشرقية :

تتميز طبيعة العلاقة بين أفراد القبيلة وزعيمها في أغلبية هذه المناطق بأنها علاقة تعاون واحترام متبادل . حيث مازال أعضاء القبيلة وزعيمها يحتكمون إلى قواعد العرف القبلي ، التي تمنع انفراد زعيم (شيخ) القبيلة واحتكاره لوسائل الإنتاج الاقتصادي * ، وتحد من سيطرته ، واستغلاله لبقية أعضاء قبيلته أو احتقاره لهم [3] .

إن الوجود النِسْبي ، للوعي العصبي بالمفهوم الخلدوني واستمرار القيم والأعراف القبلية ، إضافة إلى شحّ الأمطار وقلة خصوبة الأرض في هذه المناطق ، قد حافظ على استمرارية التماسك والتضامن القبلي ، والتفاف رجال القبيلة حول زعيمهم . وكذا عزز علاقات التعاون والمصلحة المشتركة لشيخ القبيلة وأعضائها .

---

(1) الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٦١ ، ١٧٤ .

(2) العليمي ، القضاء القبلي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

* لكن هذا لم يكن يمنع بعض الزعامات القبلية من الانفراد والاستمتاع ببعض الامتيازات السياسية والاقتصادية المُعطاة من الدولة نفسها ، انظر :

أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٤ – ١٨٥ .

(3) أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

الثانى : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها فى المناطق الجنوبية والوسطى والغربية :

لقد عرفت هذه المناطق علاقات إخضاع وسيطرة قام بها بعض المشايخ تجاه بقية السكان . حيث سعى هؤلاء المشايخ إلى استغلال سلطاتهم ونفوذهم ، المستمدة من سلطة الدولة ، وتوجيهها نحو هيمنتهم على سكان تلك المناطق ، والسيطرة على مصادر وعلاقات الإنتاج فيها . حيث أصبح بعضهم من كبار ملاك الأراضى الزراعية* . بل لقد كان بعض المشايخ فى هذه المناطق يستغلون أى حادث أو مناسبة ليقوموا بسلب المواطنين التابعين لهم (١) .

وإذا كانت هذه المناطق تتسم بضعف العصبية ** والوعى العصبى ، وغياب القيم والأعراف القبلية ، وتضاؤل الروح القتالية . وبالتالى غياب المصلحة المشتركة بين كل من شيخ أبناء المنطقة . فإن هنالك أسباباً أخرى ، ربما ساعدت على استمرار هذه العلاقة الاستغلالية والقهرية من بعض الشيوخ تجاه بقية السكان ، ومن هذه الأسباب (٢) :

---

* من هؤلاء المشايخ على سبيل المثال : الشيخ محمد أبو على فى منطقة "المحويت" ، وابن الهيج فى منطقة "تهامة" بلواء الحديدة ، والشيخ على محسن باشا ، بلواء "إب" راجع : أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

(١) لمزيد من التعرف على طبيعة هذه العلاقة الاستغلالية والقهرية ، انظر :
أبو غانم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠١ ، ١١١ .

** يرى الجابرى أن العصبية الخلدونية " . . . لا تشتد ولا تلعب دورها التاريخى إلا حيث يكون الناس أحراراً من كل سلطة خارجية ، سواء كانت سلطة الدولة أو سلطة عصبية غالبة مستبدة ، وسواء كانت هذه السلطة تحكماً فى النفوس أو استغلالاً للخيرات والأموال بوجه من وجوه الاستغلال . . . " ، انظر :
الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٢) الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠ – ٢١١ .

١ – استقرار السكان وتفرغ غالبيتهم للزراعة؛ نتيجة كثرة الأمطار وخصوبة الأراضى الزراعية .

٢ – انتقال سكان آخرين من مناطق أخرى من اليمن ، للإقامة فى هذه المناطق (النقائل) ؛ مما أدى إلى اختلاط الأنساب وبروز وحدة الإقليم (الأرض) بدلاً عن العصبية القبلية .

٣ – تركز سيطرة الدويلات على هذه المناطق الخصبة ، باعتبارها "مخازن غلال" ومورد أساسي لخزانة الدولة ، ومن ثم الوجود المستمر لسلطة الدولة (الدويلات) فى هذه المناطق .

خامساً : كيفية تولى منصب المشيخة (الزعامة) القبلية فى اليمن :

يرى البعض أن الرئاسة القبلية* ، وفقاً للقيم والأعراف القبلية العربية رضاءً واختيارا[(١)] . وأن التقاليد العربية لم تكن تورث الرئاسة، لأن الرئاسة منصب يستحقه الفرد لنفسه، بخصالة وكفاءته [(٢)].

أما الرئاسة (الزعامة) القبلية فى اليمن ، فقد تعددت الآراء حول كيفية تولى شيخ (زعيم) القبيلة منصبه ومهامه فى القبيلة . حيث توجد آراء ثلاثة :

---

* للتعرف على الرؤية الخلدونية حول السمات السياسية الواجب توافرها فى الزعامة القبلية ، وفى من يتولى رئاسة العصبية ، راجع : المحدد المعنوى لفاعلية العصبية الخلدونية ، فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

(١) للتعرف على بعض هذه الآراء ، انظر :

إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ – ٧٥ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٣ – ٣٤٥ .

(٢) محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى محدداته وتجلياته ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

الـرأى الأول : يرى أن الزعامة والمشيخة القبلية وراثية [(١)] ، وإن اتخذت شكلاً انتخابياً *

الرأى الثانى : يذهب إلى أن الزعامة القبلية تتحقق بالانتخاب أو الاختيار ، حيث يُنتخب شيخ (زعيم) القبيلة اليمنية من قبل جمعية تضم عقلاء وأعيان وقادة كل فروع القبيلة أو العشيرة المراد انتخاب زعيم (شيخ) لها، ويكون قرار الانتخاب أو الاختيار بالإجماع[(٢)]

الرأى الثالث : يؤيد الرأى الثانى ، المتضمن تولى منصب المشيخة القبلية بالانتخابات (الاختيار). إلا أنه يؤكد على أن طريقة انتخابات الزعامة القبلية لم تكن مفتوحة ، ومتاحة لجميع أفراد القبيلة إنما كانت محصورة بين أعيان ووجهاء القبيلة وزعماء عشائرها . ثم تحولت بمرور الوقت إلى سيطرة أسر المشايخ على منصب المشيخة (الزعامة) . حيث أصبح يخلف الشيخ فى منصبه أحد

---

(١) من مؤيدى هذا الرأي :

أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ – ١٩٥ ، إيلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

* ترى الباحثة السوفيتية "إيلينا جولوبوفسكايا" أن " . . . الشيخ فى العهد الملكى (كان) من الناحية الشكلية منتخباً ، أما فى الحقيقة فقد انتقلت السلطة بالوراثة من الأب إلى الابن ، وبذلك تبقى المشيخة فى أسرة واحدة . انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) من أنصار هذا الرأى :

– الشيخ على ناصر طريق ، (مقابلة مع صاحب هذه الدراسة) ، مرجع سابق .

– الشيخ مانع على غالب الصيح ، (مقابلة مع صاحب هذه الدراسة ، فى صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣١) ؛ يوسف شلحد ، نقلاً عن :

الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

أبنائه أو أحد أفراد عائلته الواسعة (كالأقارب وأبناء العمومة) .
ومن ثم تحولت المشيخة من انتخابية إلى وراثية (١) .

وهذه الدراسة تأخذ بالرأى الثالث ، مع التأكيد على الآتى :

- عدم وجود قواعد اجتماعية أو عرفية تركز زعامة المشيخة فى بيت (أسرة) من بيوت (أسر) المشايخ فى القبيلة اليمنية (٢) .

- رغم معرفة الواقع القبلى اليمنى لمؤشرات توارث الزعامة القبلية *، إلا أن شيخ (زعيم) القبيلة لا يحوز على شرعية قيادته وتزعمه لقبيلته ، ويفقد ضمان استمرار طاعة وولاء أفرادها له فى حالة عدم كفاءته ، وعجزه عن تحقيق مصالح قبيلته ، أو تماديه فى استبدادها وظلمها أو خيانتها (٣) .

- إن السلطة السياسية فى الدولة ، وخاصة فى بعض المناطق الوسطى والجنوبية والغربية ، قد تتدخل فى دعم وتنصيب بعض الأفراد من غير أسر المشايخ فى منصب (مناصب) قبلية ؛ بهدف الحد من نفوذ بعض المشايخ ، أو لتحقيق مصلحة السلطة السياسية الحاكمة ذاتها .

---

(١) الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

* من هذه المؤشرات الواقعية على توارث المشيخة (الزعامة) القبلية فى اليمن: "أسرة بيت الأحمر" من اتحاد قبائل حاشد، و"أسرة بيت أبو لحوم" و "أسرة بيت الشايف" من اتحاد قبائل بكيل ، و "أسرة بيت القوسي" من المناطق الوسطى ، و"أسرة الشرجبى" من تعز بالمنطقة الجنوبية ، و "أسرة المقرعى" من تهامة بالمنطقة الغربية .

(٣) للتعرف تفصيلاً على كيفية وراثة الزعامة القبلية ، وشروط استمرارها فى بعض المناطق اليمنية ، انظر :

أبو غانم ، البنية القبلية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ؛ الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧١ - ١٧٤ .

سادساً : مصادر شرعية الزعامة القبلية فى اليمن :

بداية يتعين التفريق بين شرعية القبيلة ، وشرعية زعيمها فى النظام القبلى اليمنى .

فشرعية القبيلة اليمنية لدى أفرادها ، دائمة ومستمرة ما بقيت قيمها وأعرافها . بينما شرعية زعيم (شيخ) القبيلة ، مؤقتة ومشروطة باقترابه من قبيلته ، وحفاظه على كيانها ومطالبها . حيث تتعاظم شرعية زعامته وتتعزز حين سعيه لتحقيق أهدافها وتلبية مصالح أعضائها .

إن الزعيم القبلى يستمد شرعيته من مصدرين رئيسيين :

الأول : عادات وتقاليد وأعراف القبيلة. فالشعور بالعصبية والوعى العصبى يولد الرضا النفسى، والقبول العام لدى أعضاء القبيلة تجاه زعيمهم .

الثانى : إنجازات شيخ (زعيم) القبيلة ، ونجاحه فى تأدية واجباته ومهامه نحو القبيلة وأفرادها .

سابعاً : عوامل الحد من طغيان بعض الزعامات القبلية :

تتمثل هذه العوامل فى :

– عدم إمكانية احتكار زعيم (شيخ) القبيلة لوسائل القوة والقهر . وصعوبة توجيهها لقمع القبيلة أو أفرادها .

فالقوة المسلحة القبلية ، مطيعة لزعيمها (قائدها) وتأتمر بأمره مادام محافظاً على قبيلته ومحققاً لمصالح أفرادها . وحين تنكره لقبيلته ، أو تهديده لكيانها ومحاولة قهر أفرادها فإن هذه القوة العسكرية "المحاربة" تلوذ بأعرافها وتقاليدها القبلية ، معلنة الخروج على زعيمها ، المستنكف لشروط زعامته ، والمتنصل عن القيام بمهامه، والفاقد لشرعية حكمه لقبيلته .

ومما قد يعزز الاستنتاج السابق :

– عدم فصل القوات المسلحة القبلية المحاربة ، باعتبارها أداة قهر محتملة فى يد شيخ القبيلة ، عن بقية أعضاء القبيلة . حيث إن جميع أعضاء القبيلة مسلحون ومحاربون ، ومن الصعب قبولهم قهر أنفسهم بأنفسهم . أو أن يكونوا أداة القهر وهدفها معاً ! وإن أراد زعيم القبيلة ذلك .

– احتكام زعيم وأعضاء القبيلة إلى الأعراف والقيم القبلية والتى بطبيعتها تقيد نزعتى القهر والقمع لدى بعض زعمائها . وتكفل حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم فى القبيلة .

ثامناً : بعض العوامل المحددة لفاعلية الزعامة القبلية اليمنية ودورها السياسى داخلياً (فى القبيلة) . وخارجياً (على مستوى الدولة) :

مما قد يساعد على تأثير الزعامة القبلية ، ويزيد من صلاحياتها لدى القبيلة والدولة معاً :

– تمحور الأعراف والقيم القبلية حول زعيم القبيلة ، وجعله مركزاً للقوة السياسية ، مادام مدافعاً عن أهداف ومصالح القبيلة .

– ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع اليمنى عامة ، والقبائل اليمنية على وجه الخصوص* مما قد يجعل هذه القبائل أكثر اقتراباً وتمسكاً بقيمها وأعرافها وزعمائها .

– تدنى الوعى السياسى لدى أغلبية أعضاء القبيلة . وعدم وضوح متغير "الإرادة" لدى أكثرية أبناء القبائل فى ممارسة دورهم السياسى ، على مستوى الدولة والنظام السياسى ، ومن ثم فأفراد القبائل يشاركون سياسياً عبر زعمائهم .

– استمرارية تمثيل الزعيم القبلى لقبيلته لدى النظام السياسى والدولة. فالشيخ مازال** وسيطاً بين أبناء قبيلته والدولة . فأعضاء القبيلة يوكلون زعيمهم

---

* بلغت نسبة الأمية لإجمالى السكان فى اليمن عام ١٩٨٦ حوالى ٧٢٪ .

** خاصة فى بعض المناطق الشمالية والشرقية من اليمن .

(شيخهم) للتحدث باسمهم وممارسة كثير من المهام والأنشطة السياسية داخلياً وخارجياً ؛ بُغية تحقيق أهدافهم والدفاع عن مصالحهم .

ويبقى التأكيد على أمرين :

الأول : فاعلية وتأثير سلطات وممارسات زعيم (شيخ) القبيلة تجاه أعضاء قبيلته ، مادامت تسير فى إطار قيم وأعراف وتقاليد القبيلة . ومُعزَّزة برضاء واقتناع أعضاء عصبيته ؛ لأن الزعامة (أو الرياسة) كما يرى ابن خلدون " . . . إنما هى سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر فى أحكامه" [(١)] .

الثانى : إن نجاح زعيم القبيلة فى تأدية مهامه وواجباته، وترؤسه لقبيلته وفقاً لأعرافها وتقاليدها . وكذا انسجام وتوافق مصالحه مع اهداف ومصالح قبيلته من شأنه أن يُعظم من دوره السياسى داخلياً (لدى قبيلته) ، ويُفعِّل من دوره السياسى ودور قبيلته خارجياً ، والعكس صحيح .

المطلب الثالث : المحدد العددى والحربى لدور القبيلة السياسى :

قبل تناول كل من المحدد العددى والحربى ، لابد من التأكيد على أن هناك ارتباطاً وتداخلاً بين كلا المحددين ، العددى والحربى لدور القبيلة السياسى .

فالمحدد العددى ذو طبيعة كمية . حيث يُعبر عن البعد الكمى للمحدد الحربى الذى هو بدوره يرتبط بنظام القيم والأعراف التى يحتكم إليها أبناء القبائل مثل تمجيد الحرب ، وتعظيم قيم القتال والغزو .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٩٩ .

أولاً : المحدد العددى لدور القبيلة السياسى :

تُعد كثرة عدد الأفراد المقاتلين فى قبيلة ما ، من علائم قوتها وتزايد أهميتها العسكرية والسياسية * .

سيتم ، هنا ، توضيح المحدد العددى لدور القبيلة السياسى فى اليمن على مستويين : على مستوى العلاقات القبلية – القبلية ، ومستوى علاقات القبائل بالدولة.

١ – المحدد العددى على مستوى العلاقات القبلية – القبلية :

أ – التقديرات العددية للقبائل اليمنية :

بداية لابد من التأكيد على عدم وجود إحصاءات رسمية متاحة عن عدد أفراد القبائل اليمنية . وإنما هناك تقديرات لبعض الباحثين . فالبعض يرى أن القبائل اليمنية تمثل ما نسبته (٨٠–٨٥٪) من مجموع السكان(١) . وآخر يقدر عدد أفراد

---

* فى هذا السياق ، يتعين الإشارة إلى أن "منهج الجماعة"* يفترض أن أحد عوامل فاعلية الجماعة وتأثيرها السياسى ، حجم عضوية الجماعة . فكلما كانت الجماعة كبيرة كانت أكثر فاعلية والعكس صحيح . وإذا كان هذا الافتراض ينطبق ، جزئياً ، على القبيلة اليمنية ؛ إلا أن الواقع السياسى اليمنى يؤكد ، أيضاً ، على أن القبائل كثيرة العدد ، كبيرة الحجم لم تكن دوماً مؤثرة سياسياً ؛ فتجمع قبائل "بكيل" أكبر حجماً من تجمع قبائل "حاشد" إلا أن قبائل حاشد أكثر فاعلية وتأثيرا فى النظام السياسى اليمنى المعاصر .

---

* يذهب "منهج الجماعة" إلى أن فاعلية الجماعة وتأثيرها السياسى يتوقف على عدة عوامل ، منها : الخصائص الذاتية للجماعة ، من حيث حجم العضوية ، ومدى تماسك الجماعة وحجم مواردها المالية ، والإطار السياسى السائد ، وطبيعة القضايا العامة المثارة فى وقت معين .

راجع :

كمال المنوفى ، نظريات النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(١) راجع : الشيخ / مانع على الصيح ، مقابلة شخصية ، مرجع سابق ؛ إيلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

أكبر تجمعين (تحالفين) قبليين (حاشد وبكيل) فى أوائل الثمانينيات بحوالى نصف مليون فرد[1] مقاتل . وهناك من يحاول إيجاد معيار للحد الأدنى والأقصى لعدد كل قبيلة يمنية . فيذهب إلى أن عدد كل قبيلة من قبائل "حاشد" و "بكيل" يتراوح من عشرة آلاف فرد إلى خمسين ألف فرد . كما قد توجد بعض القبائل التى قد يقل عدد أفرادها عن العشرة آلاف فرد ، وأخرى قد يزيد عدد أفرادها عن الخمسين ألف فرد[2] .

إن الأمر المؤكد والثابت تاريخياً ، أن القبائل اليمنية كانت ، ومازالت ، تمثل المخزون البشرى و "المخزون الاستراتيجى" لتزويد الدول اليمنية المتعاقبة بالرجال المحاربين ، والجيوش المقاتلة .

إن من الصعوبة بمكان الحديث عن المحدد العددى لدور القبيلة السياسى دون تناول "الأحلاف القبلية"* ؛ باعتبار أن هذه الأحلاف تمثل أحد أشكال التفاعلات القبلية – القبلية ، ومن أهم العوامل التى تسعى القبائل ، عبرها ، إلى تعظيم قوتها "العددية" ومن ثم تفعيل دورها السياسى .

- الأحلاف القبلية وعلاقتها بالمحدد العددى لدور القبيلة السياسى :

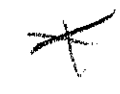
تسعى بعض القبائل اليمنية ، صغيرة الحجم وقليلة العدد إلى إقامة "تحالف" مع قبيلة (أو قبائل) أخرى ؛ بغية زيادة قوتها العسكرية وأهميتها الاقتصادية والسياسية .

---

(١) خالد عبد الجليل شاهر ، "البنية الاجتماعية التقليدية فى اليمن" ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٣ (يناير – يوليو ١٩٩١) ، ص ٢٢٨ .

(٢) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

* الحلف لغةً : العهد بين القوم ، والحلف والمحالفة : المعاهدة .



وإذا كانت القبائل العربية قد عرفت ظاهرة "الأحلاف" * فيما بينها ، فإن الأحلاف تعد من أهم الآليات التى تلجأ إليها بعض القبائل اليمنية .

لقد أخذت القبائل اليمنية بنظام الأحلاف أو "المؤاخاة"** .

---

* إن ظروف حياة المجتمعات القبلية قد ألجأت القبائل فى جزيرة العرب إلى عقد تحالفات فيما بينها. فنتيجة لانتشار عادة الثأر بين القبائل ، وبهدف المحافظة على الأمن ، والدفاع عن المصالح المشتركة ، ارتأت القبائل ضرورة قيام علاقات سلمية بينها . والأحلاف نوعان : أحلاف مؤقتة توجد لضرورات طارئة . وأحلاف دائمة ، هدفها تحقيق توازن القوى فى المجتمع القبلى . والأحلاف أشبه بالمعاهدات والاتفاقات التى تعقد بين الدول المعاصرة ، بهدف الحفاظ على المصالح المشتركة القائمة والدفاع عنها، أو تحقيق مصالح جديدة . فقد تعقد الأحلاف لأغراض هجومية ، أو مصالح اقتصادية، وكذا لردع ظالم وإنصاف مظلوم . وعادةً . الضعيف هو الذى يبحث عن حليف له . فقد تجد قبيلة صغيرة نفسها بجوار قبيلة قوية كثيرة العدد فتسعى لمحالفتها ؛ صوناً لسلامتها وحماية لها من أعدائها . وليست غاية كل الأحلاف القبلية التناصر فى القتال . فثمة أحلاف كانت غايتها نشر الأمن ودفع الظلم ، مثل حلف الفضول الذى تداعت قبائل قريش إلى عقده . وتعاهدت على ألا تجد بمكة مظلوماً إلا نصرته على ظالمه .

ونظام الحلف القبلى قد لا يقضى نهائياً على النزاع ، وإنما ينقله من إطار ضيق (إطار العصبة أو القبيلة) إلى إطار التجمع أو التحالف القبلى .

ولقد رفض الإسلام الأحلاف القبلية مفهوماً وهدفاً ، وخاصة الجاهلية منها . فـ "لا حلف فى الإسلام" . وقد سمى الرسول (ص) العلاقة التضامنية بين المهاجرين والأنصار ووصفها بأنها "مؤاخاة" "تأليفاً" أو "إيلافاً" ولم يسمها "حلفا".

لمزيد من التعرف على الأحلاف القبلية ، لدى القبائل العربية ، راجع : جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٠ – ٣٩٠ ، إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ – ٩٨ ، الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

وللتعرف على موقف الإسلام من الأحلاف القبلية ، انظر رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٦ .

** نظام "المؤاخاة" هو شبيه بنظام "الجوار" الذى عرفته القبائل العربية قديماً . والمؤاخاة : تعنى قيام جماعة أو فرد بالانضمام إلى قبيلة أو اتحاد قبلى بهدف الاحتماء وطلب النصرة . وقد سعت السلطة التشريعية (مجلس الشورى) فى الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالى من اليمن سابقاً)، إلى رفض نظام المؤاخاة لما له من آثار اجتماعية ضارة. وخاصة فى إثارة النزاعات والحروب بين القبائل . حيث نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر عن مجلس الشعب التأسيسى ، على " عدم السماح بتنفيذ العلاقات المترتبة على المؤاخاة والالتزام بها أو الاعتراف بآثارها " . ورغم موقف المشرع اليمنى الرافض لنظام "المؤاخاة" ، إلا أن فكرة طلب الحماية والجوار على المستوى القبلى مازالت سارية المفعول ، ومطبقة بين بعض القبائل اليمنية حتى الوقت الحاضر . لمزيد من التفاصيل ، انظر :

رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

حيث عرفت اليمن ، على مدى تاريخها الطويل ، تحالفين قبليين كبيرين ، هما : تحالف قبائل "حاشد" وتحالف قبائل "بكيل" .

وإذا كانت طبيعة الحياة القبلية اليمنية ، المتسمة بكثرة الحروب والمنازعات ، قد أوجبت قيام الأحلاف بهدف إيجاد نوع من علاقات التوازن السياسي والعسكرى ، وتوفير نوع من الحماية للجماعة والفرد من التعرض للظلم والقهر . وكذا حماية المصالح المشتركة والدفاع المشترك ضد الأخطار والعدوان المحلى والخارجي (١) . فإن من نتائج التحالف القبلى ، تمتع القبيلة المتزعمة للحلف بأهمية كبيرة . حيث إن الحلف يؤدى إلى زيادة عدد رجالها المحاربين ، وزيادة قوتها ومكانتها ومن ثم تعاظم وجودها ودورها السياسى .

بالرغم من الاستنتاج السابق ، إلا أن الزيادة العددية وحدها قد لا تزيد ، أحياناً ، من أهمية القبيلة ودورها السياسى * . فثمة متغيرات أخرى قد تساعد على تفعيل دور المحدد العددى ، منها : الزعامة القبلية ودورها التاريخى ** ، والموقع الجغرافى ، وطبيعة النظام السياسى القائم ، وموقف المتغير الخارجى من هذا التحالف أو التجمع القبلى .

---

(١) للتعرف على الأحلاف القبلية فى اليمن ، راجع :
أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٧ .

* رغم أن عدد الرجال المقاتلين فى تحالف قبائل بكيل يزيد كثيراً عن عددهم فى تحالف قبائل حاشد . إلا أن الفاعلية السياسية لتجمع قبائل حاشد وتأثيره فى الواقع السياسى اليمنى أكثر وضوحاً من تجمع قبائل بكيل الأكثر عدداً .
فى هذا السياق يؤكد الشيخ محمد أبو لحوم ، رئيس المجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية بقوله "إن قبائل حاشد كلمتهم موحدة، ورأيهم موحد إلى حد ما ، و [قبائل] بكيل تعتبر أكبر بكثير، ومن الصعب تجميعها بسبب الكم الهائل من الناس . . . ونعمل الآن على جمع كلمتها ورأيها، لايجاد نوع من التوازن داخل الساحة اليمنية . . . " راجع نص الحديث فى : الحياة (لندن) ، ١٩٩٤/١/٧ ، ص ٤ .

** لقد لعبت زعامة "بيت الأحمر" لتجمع قبائل حاشد دوراً كبيراً فى الحفاظ على تماسك هذا التجمع القبلى . وتفعيل دوره السياسى . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، شيخ مشايخ قبائل حاشد ، كان وما زال ، يلعب دوراً فاعلاً فى التأثير على القرار السياسى اليمنى وتوجيهه . حيث شغل - ويشغل - فى الدولة اليمنية مناصب رسمية هامة وعديدة ، منها :
- رئيس المجلس الوطنى المعيّن (السلطة التشريعية) عام ١٩٦٩ .
- رئيس مجلس الشورى المنتخب عام ١٩٧١ .
- رئيس مجلس النواب المنتخب فى ظل اليمن الموحد عام ١٩٩٣ .
ومازال رئيساً لهذا المجلس حتى إعداد هذه الدراسة . والمجالس الثلاثة السابقة تمثل السلطة التشريعية فى الدولة اليمنية .

٣ - المحدد العددى وعلاقة القبيلة بالدولة :

يُعد حجم القوة العددية القتالية للقبائل اليمنية أحد محددات تنامى دورها السياسى . حيث تمثل القبائل اليمنية مخزوناً بشرياً هاماً ، يرفد الدولة بالمقاتلين عند الحاجة .

إن أهمية القوة العددية الكبيرة للقبائل تتعاظم عند تعرض اليمن لعدوان خارجى . فقد أسهمت القوات القبلية فى مواجهة وصد كثير من الغزاة والمستعمرين، الطامعين فى الوطن اليمنى وخيراته ، حتى عُرِفت اليمن تاريخياً بـ "مقبرة الغزاة".

وترجع أهمية القوة العددية للقبائل اليمنية فى علاقتها بالدولة إلى أن الدولة ، والسلطة السياسية تحديداً ، كثيراً ما تلجأ إلى هذه القوات القبلية والاستعانة بها فى حالات عدة منها : الاستعانة بها فى صد العدوان الخارجى * ، وإخماد المعارضة الداخلية ** . وكذا تزداد أهميتها السياسية عندما تشكل القوات القبلية ذاتها، كقوة معارضة عسكرية وسياسية ضد الدولة أو السلطة الحاكمة تحديداً.

ثانياً : المحدد الحربى لدور القبيلة السياسى :

يتأثر الدور السياسى للقبيلة اليمنية ، قوة وضعفاً ، بمكانتها الحربية ، وقدراتها القتالية . وقد عُرفت القبائل اليمنية ، تاريخياً ، بكفاءاتها القتالية . وتجذر قيمتى الاستقلال والحرب لديها .

---

* عُرفت اليمن بأنها "مقبرة الأتراك" ، حيث تصدت القبائل اليمنية للغزو التركى إبان فترتى احتلاله لليمن فى الأعوام (١٥٣٨ - ١٦٣٥) ، (١٨٧٢ - ١٩١٨ م) . كذلك استعانت السلطات اليمنية الحاكمة المتعاقبة . بالقوات القبلية بدءاً بالحرب اليمنية - السعودية ، وانتهاءً بحروب حكومة الجمهورية أثناء وعقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ .

** كان الأئمة من بيت حميد الدين يلجأون إلى القبائل فى سحق معارضيهم طوال تاريخ حكم الأئمة الطويل . والمثل البارز فى العصر الحديث . هو استعانة الإمام أحمد يحيى حميد الدين بالقبائل فى القضاء على حركة عام ١٩٤٨ .

سيتم تناول المحدد الحربى وفقاً للتقسيم الآتى :

أ - من أسباب تمجيد القبائل لقيم الحرب والقتال :

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى عاشتها أغلبية القبائل العربية قد دفعتها إلى تمجيد كل ما يتصل بقيم الحرب والقتال. بحيث غدت قيمتا الحرب والغزو من أهم مصادر الإنتاج لدى معظم أبناء هذه القبائل ، فقد" . . . جعلوا أرزاقهم فى رماحهم ، ومعاشهم فيما بأيدى غيرهم . . . " [(١)] .

إن الظروف التاريخية لبعض القبائل اليمنية ، قد جعلتها تعيش حياة شبه حربية ، متأهبة ، دائماً ، للقتال ومواجهة الأخطار المحتملة [(٢)] . ويرى البعض أن الحرب والغزو قد شكلا نمطاً إنتاجياً، ومصدراً رئيساً لثروة الجماعات القبلية ، التى كانت تتجند عند أقل طلب لها [(٣)] .

كما أن فقر وجدب بعض المناطق القبلية ، خاصة فى الشمال والشرق واستمرار الاضطرابات والحروب الدينية (المذهبية) ، والصراعات السياسية ، عبر تاريخ اليمن الطويل ، قد جعل بعض القبائل اليمنية لا يفرق بين المصادر الطبيعية للرزق ، وبين عائدات الغزوات والحروب [(٤)] .

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١٥ .
وفى هذا السياق يؤكد (الجابرى) أن بعض هذه القبائل كانت " . . . لا تفرق بين ما يمكن أن تمنحه الأرض . . . وبين ما يمكن أن تسلمه الأيدى المغلوبة على أمرها . ومن هنا كان السلاح ، وما يتصل به من قوة جسمية وشجاعة وقدرة على ركوب الأخطار ، عنصراً أساسياً فى الإنتاج" ، راجع : الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

(٢) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٣) أبو غانم ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ ، الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٤) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، كذلك انظر تحليلاً مشابهاً فى : الجابرى، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

٢ - الإمكانات الحربية للقبائل اليمنية : وتشمل :

أ - الإمكانات البشرية : لقد سبق الحديث عن هذه الإمكانات فى إطار المحدد العددى لدور القبيلة السياسى. ولذا سيتم هنا التوكيد، فحسب، على بعض مؤشرات القوة البشرية للقبائل اليمنية.

حيث يوجد فى اليمن ما يُسمى بـ "الجيش الشعبى" . ويتكون من قوات قبلية ، يقودها مشايخها، وتحشد لأغراض متعددة ، منها :

– مواجهة الغزو والأخطار الخارجية التى قد تتعرض لها اليمن . حيث تتداعى القبائل ، مكونة جيشاً قبلياً ، يتولى الدفاع عن الوطن اليمنى ، وخاصة عند غياب سلطة الدولة المركزية أو انهيارها .

– حاجة الدولة (السلطة المركزية) لجهود هذا الجيش القبلى . حيث يُطلب أبناء القبائل المقاتلون عبر مشايخهم [(١)] .

وما زال "الجيش الشعبى" كتشكيل عسكرى قبلى رديفاً وموازياً للجيش الحكومى اليمنى ، ومعترفاً به رسمياً من قبل الدولة [(٢)] .

واعترافاً بأهمية وضخامة الإمكانات الحربية للقبائل اليمنية ، يؤكد أحد رؤساء اليمن السابقين ، بأن "قبيلة واحدة فى اليمن تستطيع أن تجند سبعين ألف مُسلَّح إذا أرادت . وهو عدد يوازى تقريباً حجم الجيش النظامى" [(٣)] .

---

(١) على ناصر طريق (مقابلة شخصية) ، مرجع سابق .

(٢) تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ ، على إعادة تشكيل وتنظيم الجيش الشعبى . بحيث إن "... الجيش الشعبى ... يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة هيئة الأركان العامة ، وتنشأ قيادة خاصة به" . كما تؤكد المادة الثانية ، بأن "يجمع الجيش الشعبى وينظم ويدرب ويُسلح كقوة مساعدة للقوات المسلحة" . لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار ، انظر:
الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة ١٧ ، العدد ٤ ، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣١ ، ص ص ٣ – ٤ .

(٣) من حديث صحفى لإبراهيم الحمدى ، رئيس مجلس القيادة السابق فى الجمهورية العربية اليمنية، لمجلة الصياد (بيروت) (١٩٧٥/٢/٢) ، نقلاً عن : وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت : الطبعة الأولى ، ١٩٧٩) ، ص ٩٠ .

ب - الإمكانات المادية (المعدات العسكرية) للقبائل اليمنية :

فى تعليله لبعض سمات وسجايا القبائل العربية ، يقرر ابن خلدون أن من أسباب شجاعة القبائل (أهل البدو) ، مقارنة بأهل المدن (أهل الحضر) ، تنشئتهم القبلية ، التى تمجد قيم الحرب وحمل السلاح والتمسك به ، وعدم الركون إلى حماية الغير كما يفعل أهل المدن (١) .

إن المجتمع اليمنى المعاصر مازال معبراً عن الرؤية الخلدونية السابقة . حول الوعى القبلى بأهمية السلاح وضرورة التمسك به .

فالقبائل اليمنية ما انفكت تمتلك وتستخدم أنواعاً متعددة ومتطورة من السلاح ، مثل : المدفعية الخفيفة والثقيلة ، وبعض أنواع القطع الصاروخية المتطورة (٢) .

كما أن وزير الداخلية اليمنى قد عبَّر "كمياً" عن ظاهرة انتشار السلاح فى الواقع اليمنى ، وحب اليمنيين له وتمسكهم به ، مؤكداً "... أن شعب اليمن يمتلك ٥٠ (خمسين) مليون قطعة سلاح ، بمعدل ٤ قطع سلاح لكل فرد ... وأن حيازة السلاح والتعامل بالسلاح مثل الماء والهواء ... " (٣) .

---

(١) يؤكد ابن خلدون بأن "... أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر والسبب فى ذلك أن أهل الحضر . . قد ألقوا السلاح ، وتوالت على ذلك منهم الأجيال . . . وأهل البدو . . . قائمون بالمدافعة عن أنفسهم ، لا يكلونها إلى سواهم . . . فهم دائماً يحملون السلاح . . . قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية . . ." ، انظر :
مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

(٣) لمزيد من التعرف على تصريحات وزير الداخلية اليمنى ، راجع : الأهرام (١٢/٤/١٩٩٤) ، ص٦.

٣ - الدلالات السياسية لتمسك القبائل اليمنية بأسلحتها وقيمها القتالية ، وأثر ذلك على دورها السياسى :

إن تمسك القبيلة اليمنية بأسلحتها وقيمها القتالية ، قد عزز من مكانتها الاجتماعية ودورها السياسى ؛ حيث كانت ، ومازالت ، محط أنظار الحكام السياسيين أو الطامعين فى الحكم على مدى تاريخ اليمن الطويل .

إن ثمة دلالات سياسية تكمن وراء تمسك القبائل بأسلحتها وقيمها القتالية ، ومنها :

١ – إن تنشئة أبناء القبيلة على القيم القتالية وتسليحهم ، يمنح القبيلة اليمنية آليه فاعلة لمواجهة عسف وظلم بعض السلطات اليمنية الحاكمة .

٢ – إن تسليح معظم القبائل اليمنية يُفعل المعارضة المجتمعية، وقد يدفع بالدولة لتحقيق الحد الأدنى من وظائفها تجاه المجتمع اليمنى ، وتلبية بعض مطالبه .

٣ – إن تسليح القبائل اليمنية يحد من احتكار السلطة الحاكمة للقوة العسكرية، وأدوات القهر الأخرى . فالدولة اليمنية لا تملك حق احتكار استخدام القوة فى اليمن ، بل تشاركها فى هذا الحق القبائل اليمنية .

٤ – إن القوة الحربية للقبائل اليمنية هى العامل الموازن والضمان الفاعل للحد من سطوة ، وخطورة تحول المؤسسة العسكرية للدولة من مُدافعة عن أمن المواطن ، وحماية الوطن إلى قهر المواطن والتفريط بالوطن .

٥ – إن القبائل اليمنية ، كقوة مقاتلة ، تسهم فى الدفاع عن الوطن اليمنى من أى غزوٍ خارجى ، وخاصة عند غياب الدولة أو انهيارها .

بقى التأكيد على أنه إذا كان الحاكم الفرد مولعاً باحتكار القوة والسلطة لصالحه من دون المحكومين . فإن تملك المحكومين (ومنهم القبائل) لما يمنع أو يحد من ولع الحاكم وتسلطه ، أمرٌ مشروع، مرحلياً ، ومرغوبٌ فيه اجتماعياً وسياسياً .

المطلب الرابع : المحدد الخارجى لدور القبيلة اليمنية السياسى :

باعتبار أن القبيلة إحدى القوى الفاعلة ، اجتماعياً وسياسياً فى اليمن فإنها كثيراً ما تؤثر وتتأثر بالمتغير الخارجى . وتشكل حضوراً مستمراً معه .

ولقد لعب المتغير الخارجى ، منذ أوائل ستينيات هذا القرن ، دوراً كبيراً فى إبراز دور القبائل السياسى وتعزيزه .

سيتم تناول التدخل الخارجى المصرى والسعودى فى اليمن كمثالين لأثر المحدد الخارجى على القبيلة اليمنية ودورها السياسى .

أولا : الوجود المصرى فى اليمن وأثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

لقد لبى العرب المصريون نداء إخوتهم اليمنيين ، بالوقوف إلى جانبهم ، والدفاع عن ثورتهم .

أ – الموقف المصرى من القبيلة اليمنية :

يرى أحد المسئولين المصريين أن التوجه المصرى فى اليمن قد عمد إلى اتخاذ " . . . خطوات فى سبيل إلغاء النظام القبلى من أساسه . . . "(١) .

---

(١) أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ط ٣ ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٤ .

ونظراً لافتقار الجيش المصرى فى اليمن لكثير من المعلومات عن الواقع اليمنى[١] ، وعن القبائل اليمنية تحديداً .. لم تنجح بعض السياسات والإجراءات المصرية فى تحقيق بعض مقاصدها وأهدافها على الأرض اليمنية ، وخاصة فى تحييد أو إلغاء النفوذ القبلى .

فرغم أن المصريين قد نهجوا ، فى تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية نهجاً يمزج بين العنف واللين، فقاموا بحملات تأديبية ضد القبائل المتمردة . وفى نفس الوقت استخدام المال لمحاولة جذبها والحصول على تأييدها [٢] . إلا أن ثمة شبه إجماع من قبل كثير من الباحثين في الشئون اليمنية على أن الوجود المصرى فى اليمن قد نجم عنه تعزيز القوة السياسية والعسكرية للقبائل اليمنية [٣] .

وانطلاقاً من افتراض هذه الدراسة ، المبنى على أن التدخل المصرى ، يعد أحد مكونات المحدد الخارجى لدور القبيلة اليمنية السياسى سيتم توضيح بعض أسباب تعاظم النفوذ السياسى والعسكرى للقبيلة اليمنية ، إبان الوجود المصرى .

---

(١) يؤكد الصحفى المصرى / يوسف الشريف ، عدم معرفة الجيش المصرى بالواقع والبيئة اليمنية ، حيث يقول : "كشاهد عيان أستطيع التأكيد على أن الجيش المصرى لم تكن فى حوزته خريطة تفصيلية ميدانية واحدة عن جبال اليمن وشعابها وممراتها . . . " ، انظر :
يوسف الشريف ، "شاهد عيان على اللعبة السعودية فى اليمن " ، العربى (القاهرة) ، (١٩٩٤/٦/٢٠)، ص ٨ .

(٢) أمين هويدى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) من المؤيدين لهذا الرأى :
فردهاليداى ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية ، تعريب : محمد الرميحى ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٧٧) ، ص ص ٩١ ، ٩٦ – ٩٨ ؛ إدجار أو بالانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، تعريب : عبد الخالق محمد لاشين ، (القاهرة: مكتبة مدبولى ، ط ٢ ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٣٢ ، ٢٩٨ ، عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ط ٣ ، ١٩٨٤) ، ص ص ٥٤٣ – ٥٤٤ ، أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

٣ - من أهم السياسات والإجراءات المصرية التى أفضت إلى تقوية وتعزيز الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

إنه بالرغم أن الوجود المصرى فى اليمن قد سعى لاحتواء القبائل اليمنية ، ومحاولة تهميشها وإلغائها [١] . إلا أن بعض السياسات والإجراءات المصرية تجاه القبائل اليمنية قد أدت فى النهاية إلى تقويتها وتعزيز نفوذها السياسى والعسكرى . ومن هذه السياسات والإجراءات :

- السعى لتأطير النشاط القبلى * ، حيث تم ايجاد ما عرف بـ "مجالس شيوخ القبائل" بحيث أصبحت المؤسسة القبلية معترفاً بها رسمياً من قبل الدولة [٢] :

- محاولة إشراك بعض الزعامات القبلية فى السلطة التنفيذية [٣] .

---

(١) أمين هويدى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

* يؤكد أحد الصحفيين المصريين ، أنه بهدف التعرف على الواقع اليمنى والتعامل معه " . . . انشأت مصر فى اليمن ما يعرف بشئون القبائل أو إدارة شئون القبائل . . . كان يتولى إدارتها ضباط مثقفون متخرجون من الجامعة . . . وكانت كل مجموعة تتخصص فى قبيلة لمعرفة عددها ، وتقاليدها ، أسلوبها فى الحرب . . . " ، راجع : حديث يوسف الشريف ، لصحيفة الثورة (صنعاء) ، (١٩٩٢/٩/٢٣) ، ص ٥ .

(٢) للتعرف تفصيلاً على هذه المجالس ، من حيث تكوينها ومهامها ، راجع : قرارات رئيس الجمهورية العربية اليمنية بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . فى شأن مجالس شيوخ القبائل ، الصادر فى صنعاء بتاريخ (١٩٦٣/٤/٢٦) ، فى : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ٢ ، (١٩٦٣/٥/٩) ، ص ص ٩ - ١١ .

(٣) يورد عبد الرحمن البيضانى ، رسالة موجهة إليه من أنور السادات عضو مجلس الرئاسة المصرى ، الذى كان المسئول عن شئون اليمن ، آنذاك ، يأمره فيها بناء على أمر المشير عبد الحكيم عامر ، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بتعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد فى إحدى الحقائب الوزارية اليمنية . ويقول السادات ، عبر رسالته :

" . . . كلفنى المشير . . . بشأن ابن الأحمر شيخ حاشد وطلب منى أن أبلغك أن من المناسب أن يعين فى منصب وزير باعتبار أنه وقف ويقف بقبيلته منذ أول الثورة وقفه قوية، ولكى يكون مثالاً لبقية المشايخ الذين يخلصون . . . " ، للتعرف على نص رسالة السادات ، انظر :

عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٨٩١ .

- استرضاء بعض القبائل وتزويدها بالمال والسلاح[١] .

- عدم الاهتمام بتكوين جيش يمنى نظامي قوى[٢] . "فقد اعتمد المصريون على القوات العشائرية [القبلية] أكثر من اعتمادهم على الجيش المركزى" [٣] . ومن ثم فقد كانت " . . . النتيجة الرئيسية للتدخل المصرى . . . تقوية القوى اللامركزية، مثل زعماء العشائر الذين أصبحوا يمثلون أكبر قوة فى اليمن الشمالية . . . " [٤] .

وهكذا يلاحظ أن الوجود العربى المصرى فى اليمن قد أفضى ، بقصد أو بغير قصد ، إلى تقوية بعض القبائل اليمنية عسكرياً ، وربما سياسياً .

---

(١) يذهب البيضانى ، ويتعين إعطاء كلام البيضانى (هنا) أهمية خاصة ؛ لأنه كان رجل مصر فى اليمن ، أو كما عبر أحد الباحثين الغربيين بأنه ، أى البيضانى ، "كان رأس حرية النفوذ المصرى". يقول البيضانى :

"كانت القيادة المصرية تستقطب نشاط القبائل عن طريق العميد عباس فهمى مدير شئون القبائل بهذه القيادة وتغدق عليهم المال والسلاح . . . " ، راجع :

عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، المرجع السابق ، ص ٥٧٦ . وللتعرف ، تفصيلاً على البيضانى كرجُل مصر فى اليمن انظر :

أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ – ١٩٩ .

(٢) إدجار أوبالانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) فردهاليداى ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

وفى هذا السياق يؤكد البيضانى، معبراً عن عدد الجيش اليمنى النظامى عقب خروج المصريين من اليمن، حيث يقول:

" . . . بعد أن رحلت القوات المصرية ولم يكن فى اليمن أكثر من سبعمائة جندى يمنى نظامى انظر :

البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٤٥ .

(٤) فردهاليداى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

ثانياً : التدخل السعودى فى اليمن وأثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

سيتم توضيح هذا التدخل وأثره على القبيلة اليمنية ، وفقاً للتقسيم الآتى :

١ - طبيعة العلاقات اليمنية - السعودية :

يدفع استقراء الخبرة التاريخية للعلاقات اليمنية – السعودية إلى القول : بأن السعودية تتبع فى تعاملها مع اليمن ما يمكن تسميته بـ "محاولة التابع القيام بدور المتبوع" .

حيث إن "تبعية" النظام السعودى للغرب ، وللولايات المتحدة الأمريكية تحديداً ، قد يغرى السلطات السعودية على القيام بتقمص دور "المتبوع" أو "الغالب"* والمهيمن فى حالة العلاقات اليمنية – السعودية مع اختلاف الأسباب والنتائج فى كلتا الحالتين .

فالغرب والولايات المتحدة يسعيان للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية عامة ، وضمان تدفق البترول الخليجى والسعودى خاصة . وقد قبلت السعودية القيام بدور التابع .

بينما يلاحظ أن السعودية فى علاقتها باليمن تحكمها "ثلاثية" احتفاظ السعودية بالأراضى اليمنية المغتصبة** ، ومنع توحيد اليمن أرضاً وإنساناً ، ولجم التوجه اليمنى نحو الديمقراطية .

---

* يقرر ابن خلدون " ... إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب فى شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده والسبب ... أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه ... " . انظر : المقدمة ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ .

** هذه الأراضى اليمنية "المحتلة" من قبل السلطات السعودية هى "نجران" و"جيزان" و "عسير" .

إن السعودية كانت ، ومازالت ، تود لعب دور الغنى الطامع* تجاه الفقير المستقل (اليمن) ، وغير الخاضع ؛ حيث تسعى لإضعاف صاحب الأرض (اليمن) ؛ كي لا يسترد سيادته على أرضه ومقدراته المشروعة .

٢ - التدخل السعودي وآليات تعامله مع بعض الزعامات القبلية اليمنية :

يمكن القول إن السعودية تتبع في علاقاتها باليمن عامة ، وبعض القبائل اليمنية تحديداً ، سياسة (تقوية الجزء ؛ لإضعاف الكل) .

بمعنى ، سعى السعودية الحثيث والمستمر لتحقيق أهدافها ومطامعها في اليمن ، عبر دعم وتقوية بعض الزعامات القبلية ، ومن ثم بعض القبائل (الجزء) . بهدف إضعاف واحتواء (الكل) ، ممثلاً في اليمن (الدولة والمجتمع) .

ومن آليات التعامل السعودي مع بعض القبائل اليمنية :

- استقطاب بعض القبائل اليمنية المتاخمة للسعودية . ومحاولة منحها الجنسية (التابعية) السعودية [(١)] .

---

* رغم عدم تبني صاحب هذه الدراسة لـ "نظرية المؤامرات"، التي كثيراً ما يستعيرها البعض لتبرير مثالب الداخل وتعزيز شرعية السلطة الحاكمة تحديداً، وإزاحة المسئولية عنها، وبالتالي التنصل عن هذه المثالب وتحميلها على العامل الخارجي .

إلا أن استدعاء بعض افتراضات هذه النظرية ومحاولة تطبيقها على الحالة اليمنية – السعودية ، قد يكون مفيداً في تحليل وتفسير الطبيعة "الصراعية" للعلاقات اليمنية السعودية .

وفي هذا السياق يرى البعض أن "آخر وصية للملك عبد العزيز للسعوديين قال فيها : "رخاؤكم في ضنك اليمن وصحتكم في أساه" . للتعرف على الموقف العدائي السعودي تجاه اليمن ووحدته ، راجع :

محاضرة محمد حسنين هيكل التي ألقاها في معرض القاهرة الدولي السابع والعشرين للكتاب، بتاريخ ١٩٩٥/١/١٨. نقلاً عن : العربي (القاهرة) ، (١٩٩٥/١/٢٣) ، ص ٩ .

(١) انظر تقريراً بعنوان "السعودية واليمن نفط وحدود وحرب مقبلة" ، في : العربي (القاهرة) ، (١٣ حزيران / يونيه ١٩٩٤) ، ص ٨ .

– محاولة استمالة بعض القبائل اليمنية عن طريق المال والسلاح السعوديين[1].

– السعى لعرقلة عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه فى الأراضى اليمنية القريبة من السعودية ؛ بهدف حرمان اليمن من مورد اقتصادى هام[2].

– تشجيع عمليات تهريب السلع إلى اليمن عبر الأراضى السعودية ، بهدف حرمان اليمن من رسوم الجمارك والضرائب على هذه السلع المهربة[3].

وهكذا ، إذا كانت السعودية قد سعت ، عبر الآليات السابقة لتحقيق أهدافها ومطامعها فى الوطن اليمنى * . فإنها ، أيضاً ، قد ساعدت على تعزيز الدور السياسى لبعض الزعامات القبلية فى اليمن .

---

(١) Peterson, J.E., Conflict in the Yemen and superpower Involvement , center for contemporary Arab Studies , Goorgeton University , Washington , D.C., 1981 , p 28.

وفى هذا السياق أكد عضو مجلس النواب اليمنى / عبد الباسط على أحمد على فى مقابلة مع الباحث ، فى مبنى مجلس النواب (صنعاء) بتاريخ (١٣/٨/١٩٩٢) أن بعض أبناء منطقته كانوا يحصلون على أسلحة سعودية .

(٢) راجع تقريراً عن الموقف السعودى من استخراج النفط فى اليمن ، فى : العربى (القاهرة) ، (١٣ حزيران / يونية ١٩٩٤) ، ص ٨ .

(٣) قدر وزير الاقتصاد اليمنى الأسبق / محمد حزام الشوحطى ، حجم السلع المهربة بحوالى من (٢٠–٢٥٪) من الحجم الكلى للواردات اليمنية . راجع :

Nigel Harvey, "consumption in the Yemen Arab Republic," in : B.R. Pridham , ed., Economy , Society and Culture , Croom Helm , London, Sydney Dover , New Hmpshire and Cetre for Arab Gulf Studies , University of Exeter ., 1985 , p 105.

* عبر الكاتب والصحفى المصرى / محمد حسنين هيكل ، فى حديث لإذاعة (مونت كارلو) ، مساء يوم السبت ١٤/٥/١٩٩٤ ، عن ديمومة واستمرار الدور السعودى فى إذكاء جذوة الصراعات والأزمات فى اليمن ، بقوله :

" . . . إن السعودية ليست بعيدة عما يجرى فى اليمن من أزمات ، فهى قريبة أكثر مما يجب ؛ حيث تؤثر فى أحداث وأزمات اليمن . . . كما أن السعودية قريبة من القبائل اليمنية" .



كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books



الفصل الرابع

القبيلة والنظام السياسى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٩٠)

تقترح الدراسة تقسيم هذا الفصل إلى أربع مراحل تحليلية، مر بها النظام السياسى اليمنى، طوال الفتره موضع البحث (٦٢ – ١٩٩٠) وأثرت، سلباً وإيجاباً، على القبيله اليمنية ودورها السياسى .

وسيتم التناول ، بدءاً بمرحلة إعلان النظام الجمهورى ، وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة " مروراً بمرحلة المصالحة الوطنية وتنامى دور القبيلة السياسى . وكذا مرحلة السعى لبناء الدولة المركزية ، ومحاولة استبعاد دور القبيلة . وانتهاءً بمرحلة استمرارية السعى لبناء الدولة والتعايش مع القبيلة .

المبحث الأول : مرحلة إعلان النظام الجمهورى وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة *" (١٩٦٢ - ١٩٦٧) :

المطلب الأول : القبيلة والثورة فى اليمن :

أعلن اليمنيون ثورتهم على أنقاض الحكم الإمامى فى صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م .

فقد أعلن "تنظيم الضباط الاحرار " فى أول بيان للثورة . قيام أول نظام جمهورى، عُرِف رسمياً بـ "الجمهورية العربية اليمنية " (١) .

---

* يقصد ، هنا ، قيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة " : أى أن القبائل اليمنية قد لعبت دور "النائب" فى الحرب ؛ فقد حارب بعضها "نيابةً" عن الأطراف المتنازعة على الأرض اليمنية .

(١) جاء فى البيان الأول للثورة "بسم الله وباسم الشعب اليمنى الحر المستقل وباسم الجمهورية العربية اليمنية ، تعلن قيادة الثورة أهدافها وسياساتها العامة ..." للتعرف على أهداف الثورة اليمنية "السته" ، وتوجهاتها الجديدة ، راجع :
أحمد الرحومى وآخرون ، أسرار ووثائق الثوره اليمنية ، (بيروت:دار العودة ، د .ط ، ١٩٧٨)، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٧ . وللوقوف تفصيلاً على التدابير والإجراءات السياسية والاقتصادية التى اتخذت عقب قيام الثورة ، انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٤ – ٣٠٨ .

أولاً : موقف القبائل من الثورة اليمنية :

إذا كان "تنظيم الضباط الاحرار" فى طليعة من قام بالثورة فإن غالبية القبائل اليمنية قد لعبت دوراً بارزا فى محاولات إسقاط نظام الأئمة وتغييره [(١)] .

أما الثورة اليمنية فقد تباينت مواقف القبائل تجاهها . ويمكن تبين موقفين رئيسيين:

الأول : مؤيد ومناصر للثورة ، ومشارك فيها * ويشمل غالبية قبائل اليمن .

الثانى : معارض ومناهض للثورة والنظام الجمهورى .

---

(١) من المساهمات القبلية فى إسقاط حكم الأئمة ، وحكم بيت حميد الدين تحديداً منذ أوائل هذا القرن ، حركات وانتفاضات : حاشد ، المقاطرة ، الزرانيق. كذلك قيام الشيخ "على ناصر القردعى " باغتيال الإمام يحى حميد الدين عام ١٩٤٨ إضافة إلى انتفاضة قبائل حاشد بزعامة "بيت الأحمر" عام ١٩٥٩ وقبائل خولان وذو محمد عام ١٩٦٠ . للوقوف على المحاولات القبلية فى التصدى لحكم الإمامة ، انظر :

مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ ، الجزء الأول ، (بيروت:دار العودة ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ ؛ احمد منصور أبو إصبع ، تعايشى مع الحركة الوطنية فى اليمن (١٩٥٥ – ١٩٦٣) ، (القاهرة : الأمل للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٤) ، ص ص ٨٠ – ١٠٢ ، العطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

* تشير المعلومات المتاحه ، إلى أن "٣٢" شيخاً قبليا ، قد شاركوا فى الدفاع عن الثوره ، ليلة قيامها . للتعرف على توجيه مجلس قيادة الثورة إلى وزير الدفاع بتسليح هؤلاء المشايخ ، وتصديق الرئيس السلال وعبد السلام صبرة ، عضو مجلس قيادة الثورة الأسبق ، على هذا التوجيه بما يثبت المشاركة القبلية ليلة الثورة ، انظر :

على محمد العلفى، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن(٦٢ – ١٩٨٧) ،(صنعاء : كتاب الرأى العام ، د . ط ، د. ت)، ص ص ٨٩ – ٩٠ وللوقوف تفصيلاً على مساهمة القبائل اليمنية فى دعم الثورة اليمنية ، راجع شهادتى الرئيسين "السلال" و"الإرياني" فى : عبد الله السلال (وآخرون) ، وثائق أولى عن الثورة اليمنية ، (بيروت :دار الآداب ، ط١ ، ١٩٨٥) ، ص ص ٤٧ ، ٦٤ – ٦٥ ، ١٥٥ – ١٥٦ ، ١٧٠ – ١٧١ ، ٢٣٢ . كذلك انظر :

عبد الله البردونى ، الثقافة والثورة فى اليمن ، (دمشق : الكاتب العربى ، د . ط ، ١٩٩١) ، ص ص ٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، احمد الرحومى (وآخرون) ، مرجع سابق ، ص ص١٦٩ ، ٢١٠ .

ثانياً : القبائل والحرب الأهلية فى اليمن :

رغم نجاح الثورة اليمنية ، إلا أنها واجهت ، منذ اللحظة الأولى ، حرباً شرسة من المحيطين الإقليمي والدولي [(١)] . ولأن الثورة قامت فى محيط غير ثورى ، فقد استمرت "الحرب" على الأرض اليمنية ما يقرب من ثمانى سنوات .

لقد انقسمت القبائل اليمنية على نفسها ، في موقفها من الثورة و" الحرب الأهلية اليمنية"* التى تلتها . حيث وقفت معظم القبائل إلى جانب الثورة والنظام الجمهورى ، بينما اتخذت بعض القبائل الأخرى موقفاً مناهضاً للثورة ونظامها الجديد . وقد وصف بعض الباحثين ** السلوك القبلى تجاه الثورة والحرب اليمنية بـ"الانتهازية والارتزاق" .

إن هذه الدراسة تتحفظ بشدة على مقولة "ارتزاق القبائل اليمنية وانتهازيتها"، فمن الصعوبة التسليم بهذه المقولة على علاتها أو تعميمها على جُل القبائل اليمنية. فرغم تحول بعض القبائل من مساندة الثورة والنظام الجمهورى إلى محاربة الحكام الجمهوريين، والوقوف إلى جانب الملكيين. إلا أن الأسباب الحقيقية والموضوعية لهذا السلوك القبلى السلبى والمعارض قد يرجع إلى عوامل عدة منها :

---

(١) من الأطراف الاقليمية والدولية التى حاولت إجهاض الثورة اليمنية : السعودية ، الأردن، إيران ، إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا .
للتعرف على التورط الخارجي ، بشقيه الإقليمي والدولى ، المعادى للثورة اليمنية ، راجع :
أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٨ -٢٨٢ ؛ عبد الرحمن سلطان ، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د . ط ، ١٩٧٩)، ص ص ٥٠ - ٥٩ .

* تعد الحرب الأهلية اليمنية أحد أنواع الحروب الأهليه المعقدة ؛ لارتباط أطرافها الداخليه بقوى خارجية ، تصارعت على الساحة اليمنية ، لمزيد من التفاصيل حول أطراف النزاع في الحرب الأهلية اليمنية ، وخاصة مواقف الدولتين الأعظم، راجع :
منصور عزيز الزندانى ، العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين (١٩٦٢ - ١٩٨٤)،(رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨)، ص ص ٧٦ - ١٠٣ .

** من مؤيدى مقولة "ارتزاق القبائل وانتهازيتها" : فرد هاليداى ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ ، ٩٧ - ٩٨، أو بالانس ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩، ١١٢ ، ١٥٦ - ١٥٧ ، ١٩٤ ، والبيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٠ ، ٥٤٣ - ٥٤٤ ، ٥٧٦ ، مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، د . ط ، ١٩٦٨) ، ص ص ٣١ - ٣٢ ، ٣٨ - ٤٠.

- **العامل الاجتماعي :** فارتفاع نسبة الأمية ، وتدني الوعي الاجتماعي وعدم إدراك بعض أفراد القبائل لمفاهيم : التغيير،الثورة ،الجمهورية * قد دفع في اتجاه تعاون بعض القبائل مع الملكيين .

- **العامل الاقتصادي :** إذا كانت الحرب من أهم مصادر الإنتاج لدى جُل أفراد القبائل العربية ، حيث "...جعلوا أرزاقهم في رماحهم ..."(١) فإن التخلف الشديد لبعض قبائل شمال اليمن وجدب مناطقها ، قد جعل الحرب مورداً هاماً لها (٢) .

- **العامل السياسي :** إن مساندة بعض القبائل اليمنية للملكية ، ليس حباً لها أو دعماً "للبدر" المخلوع (٣) ، وإنما كراهية "للسلال" وأعوانه .

فغياب " العدل الجمهوري(٤) ، وأخطاء الجمهوريين(٥) ، وسوء معاملة الموظفين والعسكريين لبعض الزعامات القبلية ، ومحاولة إبعادها عن المشاركة في السلطة الجمهورية، قد دفعت بهـا إلى مناوأة الحكم الجمهوري وممثليه(٦) .

---

* يرى البعض أن من مؤشرات عدم وعي بعض رجال القبائل بالثورة والجمهورية : السخرية من اسم الجمهورية لأنها "مؤنثة" . وتصل المبالغة مداها عندما يروى أن بعض رجال القبائل قد دخلوا العاصمة صنعاء عقب قيام الثورة للتعرف على المرأة الجميلة المسماة "جمهورية". للتعرف على بعض هذه المؤشرات ، انظر : عبدالله البردوني ، الثقافة والثورة في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٩١ ، هاليداي ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(١) مقدمة ابن خلدون ، جزء٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١٥ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٣) تشير المعلومات أن القبائل اليمنية هي التي بدأت بمطاردة "البدر" وأنه قد حاول التمركز في مدينة "صعدة" لكنه طرد منها، واستقر في الأراضي السعودية ، انظر :
أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق ، ص ص ١٣٣ – ١٣٤، عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق، ص ١٤٩ .

(٤) يؤكد الشاعر اليمني عبد الله البردوني ، على غياب العدل الجمهوري ، ولا ملَكية القبائل اليمنية ، بقوله : "فلم تكن القبائل الملكيه ملكية كما وصفوها ، ولكن كانت تريد جمهورية عادلة ، حددت مطالبها في منتصف الستينيات بصفة العدل الجمهوري ... وبهذا تبين أن القبائل التي تسمت بالملكية غير رجعية" ، راجع :
البردوني، الثقافة والثورة في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٥) من أهم الأخطاء، كما يراها أحد الباحثين اليمنيين المعايشين للثورة ، "...القيام بالعدد الكبير من الإعدامات دون محاكمة ... وقد وجد البعض أنفسهم ينجرفون إلى صفوف الملكيين رغم إرادتهم، وربما للثأر لبعض أقاربهم ، أو خوفاً من أن تلحقهم موجة الإعدامات الهوجاء ..." لمزيد من التفاصيل ، انظر :
أحمد جابر عفيف ، الحركه الوطنية في اليمن ، دراسة ووثائق ، (دمشق : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

(٦) للوقوف تفصيلاً على أسباب مساندة بعض القبائل للملكيين ، انظر :
أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ – ١٤١ ، عبد الإله عبد الله، مرجع سابق ، ص ص ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٤٩ .

- **العامل الخارجي :** رغم الدور الريادي والتاريخي لمصر "عبد الناصر" في دعم ومساندة الثورة اليمنية ، وحماية نظامها الجمهوري الوليد *، فثمة عوامل ساعدت على قيام معارضة قبلية للثورة اليمنية وللوجود المصري على السواء ، منها :

- الآثار الجانبية للتدخل المصري، كالعمليات العسكرية، وشعور بعض القبائل بأنها عوملت بنوع من الغطرسة ، وعقدة التفوق(١) .
- اتباع بعض القادة العسكريين المصريين في اليمن لسياسة الترغيب والترهيب(٢)، والمحاولة المتعجلة لتهميش بعض الزعامات القبلية والسعي لإلغاء الوجود القبلي(٣)، بدلا من التعايش معا مرحلياً .
- عدم التفهم المصري للواقع اليمني عامة ، والواقع القبلي خاصة (٤) .

---

* يرى أحد اليمنيين المشاركين في الثورة والمعايشين لها، مقيماً الدعم المصري لليمن بقوله "فرغم ما وقع من بعض الأفراد من أخطاء، تعد أخطاء فردية فيكفي الشعب المصري فخراً أنه وقف إلى جانب اليمن لتثبيت النظام الجمهوري وللدفاع عن ثورته ، وأنه قدم من أجل ذلك الكثير من الشهداء والأموال والأسلحة والعتاد بسخاء نادر في التاريخ" ، راجع : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ص ١٣٥ .

(١) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الجانبية للتواجد المصري في اليمن ، وبعض التهم الموجهه إليه، انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٢ – ٣٢٣ ، أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ ، ٥٠٤ ، ؛ عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص١٨٢؛ مجموعة من المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧ – ١٩٨٢) ، ترجمة : محمد على البحر ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د . ط ، ١٩٩٠) ، ص١٦١.

(٢) يؤكد أمين هويدي هذه السياسة بقوله : "... أخذت مصر في استمالة القبائل اليمنية إليها ... عن طريق القيام بحملات تأديبية ضد القبائل المتمردة، وفي نفس الوقت استخدام سلاح المال لمحاولة جذبها والحصول على تأييدها". انظر : أمين هويدي ، حروب عبد الناصر ؛ مرجع سابق ، ص١٠٤.

(٣) يشير أمين هويدي إلى السعي المصري لإلغاء القبيلة اليمنية، بقوله : "ولم تكن هذه الاخطوات في سبيل إلغاء النظام القبلي من أساسه..." راجع : أمين هويدي ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٤) في هذا السياق ، نُقل عن المشير عبد الحكيم عامر ، عقب ٥ يونيو ١٩٦٧ وخروج القوات المصرية من اليمن ، عدم الإدراك المصري للواقع اليمني بقولة : "... فبعد سنوات من التجارب أدركنا أن حرب اليمن هي حرب بين القبائل وأننا قد دخلناها دون سابق معرفة بطبيعة الأرض وبتقاليد اليمنيين وأفكارهم" ، نقلاً عن : أدجار أو بالانس ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

المطلب الثانى : القبيلة وتكوين النخبـــة السيـاسية اثناء رئاسة السلال [1] (٦٢ - ١٩٦٧) :

مرت القبائل اليمنية ، إبان فترة الرئيس السلال بمرحلتين ، الأولى : مرحلة استرضاء القبيلة ، وإشراك بعض المشايخ فى تكوين النخبة السياسية .

والثانية : مرحلة استعداء القبيلة ، والسعى لتهميش دورها فى تجنيد النخبة السياسية .

اولاً : مرحلة استرضاء القبيلة :

نظراً لأهمية القبائل اليمنية جغرافيا وعسكرياً [٢]، ونتيجة لضعف المؤسسة العسكرية اليمنية إبان قيام الثورة، وغياب مؤسسات المجتمع المدنى، حرص، المصريون والرئيس السلال على إشراك بعض شيوخ القبائل فى النخبة السياسية. وكذا فى صنع السياسات العامة . ويمكن رصد أهم مؤشرات استرضاء القبيلة وتنامى دورها السياسى ، عقب قيام الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢م. فى الآتى :

---

(١) رغم أن المشير عبد الله السلال لم يكن ضمن "تنظيم الضباط الأحرار" ، إلا أنه اصبح أول رئيس للجمهورية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ ، وحتى قيام حركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ . والسلال هو ابن حداد ، ويقول عن نفسه أنه ينتمى لأسرة "متوسطة الحال" ، وحتى قيام الثورة كان يعمل قائداً للحرس الخاص "للبدر" الذى نصب نفسه إماماً جديداً لليمن عقب وفاة والده الإمام أحمد يحى حميد الدين بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٦٢ . وقد حكم "البدر" لمدة أسبوع . للتعرف على أسباب اختيار السلال زعيما للثورة ، وتولى رئاسة الجمهورية ، راجع :

البردونى، اليمن الجمهورى، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٧ – ٥٦٩ ؛ احمد الرحومى وآخرون، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥– ١٦٧ ، ١٩٨، وكذا حديث المشير السلال نفسه لصحيفة : الحرية (صنعاء)، (٢٦ / ٩ / ١٩٨٥) ، ص ٣ .

(٢) راجع المحددين الجغرافى والحربى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

١ – إنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني ، في ٣١ اكتوبر ١٩٦٢ ، وضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً. أوكلت إليهم مهمة حراسة الحدود مع السعودية . وقد احتل كل شيخ عضو في هذا المجلس مرتبة وزير، ويتقاضى ما يعادل مرتب الوزير [(١)]

٢ – إدخال ثلاثة عشر شيخاً قبلياً في عضوية مجلس الرئاسة اليمني، المُشكَّل في إبريل ١٩٦٣ ، والمكون من رئيس واثنين وثلاثين عضواً. حيث شكل المشايخ ما نسبته ٤١٪ من مجموع أعضاء هذا المجلس [(٢)] .

٣ – صدور قرار جمهوري بقانون ، بإنشاء مجالس شيوخ القبائل في ٢٦ إبريل ١٩٦٣ ، حيث ينشأ في كل قبيلة مجلس يسمى "مجلس شيوخ القبيلة" وفي كل لواء " مجلس شيوخ اللواء" ، ثم إنشاء " المجلس الأعلى لشيوخ القبائل " يكون مقره العاصمه صنعاء . وتتكون هذه المجالس جميعها عن طريق انتخابات دورية، سنوية ، (ما عدا عضوية مجلس شيوخ القبيلة فهي مدى الحياه) من بين مشايخ القبائل اليمنية ، على أساس النسبة العددية لكل قبيلة .

ويتقاضى أعضاء مجلس شيوخ القبيلة مرتبات سنوية، أما أعضاء مجالس شيوخ اللواء، وأعضاء المجلس الأعلى لشيوخ القبائل، فإنهم يتقاضون مرتبات شهرية . وقد مُنحت هذه المجالس القبلية صلاحيات دستورية عديدة [(٣)] .

---

(١) تنص المادة العاشرة من الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية اليمنية بتاريخ (٣١ / ١٠ / ١٩٦٢) ، على أنه "يتألف من شيوخ الضمان* مجلس الدفاع الأعلى ينظر في شئون أمن الدولة ، ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان في رتبة وزير للدولة، وفي أثناء عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ مهمة المحافظة على منطقته بصفته محافظا من قبل مجلس قيادة الثورة" ، للتعرف على النص الكامل للإعلان الدستورى ، راجع عبد الرحمن البيضاني ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٢ – ٤٥٤

* شيوخ الضمان : هم من كبار مشايخ اليمن ، توكل إليهم السلطة السياسية مهمة تحصيل الواجبات المالية من المزارعين مقابل عائد معين ، وتوريدها لخزينة الدولة .

(٢) للتعرف على أسماء هؤلاء الشيوخ ، راجع : على محمد العلفى ، أبراز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٣) لمزيد من التعرف على هذه المجالس القبلية وصلاحياتها ، راجع : الجمهورية العربية اليمنية ، الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، (٩ آيار/ مايو ١٩٦٣)، ص ص ٧ – ١٢ .

ثانياً : مرحلة استعداء القبيلة والسعى لتهميش دورها فى تجنيد النخبة السياسية :

لقد عاشت اليمن، عقب قيام الثورة أزمة على مستوى النظام السياسى ؛ فبعد مضي عام على إعلان الثورة اليمنية ، بدأت التناقضات تعلن عن نفسها لدى الجانب الجمهورى، حيث ظهر ما سمى بـ "اليمين واليسار الجمهوريين"*.

ويبدو أن الصراع الجمهورى – الجمهورى**، قد تمحور حول متغيرات ثلاثة : الصراع على السلطة، الحرب الأهلية ، وآثار الوجود المصرى فى اليمن.

ونظراً لحالة الاستقطاب التى وضعت فيها القبائل اليمنية، من جراء الحرب الأهلية والصراع الجمهورى – الجمهورى*** ونتيجة تنامى دورها العسكرى وأهميته، سعت القبائل إلى "تعظيم" مشاركتها السياسية والإسهام فى تجنيد النخبة السياسية.

---

* "اليسار الجمهورى " و "اليمين الجمهورى" مصطلحان استعملهما أحمد جابر عفيف وزير التربية والتعليم اليمنى الأسبق ، عبر مؤلفه "الحركةالوطنية فى اليمن" ويقصد باليسار الجمهورى : بعض الشباب اليمنى الثورى ، والمثقفين وصغار الضباط والعناصر الحزبية المنتمية إلى أحزاب : البعث ، وحركة القوميين العرب ، والماركسيين اليمنيين . اما "اليمين الجمهورى" فيقصد به : الشخصيات المتبقية من حركة الأحرار [كالزبيرى والنعمان والإريانى] ، وكبار الضباط والمشايخ ، وهذه الدراسة ستأخذ بهذين المفهومين ، بالمعنى المشار إليه آنفا. انظر :
أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٣ .

** وقد وسم "اليمين الجمهورى" ، بمافيه القبائل ، حكم الرئيس السلال ومناصريه بـ :
– الانفراد بالسلطة، وعدم قبول السلطة الحاكمة للنقد الذاتى .
– فرض أشخاص على الثورة اليمنية، وإبعاد قياداتها الحقيقيين . وتسلق الانتهازيين وضعاف النفوس إلى مراكز القيادة والتوجيه .
– انتشار ظاهرة الاعتقالات والإعدامات بالجمله دون محاكمة .
لمزيد من التفاصيل عن أسباب معارضة حكم السلال ، راجع :
أحمد جابر عفيف ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٠ ، ١٣٦ – ١٣٧ ، عبد العزيز المقالح ، "قراءة فى كتاب الدور المصرى فى اليمن" فى : ثورة ٢٦ سبتمبر (دراسات وشهادات للتاريخ) ، الجزء الأول ، (بيروت : دار العودة ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ، ص ص ١١٤ – ١١٥ ، عبد الإله عبد الله، مرجع سابق ، ص ص ٣١ – ٣٢ ، ٤٠ ، ٨٣ – ٨٧ .

*** من مظاهر الاستقطاب فى الجانب الجمهورى ، لجوء اليسار الجمهورى بما فيه السلال ، إلى القوات العربية المصريه في اليمن ، بينما لجأ اليمين الجمهورى إلى القبائل اليمنية .

وحيث إن "المـؤتمرات القبليــة" تعد مــن أهــم آليــات وقنـــوات التعبيــر عن المطــالب القبلية في اليمن ، فقد تداعت غالبية القبائل اليمنــية * يؤيدهــا "اليمين الجمهـــورى إلى عقد "مؤتمر عمران"[(١)] .

وبانعقاد مؤتمر عمران ، أعلنت مرحلة المواجهة والصدام بين القبائل اليمنية و"اليمين الجمهورى" من جانب ، والرئيس السلال والوجود المصرى من جانب آخر .

حيث سعى السلال والمصريون إلى استبعاد القبيلة اليمنية، سياسياً، وتهميش دورها في تكوين النخبة السياسية، ومن مؤشرات هذا الاستبعاد :

استبدال "المجلس الأعلى للدفاع الوطنى" المعين من شيوخ القبائل بمجلس جديد من دون شيوخ القبائل [(٢)] . وتجميد مجالس شيوخ القبائل [(٣)] ، ورفض بعض

---

* يرى على ناصر طريق ، وهو أحد المشايخ المشاركين فى مؤتمر عمران ، بأن عدد أفراد المؤتمر قد تجاوز العشرين ألفا. بينما يرى الشيخ / عبد الله حسن الدعيس، وهو أحد حضور المؤتمر أيضاً، بأن نسبة التمثيل القبلى فى هذا المؤتمر قد تعدت "٨٠٪" من نسبة الحضور . المصدر : على ناصر طريق ، مقابلة ، مرجع سابق ، عبد الله حسن الدعيس ، مقابلة شخصية مع الباحث في القاهرة ، بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٩٢ .

(١) عقد مؤتمر "عمران" بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٦٣ . وقد جاءت تسميته نسبةً إلى مكان عقده ، وهو مدينة "عمران" ، وهى أحدى المدن اليمنية التابعة ، قبلياً ، إلى قبائل حاشد ، وتقع شمال العاصمة صنعاء ، وقد كانت أهم مقررات مؤتمر عمران فى المجال الداخلى : إيقاف الحرب ، وتشكيل جيش شعبى ، وتحـويل مجلس الشيوخ إلى مجلس شـــورى (برلمان) ، وإيقاف المحاكمات العسكرية . أما فى المجال الخارجى ، فقد شكر المؤتمر الشعب المصرى الشقيق بزعامة الرئيس عبد الناصر . وندد المؤتمرون بالأعتداءات والمؤامرات السعودية والبريطانية . للوقوف تفصيلاً على مقررات هذا المؤتمر ، انظر :
عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦ – ١١٧؛ أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ص١٣١ – ١٣٩؛ العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٢) شكل هذا المجلس فى يناير ١٩٦٤ ، وسمي بـ"مجلس الأمن القومى" برئاسة رئيس الجمهورية ، وضم في عضويته وزير الداخلية والدفاع وقائد القوات العربية المصرية ونائبة . للتعرف على مهام هذا المجلس ، راجع :
مجموعة المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ – ١٤٧ ، عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ – ١٤١ .

(٣) أوبالانس ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ ، ١٨٦ .

مقررات "مؤتمر عمران" ، مثل تحويل مجلس شيوخ القبائل إلى مجلس شورى، وإنشاء جيش شعبى[(١)] ، وإلغاء مجلس الرئاسة الذى كان يعتمد على شيوخ القبائل[(٢)] .



(١) للتعرف على الموقف المصرى من القبائل اليمنية عموماً ، ومن المؤتمرات القبلية خصوصاً ، انظر :
عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، ١٤٥ ، ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٣ .

جدول رقم (١)

يبين التمثيل القبلى في (النخبة الحاكمه) قمة السلطة التنفيذية في اليمن ، أثناء فترة حكم السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٧)[(١)]

الاصل الاجتماعي / المجلس الرئاسي	شيوخ القبائل		آخـــرون*		المجموع		تاريخ تشكيل المجلس	ملاحظـــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
مجلس قيادة الثورة " الأول"	لايوجد	لايوجد	٣	١٠٠	٣	١٠٠	١٩٦٢/٩/٢٦	جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة عسكريون من «تنظيم الضباط الأحرار» .
مجلس قيادة الثورة	لايوجد	لا يوجد	٩	١٠٠	٩	١٠٠	١٩٦٢/٩/٢٧	جميع الأعضاء عسكريون من تنظيم الضباط الأحرار باستثناء الرئيس السلال .
مجلس قيادة الثورة	١	٦	١٧	٩٤	١٨	١٠٠	١٩٦٢/١٠/٣١	أول مجلس يضم مدنيين إلى جانب العسكريين .
مجلس الرئاسة	١٣	٤١	١٩	٥٩	٣٢	١٠٠	١٩٦٣/٤/١٧	تم تشكيل أول لجنة لشئون القبائل ، ضمت في عضويتها اربعة مشايخ من مجموعة أعضائها الستة .
المجلس الجمهوري	١	٣٣	٢	٦٧	٣	١٠٠	١٩٦٥/٥/١٢	تم إلغاء المجلس الجمهوري في ١٩٦٦/٨/١٣ ، وإقالة الحكومة "السابقة"، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة المشير السلال .
المجموع الكلي	١٥	٢٣	٥٠	٧٧	٦٥	١٠٠		

(١) مصدر البيانات : ركّب الباحث الجدول بالرجوع إلى المراجع التالية :
على محمد العلفي ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ ، ٣٦ - ٣٧ ، العلفي ، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ١٧، ٢١ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، عبد الإله عبد الله ؛ مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

* لم نقم بتصنيف بقية الفئات الاجتماعية الأخرى ، لعدم وضوح البيانات أو اكتمالها لبقية الفئات .

ملاحظات على الجدول السابق (رقم ١)

- يبين الجدول أن التمثيل القبلي في مجلس قيادة الثورة الأول والثاني قد كان غائباً . وربما يعود هذا الغياب القبلي إلى ، رؤية تنظيم الضباط الأحرار لدوره السياسي ، ومشروعية : احتكاره وحده قمة السلطة السياسية ؛ باعتباره المخطط لقيام الثورة ومفجرها .

- يلاحظ أن أول تمثيل قبلي قد ظهر في مجلس قيادة الثورة الثالث، وهو أول مجلس يضم مدنيين إلى جانب العسكريين .. ورغم تدني نسبة التمثيل القبلي (٦٪) ، إلا أن صدور قرار جمهوري، في نفس تاريخ تشكيل هذا المجلس (٣١ / ١٠ / ١٩٦٢)، بإنشاء "المجلس الأعلى للدفاع الوطني " من مشايخ القبائل ، يعد مؤشراً على بدء المشاركة القبلية في تجنيد النخبة السياسية .

- يُظهِر الجدول أن التمثيل القبلي قد بلغ مداه في مجلس الرئاسة المُشكل بتاريخ (١٧ / ٤ / ١٩٦٣) . حيث ضم هذا المجلس في عضويته ثلاثة عشر شيخاً ، وبنسبة (٤١٪) من مجموع الأعضاء . ويبدو أن ارتفاع نسبة التمثيل القبلي في هذا المجلس يعود إلى استمرار الحرب الأهلية اليمنية ، وتنامي الدور العسكري للقبائل اليمنية ، وحاجة السلطة السياسية لهذا الدور .

جدول رقم (٢)

يوضح التمثيل القبلى فى الوزارات اليمنية المتعاقبة للفترة من (١٩٦٢ - ١٩٦٧)[١]

الاصل الاجتماعى / مجلس الوزراء "الحكومة"	شيوخ القبائل		آخـــرون		المجموع		تاريخ تشكيل الحكومة	ملاحظــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
حكومة عبد الله السلال (الحكومة الاولى)	٢	١٠	١٨	٩٠	٢٠	١٠٠	١٩٦٢/٩/٢٧	
حكومة عبد الله السلال (الثانية)	٢	٩	٢١	٩١	٢٣	١٠٠	١٩٦٢/١٠/٣١	
حكومة العميد عبد اللطيف ضيف الله	١	٨	١٢	٩٢	١٣	١٠٠	١٩٦٣/٤/٢٥	تم تشكيل أول وزارة لشئون القبائل
حكومة اللواء حسن العمرى	١	٥	١٨	٩٥	١٩	١٠٠	١٩٦٤/٢/١٠	
حكومة اللواء حمود الجائفى	٦	٢٣	٢٠	٧٧	٢٦	١٠٠	١٩٦٤/٥/٣	للمرة الأولى يتولى الشيخ عبدالله الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد أول منصب رسمى كوزير للداخلية
حكومة اللواء حسن العمرى	٧	٤١	١٠	٥٩	١٧	١٠٠	١٩٦٥/١/٦	
حكومة احمد محمد نعمان	٢	١١	١٦	٨٩	١٨	١٠٠	١٩٦٥/٤/٢٠	
حكومة اللواء حسن العمرى	١	٥	١٨	٩٥	١٩	١٠٠	١٩٦٥/٧/٢٠	
حكومة اللواء جسن العمرى	٢	١٠	١٨	٩٠	٢٠	١٠٠	١٩٦٦/٤/١٦	
حكومة المشير عبد الله السلال	لايـــوجـــد		١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٩٦٦/٦/١٨	
حكومة المشير عبد الله السلال	١	٧	١٣	٩٣	١٤	١٠٠	١٩٦٧/١٠/١٢	
المجموع الكلى	٢٥	١٢	١٧٧	٨٨	٢٠٢	١٠٠		

(١) المصدر : تم تركيب الجدول اعتمادا على :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ - ٩٢ ، ٩٤ - ٩٥ ، ٩٩ - ١٠٠ ، ١٠٤ - ١١٩ ؛ عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ ، ١٤٦ - ١٤٧ ، الثورة (صنعاء) ، (١٩٦٥/١/٨) ، ص ١ .

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٢) الآتى :

١ – تزايد نسبة تمثيل القبائل (٢٣ ٪) منذ حكومة الجائفى ، المُشكّلة فى ٣/٥/١٩٦٤. وقد وصل التمثيل القبلى إلى أعلى نسبة له (٤١٪) فى حكومة العمرى، والمعينة بتاريخ ١٩٦٥/١/٦، ويبدو أن تحسن التمثيل القبلى فى حكومة (الجائفى) ، وتزايده فى حكومة (العمرى) ، يرجع إلى بدء التوجه السياسى المصرى فى اليمن نحو إيجاد تسوية سياسية للأزمة اليمنية ، مما أوجب قيام حكومة يمنية قوية، تتسم بالتمثيل الواسع لكل فئات الجمهوريين (بما فيهم شيوخ القبائل)؛ بهدف الحد من الآثار السلبية لاستمرار المعارضة القبلية المستمرة ، وتقوية الموقف التفاوضى للجانب المصرى مستقبلاً [١] .

٢ – تدنى التمثيل القبلى فى الحكومات اليمنية المتعاقبة ، بدءاً من حكومة أحمد محمد نعمان، وحتى آخر حكومة للسلال، التى انعدم فيها الوجود القبلى. وربما يُعزى انخفاض التمثيل القبلى فى هذه الفترة إلى :

أ – إصرار القبائل واليمين الجمهورى على تنفيذ مطالب لم تلقَ قبولاً من القيادات المصرية [٢] .

---

(١) للتعرف على العلاقة الارتباطية ، بين زيارات القيادات العربية المصرية والتعديل فى المناصب السياسية اليمنية ، فى الفترة موضع التحليل ، انظر :

أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٢ – ٣٣٦ وللوقوف على جهود التسوية السلمية ، المصرية – السعودية ، للأزمة اليمنية ، راجع :أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق ، ص ص ٣٤٢–٣٥٤ .

(٢) عقدت القبائل ، يناصرها "اليمين الجمهورى" مؤتمراً فى الفترة من ٢ – ٥ مايو ١٩٦٥ ، وقدسمى بـ "مؤتمر خَمِر" للسلام ، ومن أهم مطالبه : تعديل الدستور ، وإنشاء مجلس جمهورى، وتأليف مجلس شورى ، وإعلان قيام تنظيم شعبى ، وتكوين جيش وطنى قوى ، وتأليف مجلس دفاع وطنى ، وتشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب. للتعرف تفصيلاً على قرارات مؤتمر"خَمِر" للسلام ، راجع : عبد الملك الطيب ، التاريخ يتكلم ، (بدون مكان نشر ، ط١ ، ١٩٩١) ، ص ص ٣٠٥ – ٣٠٩ .

ب – اشتداد حدة الصراع على السلطة لدى الجانب الجمهوري، وانحياز السياسة المصرية، بشكل مطلق لجماعة السلال،وكذا اتباع القيادة المصرية في اليمن لسياسة المجابهة والصدام[١] تجاه النزوع القبلي المستمر نحو "يمننة القضية اليمنية" .

جـ – قيام معارضة قبلية للتوجة (المصرى – السعودى) لحل الأزمة اليمنية[٢].

وهكذا يمكن التأكيد على ملاحظتين عامتين ، بالنسبة للتمثيل القبلى فى مجالس الرئاسة ، والحكومات اليمنية المتعاقبة .

الأولى :إن تكوين "النخبة الحاكمة" فى هذه الفترة (٦٢–١٩٦٧) قد اتسمت بعدم الاستقرار[٣].

الثانية : إن "النخبة الحاكمة" اليمنية ، قد خضعت في تكوينها وممارساتها لمهامها لتأثير المتغير الخارجي ، ممثلاً فى الوجود المصرى[٤] .

---

(١) من مؤشرات هذه السياسة : إعدام احد شيوخ القبائل ، واعتقال بعض المشايخ فى صنعاء ، إضافة إلى احتجـــاز حوالى "خمسين" شيخاً قبلياً فى القاهرة بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٦٥ . للوقوف على أبعاد الصراع بين "اليمن الجمهورى" والقبائل من جهة ، والسلال والتواجد المصرى من جهة أخرى ، راجع :
أحمد يوسف أحمد،الدورالمصرى فى اليمن ،مرجع سابق ، ص ص ٣٥٨ –٣٦٢ ، ٤٤٩–٤٦٠ ، وعبدالملك الطيب، مرجع سابق ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦ ، أوبالانس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٨ –٢٧١ ، عبد الإله عبد الله ،مرجع سابـــق ، ص ص ١٨٦– ١٨٧ ؛ عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٢) للتعرف تفصيلاً على الموقف القبلى ، الرافض لهذا التوجه انظر :
رسالة الشيخ عبد الله الأحمر الموجهة للقيادة العربية المصرية ، فى : عبد الملك الطيب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٦ – ٣٢٨ ، إضافة إلى أن بعض المقابلات التى أجراها صاحب هذه الدراسة مع بعض شيوخ القبائل ، قد أكدت هذا الموقف القبلى .
ومن هؤلاء المشايخ : على ناصر طريق ، مرجع سابق ، عبد الله حسن الدعيس ، مرجع سابق.

(٣) حيث يشير الجدول رقم (٢) المبُين لعدد الحكومات إبان فترة الرئيس السلال إلى ظاهرة عدم الاستقرار السيـاسى عامة ، والحكومي على وجه الخصوص ؛ فقد شكلت إحدى عشرة حكومة ، بمعدل حكومة كل سته شهور تقريباً . كما أن عمر إحدى الحكومات لم يتجاوز الشهر تقريباً (تم تشكيل حكومة السلال الأولى فى ٢٧ / ٩ / ١٩٦٢) ، والثانية فى ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢) .

(٤) للوقوف تفصيلاً على مؤشرات التدخل السياسى المصرى فى تكوين النخبة السياسية اليمنية ، راجع :
أحمد يوسف أحمد ، الـــدور المصـرى فى اليمـــن ، مرجع ســابـــق ، ص ص ١٩٣ – ٢٠٦، ٣٣٢ – ٣٣٦ ، ٣٥٨ – ٣٦٢ ، ٤٥٠ – ٤٥٩ ؛ عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ٤١ ، ١٤١– ١٤٥ .

المبحث الثاني : مرحلة المصالحة الوطنية وتنامي دور القبيلة (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

المطلب الأول : المصالحة الوطنية :

شهدت اليمن في الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ ، قيام انقلاب سلمى أو ما عرف بـ "حركة الخامس من نوفمبر التصحيحية" (١) .

حيث أقيل المشير عبد الله السلال من مناصبه السياسية والعسكرية، وشُكل "مجلس جمهوري" برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني* ، وعضوية الشيخ محمد على عثمان والفريق حسن العمرى** كما شكلت حكومة جديدة برئاسة محسن العيني .

---

(١) نص بيان المجلس الجمهوري الموجه إلى الشعب اليمني ، إن من أهداف و "... مبادئ حركة الخامس من نوفمبر البيضاء ...لم الشمل وتوحيد للصف وتبادل للحوار بواسطة لجنة المصالحة الوطنية ..."واستطرد البيان قائلاً : "لقد شاءت الظروف أن يصبح أمامنا واجبات أكثر، ولكنها لم تشأ إلا الحق، ولم تجئ إلا بالتصحيح..." للتعرف تفصيلاً على بيان حركة نوفمبر وتوجهاتها ، انظر نص البيان في : العلفي ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ،ص ص ٣٠٣- ٣٠٦ .

* ينتمي "القاضي" عبد الرحمن الإرياني اجتماعيا إلى شريحة "القضاة" . ويدل لقب القضاة في اليمن على فئة المتعلمين من القحطانيين ، تحمل مؤهلاً في علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية وآدابها . و"القاضي" كل فقيه غير هاشمي سواء مارس القضاء الشرعي أم لا . وقد اطلق على القاضي عبد الرحمن الإرياني لقب"الشهيد الحي" ؛ لخلاصه من محاولتي إعدام في عهد الأمام أحمد ، عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .
وقد تولى الإرياني عدة مناصب سياسية بعد الثورة ، آخرها عضو المجلس الجمهوري حتى سبتمبر ١٩٦٦ . راجع : البردوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ص٥٨٠، ٥٨٢ – ٥٨٤ ، ٥٨٩ . وللوقوف على ترجمة تفصيلية لحياة الإرياني ، انظر الثورة (صنعاء) ، (٩ /٤ /١٩٧١) ، ص ٤ .

** هناك من يرى أن المجلس الجمهوري شكل في البداية من ثلاثة أشخاص هم : القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ محمد علي عثمان، والشيخ أحمد محمد نعمان ، أما الفريق حسن العمري فقد كان خارج اليمن، بينما يري البردوني أن المجلس الجمهوري تكون من اربعة أشخاص هم : الإرياني ، ومحمد على عثمان ، واحمد محمد نعمان، والفريق حسن العمرى . لكن الشيئ المؤكد أن المجلس الجمهورى شكل من أشخاص ثلاثة هم الارياني ومحمد على عثمان، والعمرى ، بينما تولى فيما بعد أحمد محمد نعمان رئاسة الحكومة انظر ، وقارن : يحي مصلح في : شهادات للتاريخ ، الكتاب الثاني ، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ط١، ١٩٩٢) ، ص ص ٣٦ – ٣٨ البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، وعقيف ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

وقد سعت حركة (انقلاب) ٥ نوفمبر ١٩٦٧ إلى تحقيق المصالحة الوطنية [١]

ومما ساعد على قيام المصالحة الوطنية فى اليمن :

- اتفاق مصر والسعودية على ضرورة حل المشكلة اليمنية سلمياً [٢] .

- سيطرة "اليمين الجمهورى" على السلطة السياسية، وسعية لتطبيق نهجه التصالحى على المستويين الداخلى والخارجى[٣] .

---

(١) أعلنت الحكومة الجديدة فى بيانها السياسى الأول أنه "سيتم تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطنى تتولى الاتصال بكافة القبائل للتوصل إلى تفاهم أخوى تام يؤدى إلى إقرار السلام والوئام ووحدة الكلمة..." للتعرف على التوجهات الداخلية والخارجية لأول حكومة"نوفمبرية"، راجع بيانها الأول فى: العلفى، نصوص يمانية ، مرجع سابق، ص ص٣٠٩- ٣١٤ .

(٢) استند الاتفاق المصرى – السعودى إلى ما عُرف باتفاقيتى "جده" و"الخرطوم" .فقد نصت اتفاقية جدة ، المعلـــنة فى ٢٤ / ٨ /١٩٦٥ على مقرارت عدة منها: التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمنى بخد مة آماله الكبيرة ، وتوفير جو السلام فى اليمن . وإيقاف السعودية لكافة المساعدات العسكرية للملكيين ، ومنع استخدام الأراضى السعودية للعمل ضد اليمن ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها العسكرية من اليمن (وقد اكتمل انسحاب القوات المصرية من اليمن بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٦٧ وإيقاف الاشتباكات العسكريه في اليمن، وتشكيل لجنة سلام مشتركة من الجانبين.

أما اتفاقية "الخرطوم" المؤرخة فى ٢ / ٨ / ١٩٦٧ ، فقد تضمنت [تسوية الخلاف المصرى – السعودى ، وإنهاء الحرب فى اليمن! عن طريق إحياء اتفاقية "جدة" .

للوقوف تفصيلاً على مقرارت هاتين الاتفاقيتين ، انظر ، العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٨ – ١٥٠ ، ١٦٣ .

(٣) تعود محاولات "اليمين الجمهورى" ، بما فيه بعض القبائل اليمنية ، لإنها الحرب الأهلية اليمنية وتحقيق المصالحة مع الجيران إلى عام ١٩٦٥ . حيث عُقِد فى الفترة من ٢ – ٥ /١٩٦٥/٥ما عرف بـ "مؤتمر خَمِرْ "للسلام برئاسة القاضى عبد الرحمن الإريانى. وكان من مقررات هذا المؤتمر :

« تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطنى تتولى الاتصال ببقية القبائل المغرر بها؛ بهدف إقرار السلام والوئام ووحدة الكلمة ، والعمل بمختلف السبل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام . والسعى لإيقاف حالة التوتر فى العلاقات مع الجيران" . يلاحظ أن بعض هذه المقررات قد وردت حرفيا ضمن أول بيان سياسى لحكومة الخامس من نوفمبر . للتعرف على نصوص مقررات مؤتمر خمر للسلام ، انظر : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩ – ٣٥٣ .

– فشل الملكيين وأنصارهم ، فى القضاء على النظام الجمهورى ، وعجزهم عن حسم الصراع عسكريا لصالحهم[1] ، وقد اكتملت المصالحة الوطنية بين اليمنيين ، وتم ترسيخ وتثبيت النظام الجمهورى فى مارس١٩٧٠م .

المطلب الثانى : القبيلة وتكوين النخبة السياسية إبَّان رئاسة الإريانى :

اولاً : التمثيل القبلى فى السلطة التشريعية :

ا – المجلس الوطنى :

رغم أن المجلس الوطني المؤقت قد شُكل بطريقة "التعيين" * من قبل رئيس المجلس الجمهورى ، إلا أنه يُعد أول مجلس تشريعي نقل النصوص الدستورية المعلنة إلى مجال التطبيق الفعلى [2] .

---

(١) بالرغم من الاتفاق المصرى – السعودى على الحل السلمى للمشكلة اليمنية ، الا أن الملكيين ومسانديهم حاولوا إسقاط النظام الجمهورى ، منتهزين فرصة انسحاب القوات العربية المصرية من اليمن . ورغم وصول الملكيين وأعوانهم إلى مشارف العاصمة "صنعاء" إلا أن الشعب اليمنى، بجميع فئاته ، استمات فى حماية نظامه الجمهورى والدفاع عن عاصمته . وقد سطر تحت شعار "الجمهورية أو الموت" ما عرف بملحمة "حصار السبعين" والتى امتدت من ٨ نوفمبر ١٩٦٧ إلى ١٨ فبراير ١٩٦٨ . للوقوف تفصيلاً على المقاومة الشعبية اليمنية، ودحرها لفلول الملكيين وأنصارهم ، انظر :
مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الأول ، (دمشق : دار الفكر للطباعة و التوزيع والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩) ، وأيضاً : حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، فى أماكن متفرقه من الكتاب.

* لقد تم تشكيل "المجلس الوطنى المؤقت" بطريقة "التعيين" ولم يكن منتخباً بشكل مباشر من الشعب . وقد عرف الواقع السياسى اليمنى فكرة "تعيين" بعض المجالس التشريعية ، فيما بعد (مثل تعيين جميع أعضاء مجلس الشعب التأسيسى فى ٦/ ٢ /١٩٧٨ . وكذا تحديد نسب معينة للسلطة السياسية تقوم عادة "بتعيينها" إلى جانب بقية اعضاء المجالس النيابية المنتخبة) ، ويبدو أن فكرة "التعيين" مرتبطة ، أصلا ، بدرجة التطور السياسى التى يمر فيها المجتمع اليمنى ، وبطبيعة ثقافته السياسية السائدة ، وأعرافه وتقاليده الاجتماعية المرعية .

(٢) رغم كثرة النصوص والإعلانات الدستورية المتعاقبة ، منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ . وطرح فكرة إقامة مجالس نيابية (كالنص المتضمن تشكيل مجلس شورى فى دستور عام ١٩٦٤)، إلا أن المتغيرات السياسية والعسكرية التى شهدتها اليمن . إبان الستينيات قد حالت دون قيام أى مجلس تشريعى ، إلى أن شكل المجلس الوطنى ليكون أول سلطة تشريعية فى اليمن . للتعرف على النصوص والإعلانات الدستورية المتعاقبة منذ قيام الثورة وحتى قيام المجلس الوطنى، انظر: مطهر العزي ، التطور الدستوري فى الجمهورية العربية اليمنية ، (دمشق: مطبعة الكاتب العربى ، د . ط ، ١٩٨٥) ، مرجع سابق ، ص ص١٦٥– ١٦٧ ،١٨٢ ، ١٨٦–١٩٤ ، ٢١١ –٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢–٢٥٧ .

وقد حُددت أهم صلاحيات المجلس الوطني في : وضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ، وقانون الانتخابات لمجلس الشورى ، وحق اقتراح مشاريع القوانين وإقرارها. وقبول استقالة المجلس الجمهوري، واختيار مجلس جديد . ومراقبة الحكومة وحق حجب الثقة عنها(١) .

٢ - مجلس الشورى :

شُكِل مجلس الشورى وفقاً للدستور الدائم المعلن في الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٠ . فقد نصت المادة ٤٦ منه أن "يتألف مجلس الشورى من ١٥٩ عضواً منتخبين انتخاباً حراً ديمقراطياً ويحدد قانون الانتخابات شروط وطريقة اكتساب العضوية ، ولرئيس المجلس الجمهوري أن يعين عشرين بالمائة (٢٠٪) من عدد الأعضاء"" (٢) .

وقد مُنح مجلس الشورى مهامَّ واختصاصات متعددة ، فمجلس الشورى هو الهيئة التشريعية العليا للدولة (٣) ، ويقوم بانتخاب أعضاء المجلس الجمهوري (٤) ، ومراقبة السلطة التنفيذية (٥)، ومنح الثقة للحكومة (٦)، وحجبها عنها (٧)، كما أن من حق المجلس إقرار الميزانية العامة للدولة (٨) .

(١) لمزيد من التفاصيل حول مهام وصلاحيات المجلس الوطني، راجع : مطهر العزي ، المرجع السابق ص ٢٦٢ ، العلفي ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ - ١٧٤ .

(٢) راجع المادة ٤٦ من دستور عام ١٩٧٠ الصادر عن : المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء (صنعاء) .

(٣) المادة ٤٤ من دستور عام ١٩٧٠ ، المرجع السابق .

(٤) راجع المادة ٧٦ من الدستور ، المرجع السابق .

(٥) المادة ٤٥ من الدستور .

(٦) المادة ٦٣ ، المرجع السابق .

(٧) المادة ٦٥ ، المرجع نفسه .

(٨) انظر المادتين ١١٨ ، ١٢٠ من الدستور ، المرجع السابق نفسه .

ورغم أن مجلس الشورى قد انتخب بطريقة غير مباشرة، إلا أن من أهم دلالاته السياسية، أنه يُعد أول مجلس نيابي منتخب في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر.

وفى هذا السياق يمكن توضيح التمثيل القبلى فى السلطة التشريعية من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

يبين التمثيل القبلى فى السلطة التشريعية فى اليمن إبان فترة حكم عبد الرحمن الإريانى (١٩٦٧ – ١٩٧٤)

الأصل الاجتماعي / المجلس التشريعي	شيوخ القبائل*		آخـــرون		المجموع		تاريخ تشكيل المجلس	ملاحظـــــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
المجلس الوطنى المؤقت	٣٤	٥٤	٢٩	٤٦	٦٣	١٠٠	مارس ١٩٦٩	شكل رئيس المجلس الجمهورى المجلس الوطنى من ٤٥ عضوا ، عن طريق "التعيين" فى مارس ١٩٦٩ . ثم عين ١٢ عضوا بقرار جمهورى بتاريخ ٢٣مايو ١٩٧٠ . وفى ٢١ مايو ١٩٧٠ تم تعيين ٦ أعضاء آخرين في المجلس الوطني، وقد انتخب المجلس الوطني الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر "شيخ مشايخ حاشد" رئيسا له في أولى جلساته بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٦
مجلس الشورى	٩٣	٥٨	٦٦	٤٢	١٥٩	١٠٠	١٩٧١/٢/٢٥	بدأت انتخابات مجلس الشورى** ، كأول مجلس برلماني منتخب بطريقة غير مباشرة*** فى ١٩٧١/٢/٢٥ وتم افتتاح أول جلسة بتاريخ ١٩٧١/٤/١٩ وقد انتخب فى الجلسة ذاتها ، الشيخ عبد الله ابن حسين الأحمر رئيسا للمجلس .
المجموع الكلى	١٢٧	٥٧	٩٥	٤٣	٢٢٢	١٠٠		

(١) المصدر : تم تركيب الجدول اعتماداً على :

العلفي : أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠ ، ١٢٧، الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد الثالث ، (١٩٧٠/٧/٣٠) ، ص٢، الثورة (صنعاء) (١٩٧١/٤/١٢)، ص ص ٢ ، ٤، الثـــورة (صنعاء) ، (١٩٧١/٢/٢٤) ، ص١ ، الثورة (صنعاء) (١٩٧١/٢/٢٥) ، ص٢ ، الثورة (صنعاء) ، (١٩٧١/٤/٢٠) ، ص١ .

* تم معرفة أسماء شيوخ القبائل بمساعدة الشيخ / عبد الله حسن الدعيس ، (مقابلة) ، مرجع سابق .

** تألف مجلس الشورى من (١٥٩) عضواً ، انتخب منهم مائة وثمانية وعشرون عضواً ، وعين رئيس المجلس الجمهوري واحداً وثلاثين عضواً ؛ لأن الدستور منح رئيس المجلس الجمهورى حق تعيين (٢٠٪) من مجموع أعضاء المجلس.

*** أخذ النظام الانتخابي في اليمن بطريقة الانتخاب غير المباشر . حيث نص القرار الجمهوري بالقانون رقم(١) لسنة ١٩٧١ على الأخذ بأسلوب الانتخاب على ثلاث درجات، كالتالي : يجتمع المواطنون في القرية وينتخبون ممثلاً عنهم . ثم يجتمع ممثلوا «العزلة» لانتخاب ممثل عنهم . وأخيراً يجتمع ممثلو العزل في مركز «الناحية» وينتخبون ممثلاً عن الناحية . للوقوف تفصيلاً على كيفية انتخاب أعضاء مجلس الشورى ، انظر :

ـ مطهر محمد العزي ،مرجع سابق ، ص ص٣١١ ـ ٣١٢ .

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٣) ما يلى :

- ارتفاع نسبة التمثيل القبلى فى كلا المجلسين النيابيين (الوطنى والشورى) لتشكل ما نسبتــه (٥٤٪ ، ٥٨٪) على الترتيب ، فقد احتل المشايخ (٣٤)مقعداً فى المجلس الوطنى من مجموع أعضاء المجلس البالغ (٦٣) عضواً، أما مجلس الشورى فقد ضم (٩٣) شيخاً من مجموع (١٥٩) عضوا .

- سيطرة شيوخ القبائل على رئاسة المجلسين التشريعيين . حيث انتخب الشيخ / عبد الله بن حسين الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد ، لرئاسة كلا المجلسين الوطنى والشورى ، على الترتيب .

- يلاحظ أنه رغم اختلاف طريقة تكوين المجلسين ، فالمجلس الوطنى شُكل بالتعيين . بينما تم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة غير مباشرة إلا أن نسبة التمثيل القبلى متقاربة (٥٤٪ ، ٥٨٪) فى كلا المجلسين (المعين والمنتخب) ، وهذا قد يشير إلى أن الواقع السياسى اليمنى ، على المستويين الرسمى والشعبى ، مازال يعترف ويتأثر بالنفوذ السياسى والاجتماعى للقبيلة اليمنية .

ثانياً : التمثيل القبلى فى السلطة التنفيذية فى عهد الرئيس الإريانى :

ا - التمثيل القبلى فى السلطة التنفيذية فى عهد الرئيس الإريانى :

جاء تشكيل المجلس الجمهورى تنفيذاً لمطالب معارضى حكم الرئيس السلال الذين نادوا بضرورة قيام حكم جماعى عن طريق إنشاء مجلس للجمهورية وآخر للشورى ، وكذا تشكيل محكمة عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب (١) .

ويمكن التعرف على التمثيل القبلى فى المجلس الجمهورى من خلال الجدول التالى :

(١) وردت هذه المطالب ضمن مقررات ما عُرف بمؤتمر "خَمِر" بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٥ ، حيث أكد المؤتمرون على "...المطالب الأساسية التى يجب أن تقوم الدولة على أساسها :
١ - تعديل الدستور .
٢ - إقامة مجلس جمهورى .
٣ - تأليف مجلس شورى ... . للتعرف على بقية مقررات مؤتمر خمر للسلام ، راجع : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٣ .

جدول رقم (٤)

بين التمثيل القبلى في قمة السلطة التنفيذية في اليمن خلال الفترة من (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

الأصل الاجتماعي / المجلس الجمهوري	شيوخ القبائل		أخـــرون		المجموع		تاريخ تشكيل الحكومة	ملاحظـــــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
المجلس الجمهوري «الاول»	٢	٦٧	١	٣٣	٣	١٠٠	١٩٦٧/١١/٥	ترأس المجلس الجمهورى القاضى عبد الرحمن الإريانى .
المجلس الجمهورى "الثانى"	١	٣٣	٢	٦٧	٣	١٠٠	١٩٦٧/١١/٢٣	استقال الشيخ أحمد محمد نعمان من عضوية المجلس الجمهورى لأسباب سياسية، واستبدل بالفريق العمرى .
المجلس الجمهورى " الثالث"	١	٣٣	٢	٦٧	٣	١٠٠	١٩٦٨/٣/١٧	قدم اعضاء المجلس الجمهورى استقالتهم إلى المجلس الوطنى بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧ . وقام المجلس الوطنى فى نفس التاريخ بانتخاب القاضى عبد الرحمن الإريانى• رئيسا للمجلس الجمهورى وعضوية كل من الشيخ محمد على عثمان والفريق حسن العمرى .
المجلس الجمهورى " الرابع"	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	١٠٠	مارس ١٩٧٠	بعد إجراء المصالحة بين الجمهوريين والملكيين فى مارس ١٩٧٠ أصبح السيد احمد محمد الشامى وزير خارجية الملكيين الأسبق عضوا فى المجلس الجمهورى .
المجلس الجمهورى " الخامس"	١	٣٣	٢	٦٧	٣	١٠٠	سبتمبر ١٩٧١	تم إقصاء الفريق حسن العمرى من عضوية المجلس الجمهورى . ومن بقية المناصب الرسمية فى سبتمبر ١٩٧١ . كما تم استبعاد احمد محمد الشامى ، وتعيينه سفيرا لليمن فى الخارج .
المجلس الجمهورى" السادس"	١	٣٣	٢	٦٧	٣	١٠٠	١٩٧٢/٦/١٢	تم انتخاب القاضى عبد الله الحجرى بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢ عضوا بالمجلس الجمهورى من قبل مجلس الشورى .
المجلس الجمهورى " السابع"	لايـــــوجـــــد		٢	١٠٠	٢	١٠٠	١٩٧٣/٥/٣٠	اغتيل الشيخ محمد على عثمان ، عضو المجلس الجمهـورى بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٧٣ .

(١) مصدر البيانات الواردة في الجدول ، مستقاه من :

البرنونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٢ ، ٥٨٤ - ٥٨٥ . العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥- ٢٦ ، ٢٩ - ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥، ٣٧ : حصار صنعاء (شهادات للتاريخ) . الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ . الثورة (صنعاء) ، (١٩٧١/٤/١٧) ، ص ١ .

• ترأس القاضى عبد الرحمن الإريانى المجلس الجمهورى من عام ٦٧ - ١٩٧٤ ؛ لأن المجلس الوطنى ثم مجلس الشورى من بعده كانا يصوتان على استمرار رئاسته في نهاية كل دورة .

يلاحظ على الجدول السابق (رقم٤) مايلى :

- أن القاضى عبد الرحمن الإريانى قد شغل منصب رئيس المجلس الجمهورى طوال فترة وجود المجلس الجمهورى فى السلطة ؛ حيث كانت السلطة التشريعية (المجلس الوطنى ومجلس الشورى) تصوت لصالح بقاء الإريانى رئيساً للمجلس الجمهورى * ، ومن الدلالات السياسية لتسنم الإريانى رئاسة المجلس الجمهورى من الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ ، وجود مؤازرة قبلية للرئيس الإريانى ، خاصة وأن السلطة الدستورية ** لبقاء أو إبعاد الإريانى من المجلس الجمهورى مودعة بيد السلطة التشريعية التى يسيطر عليها زعماء القبائل .

- رغم وجود التمثيل القبلى المباشر فى المجلس الجمهورى ، حيث شغل الشيخ محمد على عثمان عضوية المجلس من ٥ / ١١ / ١٩٦٧، وحتى اغتياله فى ٣٠ / ٥ / ١٩٧٣ ، إلا أنه يمكن استنتاج وجود نفوذ قبلى غير مباشر فى هذا المجلس

فوصول شخصيات مؤيدة للقبائل ، أو غير معادية لها بالضرورة فى المجلس الجمهورى أمر مفترض ، قد يعززه تعاظم النفوذ القبلى فى الواقع السياسى اليمنى عامة ، وفى السلطة التشريعية على وجه الخصوص .

٢ - التمثيل القبلى فى حكومات العهد الإريانى المتعاقبة :

إذا كانت اليمن المعاصرة قد عرفت ظاهرة عدم الاستقرار السياسى عامة ، والحكومى على وجه الخصوص (١) ، منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ وطوال فترة

---

* أشارت المادة (٧٨) من دستور عام ١٩٧٠ أن "ينتخب أعضاء المجلس الجمهورى من بينهم رئيساً للمجلس وتكون الرئاسة دورية ويجرى انتخاب رئيس المجلس الجمهورى قبل انقضاء الدورة بستين يوماً ..." راجع المادة ٧٨ من دستور عام ١٩٧٠ ، مرجع سابق .

** ينص دستور عام ١٩٧٠ فى مادته (٧٦) على أن "يتكون المجلس الجمهورى من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولايزيد عن خمسة ينتخبهم مجلس الشورى ممن يرشحهم المجلس..." ، انظر المادة (٧٦) من الدستور .

(١) للوقوف على ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى اليمن ، راجع :
عبد الكريم على محمد الخطيب ، "ظاهرة الاستقرار السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣" ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨ . وخاصة من ص ص ٣٥ - ١٨٧ .

جدول رقم (٥)

يوضح التمثيل القبلى فى الوزارات اليمنية المتعاقبة إبان فترة حكم الاريانى (١٩٦٧ - ١٩٧٤)[1]

الأصل الاجتماعي / مجلس الوزراء "الحكومة"	شيوخ القبائل		أخـــرون		المجموع		تاريخ تشكيل الحكومة	ملاحظـــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
حكومة محسن العيني	لا يـــوجـــد		١٦	١٠٠	١٦	١٠٠	١٩٦٧/١١/٥	
حكومة الفريق حسن العمرى	لايـــوجـــد		١٧	١٠٠	١٧	١٠٠	١٩٦٧/١٢/٢١	
حكومة الفريق حسن العمرى	لايـــوجـــد		١٧	١٠٠	١٧	١٠٠	١٩٦٨/٩/١٤	
حكومة الفريق حسن العمرى	١	٥	١٩	٩٥	٢٠	١٠٠	١٩٦٩/٤/٣	
حكومة عبد الله الكرشمى	لايـــوجـــد		١٩	١٠٠	١٩	١٠٠	١٩٦٩/٩/٢	
حكومة محسن العينى	١	٦	١٥	٩٤	١٦	١٠٠	١٩٧٠/٢/٥	
حكومة أحمد محمد نعمان	١	٦	١٦	٩٤	١٧	١٠٠	١٩٧١/٣/٣	قام مجلس الشورى بحجب الثقة عن حكومة النعمان
حكومة حسن العمرى	لايـــوجـــد		١٦	١٠٠	١٦	١٠٠	١٩٧١/٨/٢٣	
حكومة محسن العينى	١	٥	١٨	٩٥	١٩	١٠٠	١٩٧١/٩/١٨	
حكومة عبد الله الحجرى	١	٥	١٨	٩٥	١٩	١٠٠	١٩٧٢/١٢/٣١	
حكومة حسن مكى	١	٥	١٨	٩٥	١٩	١٠٠	١٩٧٤/٣/٣	
المجموع الكلى	٦	٣	١٨٩	٩٧	١٩٥	١٠٠		

(١) بيانات هذا الجدول مقتبسة من :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠ - ١٤٢ ، الجريدة الرسمية ، (صنعاء) ، العدد السادس (١٩٧١/١٠/٢٠) ، ص ٣ ، البرونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٦ - ٥٨٧ .

حكم المشير السلال (٦٢ - ١٩٦٧) فإن هذه الظاهرة قد استمرت فى المرحلة موضع التحليل (٦٧-١٩٧٤) أيضاً ، حيث يشير الجدول (رقم ٥) إلى أن اليمن قد شهدت عدم استقرار حكومى . فقدبلغ عدد التشكيلات الوزارية فى الفترة من ٥ /١١/ ١٩٦٧ وحتى ٣ /٣/١٩٧٤، أحد عشر تشكيلاً وزارياً ، بمعدل وزارة كل سبعة شهور .

يمكن تسجيل الملاحظات التالية على الجدول السابق (رقم٥):

- يلاحظ أن عدد المشايخ الذين تولوا مناصب وزارية ، من الفترة ٥/١١/٦٧ وحتى ٣/٣/١٩٧٤ لم يتجاوز الستة مشايخ من مجموع مائة وخمسة وتسعين وزيراً ، وبنسبة ٣٪، كما يلاحظ غياب التمثيل القبلى المباشر كليةً عن خمسة تشكيلات وزارية ، وربما يعود ضعف أو انعدام التمثيل القبلى المباشر فى الحكومات اليمنية المتعاقبة إلى :
- إن المناصب الوزارية تفترض وجود أشخاص ذوى قدرات فنية وتخصصية لا توجد بالضرورة لدى غالبية مشايخ القبائل .
- رغم تدنى وغياب الوجود القبلى المباشر فى التشكيلات الوزارية ، إلا أن افتراض وجود تأثير قبلى غير مباشر على الحكومات المتعاقبة يعد ممكنا؛ خاصة وأن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) ، التى يسيطر عليها زعماء القبائل تمتلك سلطات دستورية لمراقبة السلطة التنفيذية والتأثير عليها ، فلمجلس الشورى حق انتخاب قمة السلطة التنفيذية (المجلس الجمهورى) فضلاً عن سلطة حجب الثقة عن الحكومة * .

---

* تؤكد المادة ٦٥ من دستور عام ١٩٧٠ أن "لمجلس الشورى حق سحب الثقه من الحكومة ..." ، لمزيد من التفاصيل حول صلاحيات مجلس الشورى تجاه السلطة التنفيذية ، راجع المواد: ٦٣ - ٦٧ ، ٧٦ . وتجدر الملاحظة هنا إلى أن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) قد حجبت الثقة عن حكومة أحمد محمد نعمان عام ١٩٧١ .

وفى هذا السياق ، يرى بعض الباحثين أن بعض رؤساء الوزارات كانوا يستندون فى وجودهم السياسى إلى الدعم القبلى [١] .

٣ - التمثيل القبلى على المستوى المحلى (المحافظات) :

لقد ركز شيوخ القبائل على المناصب الحكومية الهامة على المستوى المحلي (مناصب المحافظين) ، والتى تعد من أكثر المناصب الحكومية ارتباطاً وقرباً من هموم أفراد القبائل ومطالبهم حيث "...أضحى سته من محافظات البلاد العشر من مشايخ القبائل ..." [٢] .أى أن التمثيل القبلى فى المحافظات قد بلغ (٦٠٪) من مجموع محافظى الجمهورية [٣] .

---

(١) يشير هؤلاء الباحثون إلى أن كلا من الفريق حسن العمرى (الذى ترأس أربع حكومات) ، والأستاذ محسن العينى ، والقاضى عبد الله الحجري ، قد تلقوا دعماً قبلياً عند ترأسهم لوزاراتهم وممارساتهم لمهامهم الحكومية . لمزيد من التفاصيل ، راجع :
الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ، الفسيل (مقابلة) ، مرجع سابق ، هاليداى ، مرجع سابق ، ص ١١١، خديجة أحمد على الهيصمي ، العلاقات اليمنية – السعودية ، (١٩٦٢ – ١٩٨٠) ، (القاهرة : دار المطبعة السلفية ، ط ١ ، ١٩٨٧) ، ص ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ١٦٣ ؛ عبد الرحمن سلطان ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) راجع :
Robert W. Stookey , " Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic
" , Part 1 , 3 The Middle East Journal Vol. 28 , Summer 1974 , No , 3 PP 253-254.

(٣) من مشايخ القبائل الذين تولوا مناصب "محافظين" فى اليمن ، من الفترة (٦٧ – ١٩٧٤) المشايخ :
سنان أبو لحوم ، محافظاً للحديدة ، احمد على المطرى ، محافظاً لصنعاء ، أمين عبد الواسع نعمان ، محافظاً لتعز ، احمد عبد ربه العواضى ، محافظاً لصعدة، وعبد الله دارس ، محافظاً لمأرب ، وناجى صالح الرويشان، محافظاً للواء البيضاء ، للوقوف على بعض مهام هؤلاء المحافظين ، انظر :
مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٤ ، ٤١٦ ، البلاد (صنعاء) (١٩٧٢/٥/١٧) ، ص١ ، اليمن الجديد (صنعاء) ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٢٨ .

ثالثاً : أسباب تنامى الدور السياسى للقبيلة خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٤) :

يمكن تبين سببين رئيسيين لهذا التنامى :

الأول : داخلى ، ويشمل :

- خروج غالبية القبائل اليمنية ، عقب انتهاء الحرب وقيام المصالحة الوطنية بقوة مادية وحربية متعاظمة [١] .

- ضعف المؤسسة العسكرية اليمنية ، مما دفع السلطة الرسمية الحاكمة إلى الأعتماد على القوة العسكرية للقبائل * ، ومن ثم رضوخ الأولى لمطالب ونفوذ الأخيرة .

- قيام نظام سياسى ذى توجه ماركسى فى جنوب اليمن ، يناصب حكم شمال اليمن وقبائله العداء **

---

(١) للوقوف تفصيلاً على القوة الحربية للقبائل اليمنية ، راجع : المحدد الحربى والعددى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

* من الأمور ذات الدلالة هنا ، الإشارة إلى حديث للشيخ / أمين حسن أبو رأس ، شيخ مشايخ بكيل ، لصحيفة "البلاد" اليمنية ، حيث قال "..ومن جانبى شخصياً عندى استعداد لتقديم "مائتي"ألف " مقاتل ..." راجع : البلاد (صنعاء) ، (١٩٧٣/٣/٩) ، ص٢ . وبغض النظر عن مدى دقة هذا العدد ، فإن من دلالات هذا القول قدرة بعض زعماء القبائل على تجييش وحشد أبناء القبائل خلفهم .

** من الحوادث ذات الدلالة فى هذا السياق ، قيام السلطات الحاكمة فى جنوب اليمن ، سابقاً بتاريخ (١٩٧٢/٢/٢٠) باستدراج عدد كبير من مشايخ شمال وشرق اليمن إلى احدى مناطق الجنوب وقامت بـ"استضافتهم" ومن ثم قتلهم ، بعد أن وضعت لهم متفجرات فى مأدبة الغداء ، وقد قدر عدد القتلى من شيوخ القبائل بحوالى"٦٥" شيخاً ، وقد أشيع أن من أسباب مقتل هؤلاء الشيوخ رفضهم التعاون مع السلطات الجنوبية فى القيام بأعمال عدائية ضد سلطات الشطر الشمالى من اليمن . للوقوف على بعض أسباب ونتائج هذه الحادثة ، راجع : عبد الكريم الإريانى " تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى شطرى اليمن ومستقبل الوحدة اليمنية" ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٣/١٢) ، ص ص ١ ، ٤ .

ويهدف درء خطر هذا التوجه الماركسى ، تعزز التحالف القائم بين السلطة الحاكمة فى شمال الوطن اليمنى وقبائلة ، مما أثر إيجابا على نفوذ القبائل ودورها السياسى .

السبب الثانى : خارجى (إقليمى) :

لقد برز التدخل السعودى فى السياسة اليمنية ، وكان من نتائجة دعم بعض مشايخ القبائل بالمال والسلاح [1] ؛ بهدف تقويض دعائم السلطة المركزية فى شمال اليمن ، وكذا دفع الخطر المتوقع من الحكم الماركسى فى عدن ، ومن ثم السعى لتحقيق المصالح والمطامع السعودية في اليمن بشطريه .

ملاحظات ختامية على هذه المرحلة (مرحلة العهد الإريانى) :

لقد أعلنت حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ ، رفضها للحكم الفردى، وتبنيها للحكم الجماعي، وسعيها لتوفير الأمن والاستقرار ، وتحقيق الإصلاح الإدارى والاقتصادى [2] .

---

(١) للوقوف على أثر العامل الخارجى على الدور السياسى للقبيلة اليمنية ، راجع المحدد الخارجى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٢) جاء فى البيان السياسى لأول حكومة "نوفمبرية" ، والموجه إلى الشعب اليمنى "... ان الحكومة ستعمل على توطيد النظام الجمهورى والتمسك به ، ووضع حد نهائى لحكم الفرد ، وضمان سيادة الشعب ومشاركة الجماهير الواسعة، وكفالة الحريات العامة، والسيرنحو الحكم الديمقراطى الشوروى السليم... إن الحكومة حريصة ... على توفير الأمن وإشاعة الطمأنينة والاستقرار فى البلاد وكفالة الحريات العامة... إن عهد الارهاب والزيف وكبت الحريات... قد انتهى ولن يعود... " ، راجع : العلفى، نصوص يمانية، مرجع سابق، ص ص ٣٠٩ – ٣١٤ .

وإذا كانت هذه الحـركة "النوفمبرية" قد حققت المصالحة الوطنية ، وحـاولت إصلاح بعـض مثالب النظام السياسى * ، إلا أنهـا قـد فشـلت، أيضـا، فى تحقـيـق الكثير من أهدافها وشعاراتها المطروحة [١] .

---

* إن ما يحسب لهذه المرحلة ، رغم وجود كثير من السلبيات ، الآتى :

- وضوح التوجه الديمقراطى ؛ فللمرة الأولى ، فى تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ، تقام مؤسسات تشريعية "معينة" ومنتخبة (المجلس الوطنى ومجلس الشورى) تمارس مهامها وفقاً للدستور. وللمرة الأولى، أيضاً، تقوم السلطة التشريعية بحجب الثقة عن الحكومة، حيث حجبت الثقة عن حكومة أحمد محمد نعمان عام ١٩٧١ .
- تسنم قمة السلطة السياسية نُخب "مدنية" ، حيث يعد الرئيس عبد الرحمن الإريانى أول رئيس مدنى للجمهورية العربية اليمنية ، فقد كانت قمة السلطة السياسية منذ قيام الثورة اليمنية وحتى الآن بأيدى نخب عسكرية ، ورغم أن الديمقراطية، أو الديكتاتورية ليستا حكراً على النخب المدنية دون العسكرية، ولكن افتراض إمكانية تغيير النخب السياسية المدنية الحاكمة أسهل بكثير من تغيير النخب العسكرية التى تستند فى بقائها فى كثير من الأحيان إلى مؤسساتها العسكرية والأمنية .

(١) لقد عرفت هذه المرحلة تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية . للتعرف تفصيلاً على هذه الأحوال المتردية .انظر:

عبد الله حسين الأحمر، برنامج للعمل الوطنى وإصلاح الحكم ، (صنعاء : الشركة اليمنية للطباعة والنشر ، د . ط ، ١٩٧٣) ، ص ص ٣ – ٥ ، ١٧ ، ٢٣ ، مجلس الشورى ، " تقرير اللجنة المنبثقة من مجلس الشورى لدراسة الأوضاع الداخلية " ، فى : صحيفة : البلاد (صنعاء) ، (١٩٧٣/١/١) ، ص ٨ ، أحمد محمد نعمان ، بيان إلى الشعب ، فى : العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٥ – ٣٩٥ .

المبحث الثالث : مرحلة السعى لبناء الدولة المركزية و محاولةاستبعاد دور القبيلة السياسى (١٩٧٤ - ١٩٧٧) :

المطلب الأول : أسباب حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ وطريقة استلامها السلطة السياسية :

أولاً : أسباب قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ :

أدى تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية فى العهد الإريانى ، إلى قيام الجيش عام ١٩٧٤ بما عرف بـ "حركة الثالث عشر من يونيو التصحيحية" . فقد أشار البيان الأول لمجلس القيادة إلى " . . . تلبد الجو السياسى بالغيوم الكثيفة، وظهر نوع من التباين فى وجهات النظر نتج عنه : انهيار فى الأوضاع، وفساد إدارى ومالى وانفلات فى الأجهزة والمؤسسات " (١) .

وقد استبدل المجلس الجمهورى بمجلس قيادة يتكون من سبعة أعضاء ، يتزعمه العقيد إبراهيم الحمدى *(٢) . وتم تجميد مجلس الشورى، وتعليق الدستور الدائم (٣) . كما تولى مجلس القيادة مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية (٤) .

---

(١) انظر بيان مجلس القيادة رقم (١) فى : البلاد (صنعاء) ، (١٦/٦/١٩٧٤) ، ص ١ .

* هو إبراهيم محمد الحمدى ، ينتمى اجتماعياً إلى شريحة القضاة، حيث عمل والده قاضياً شرعياً . وقد تقلد إبراهيم الحمدى ، قبل تزعمه لحركة يونيو ، عدة مناصب عسكرية كان آخرها نائباً للقائد العام للقوات المسلحة .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) لقد نص بيان مجلس القيادة رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ ، فى مادته الأولى على أن « يجمد مجلس الشورى، وتعليق الدستور الدائم . . . " ، راجع نص البيان فى : الثورة (صنعاء) ، (١٥/٦/١٩٧٤) ، ص ٤ .

(٤) نصت المادة رقم (١٥) من الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس القيادة بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ على أن "يتولى مجلس القيادة مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة. كما يختص بوضع السياسة العامة وتحديد الإطار العام لها " . للوقوف على نص الإعلان الدستورى آنف الذكر ، راجع : المكتب القانونى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والإعلانات الدستورية ، (صنعاء ، د.ت) ، ص ٣٦ .

ثانياً : كيفية انتقال السلطة السياسية إلى العقيد الحمدى :

فى صراع على السلطة ، انتقل حكام المرحلة الثانية (٦٧-١٩٧٤) من مقولة "الحكم الجماعى" إلى واقع "الاستقالة الجماعية" (١) . فقد قدم القاضى عبد الرحمن الإريانى رئيس المجلس الجمهورى استقالته إلى الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى ، والذى بدوره قدم استقالته من رئاسة مجلس الشورى إلى القوات المسلحة اليمنية (٢) .

كما قدم الشيخ سنان أبو لحوم استقالته من منصبه الرسمى كمحافظ للواء الحديدة إلى مجلس القيادة (٣) . وفى هذا السياق يمكن تسجيل الملاحظة التالية :

---

(١) يقرر البردونى أن حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، قد أخفقت فى الانتقال من شعار "الحكم الجماعى" إلى حيز التطبيق فـ " ... عهد الحكم الجماعى . . . (قد) رأى الجماعية فى تعدد الرءوس لا فى التعبير عن المجتمع " ، انظر : البردونى، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧ .

(٢) وقد جاء فى استقالة الشيخ الأحمر ، المؤرخة فى ١٩٧٤/٦/١٣ ، ما نصه :

"الأخ العقيد إبراهيم محمد الحمدى وقادة الجيش : حياكم الله. حيث قدم القاضى عبد الرحمن الإريانى استقالته من المجلس الجمهورى إلىَّ بصفتى رئيساً لمجلس الشورى ، فصدرت الاستقالة إليكم لإعلانها، وأنا من جانبى أقدم إليكم استقالتى من رئاسة مجلس الشورى، وذلك إخلاصاً منى لتجنيب البلاد من الأزمات . . . ونحملكم مسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار . . . " . للتعرف على نص الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الشورى إلى القوات المسلحة ، والمتضمنة استقالة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، راجع :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٣) يعد الشيخ سنان أبو لحوم من أبرز مشايخ قبائل بكيل . وعند قيام حركة ١٣ يونيو كان يشغل منصب محافظ لواء "الحديدة" . ويرى البردونى أن الرئيس الإريانى قد "... استدعى رئيس مجلس الشورى عبد الله بن حسين الأحمر ، وسنان أبو لحوم محافظ الحديدة ، و (الشيخ) أحمد على المطرى صاحب الثقل السياسى فى مجلس الشورى ، فارتأى (الإريانى) تقديم استقالة جماعية من ناحية كل رءوس السلطة ... وتقدمت الاستقالة ... إلى القوات المسلحة ..." ، راجع : البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٥٨٨ . وللتعرف على نص استقالة الشيخ سنان أبو لحوم ورد مجلس القيادة عليها بعد قبولها ، انظر : الثورة (صنعاء) (١٩٧٤/٦/١٤) ، ص ١.

يعد القاضي الإرياني أول رئيس يمني يقدم استقالته وفقاً لنصوص الدستور[1] ، ويطبق مبدأ الانتقال السلمي للسلطة . ورغم أن الإرياني قد ترك الحكم أو أجبر* على تركه ، إلا أن مظاهر تكريمه ومراسم توديعه عند مغادرته الحكم والوطن إلى المنفى[2] . تعد أول سابقة سياسية في تاريخ اليمن. وقد لا تتكرر كثيراً في الواقع السياسي اليمني ؛ خاصة إذا علمنا أن اثنين ممن حكموا اليمن عقب العهد الإرياني (الحمدي والغشمي) قد ودعا الحكم اغتيالاً ** .

المطلب الثاني : الموقف القبلي من قيام حركة ١٣يونيو ١٩٧٤، وأسباب عجز القبيلة اليمنية عن تسنم السلطة السياسية .

أولاً : الموقف القبلي من قيام حركة ١٣ يونيو :

رغم وقوف جُل القبائل اليمنية موقف المؤيد والمساند لحركة ١٣ يونيو[3] . فإن ثمة زعامات قبلية فاعلة قد قرنت تأييدها ومناصرتها لهذه الحركة بشروط عدة ، منها:

---

(١) تنص المادة (٨٣) من دستور عام ١٩٧٠ ، والذي كان معمول به إبان حكم الإرياني . " توجه استقالة رئيس المجلس الجمهوري وأعضاء المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى " .

* يرى الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى السابق ، أن من أسباب مطالبته للرئيس الإرياني بالاستقالة ، اكتشاف مؤامرة "بعثية" والتحضير لانقلاب في اليمن . فقد أكد الشيخ الأحمر في حديثه لصحيفة "النهار" البيروتية بقوله : "ليس سراً أن مذكرتي إلى الرئيس الإرياني والتي قيل أنها أدت إلى استقالته ، ليست الأولى. سبقتها عشرات المذكرات حذرت فيها مما يحدث في البلاد ، حتى حملت المذكرة الأخيرة لغة التهديد ... " ، انظر : أجوبة الشيخ عبد الله الأحمر ، على أسئلة مراسل صحيفة "النهار" البيروتية في : النهار (١٩٧٤/٧/٢) ، نقلاً عن : جبران شاميه (محرر) ، سجل العالم العربي ، (بيروت : يوليو – ديسمبر ١٩٧٤) ، ص ١١٣٦ .

(٢) أحيط الرئيس الإرياني بالحفاوة والتكريم عند تركه السلطة واختيار العيش في سوريا، وكان الرئيس الحمدي على رأس مودعيه . للتعرف على مراسم توديع الإرياني ، راجع سجل العالم العربي ، المرجع السابق ، ص ١١٣٨ ، البردوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

** اغتيل الحمدي في (١٩٧٧/١٠/١١) ، أما الغشمي فقد أغتيل في (١٩٧٨/٦/٢٤) .

(٣) للتعرف على بعض المواقف والبيانات القبلية المؤيدة لحركة ١٣ يونيو ، انظر : الثورة (صنعاء) (١٩٧٤/٦/١٦) ، ص ص ١ ، ٧ و (١٩٧٤/٧/٧) ، ص ص ١ ، ٢ و (١٩٧٤/٧/٩) ، ص ١ و (١٩٧٤/٧/٢٩) ، ص ص ١ ، ٢ .

ضرورة قصر الفترة الانتقالية التى أعلنتها الحركة [١] ، وعدم حل مجلس الشورى ، وإعادة العمل بالدستور [٢] .

ثانياً : أسباب عجز القبيلة اليمنية ، فى التاريخ الحديث والمعاصر ، عن الوصول إلى قمة السلطة السياسية ، رغم تنامى دورها السياسى :

بداية لابد من التأكيد على أن اليمن قد عرفت قديماً دولة "القبيلة الغالبة" أو دولة "العصبية الغالبة" بالمفهوم الخلدونى [٣] .

وإذا كان هدف العصبية القبلية الوصول إلى السلطة السياسية؛ لأن "... الغاية التى تجرى إليها العصبية هى المُلْك" كما يقرر ابن خلدون [٤] . فإن استقراء الواقع

---

(١) فى هذا السياق يلاحظ أن الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى قد أكد فى أحد أحاديثه عقب قيام حركة ١٣ يونيو ، عندما سئل عن مدة الفترة الانتقالية فأجاب "إن الفترة الانتقالية لن تطول" كذلك يذهب البيضانى إلى أن " ... العقيد إبراهيم الحمدى [رئيس مجلس القيادة] ... تعهد للشيخ عبد الله الأحمر بإجراء انتخاب شعبى لمجلس شورى جديد بعد ثلاثة أشهر لا تزيد" . راجع : سجل العالم العربى ، يوليو - ديسمبر ١٩٧٤ ، مرجع سابق ، ص ١١٣٦ ، البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٨١٠ .

(٢) يلاحظ أن من مقررات "المجلس الأعلى للقبائل اليمنية" الذى عقد فى ١٩٧٤/٦/١٨ ، وحضره كثير من شيوخ القبائل اليمنية قد أكد على " ... توجيه كل آيات التقدير والثناء إلى سيادة المقدم إبراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة ... وزملائه ... أعضاء المجلس على قيامهم بعملهم البطولى فى الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤" و "تأييد كل البيانات والقرارات الحكومية التى أصدرها مجلس القيادة ... خاصة ما يتعلق بشرعية وقانونية الحكم، وهو ما دفع برجال العهد الجديد إلى تجميد مجلس الشورى، لا إلى حله، وإلى تعليق الدستور، لا إلى إلغائه، الأمر الذى أعاد الطمأنينة إلى نفوس كل أبناء الشعب باحترام الشورى والدستور ... " . ومن الأمور ذات الدلالة ، هنا ، الإشارة إلى أن : "المجلس الأعلى للقبائل اليمنية" قد أُسس عقب قيام حركة يونيو بخمسة أيام (١٩٧٤/٦/١٨) ، وهو تجمع قبلى ، ينص نظامه الأساسى على أنه يضم القبائل اليمنية جمعاء . ومن أهدافه المحافظة على النظام الجمهورى ومبادئ وأهداف الثورة، والتمسك بنصوص الدستور الدائم ، والعمل على حل المشاكل التى تنشأ بين القبائل اليمنية بالوسائل العرفية المتفقة مع الأصول الشرعية، مع مراعاة نظم وقوانين الدولة بعيداً عن النعرات القبلية . للوقوف على مقررات المجلس الأعلى للقبائل اليمنية ونظامه الأساسى ، راجع : العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق، ص ص ٢٤١ - ٢٤٧ .

(٣) للوقوف على مقدمات هذا الاستنتاج ، انظر المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

(٤) كما يؤكد ابن خلدون ، أيضاً ، أن السلطة أو " ... الملك هو غاية العصبية" . راجع : المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

السياسى اليمنى ، يشير إلى عدم معرفة اليمن ، فى تاريخها الحديث والمعاصر ، لدولة "القبيلة الغالبة" وكذا عجز زعماء القبائل اليمنية عن تسنم السلطة فى النظام السياسى كما أشار التساؤل السابق . وهذا قد يعود إلى :

– غياب عصبية كبرى جامعة وغالبة للعصبيات الأخرى [1] ؛ لأنه "... لابد فى الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم . . . " [2] .

– ظهور ما يمكن تسميته بـ "التوازن العصبى" .

ويقصد بالتوازن العصبى : وجود رقابة عصبية متبادلة بين أكبر تجمعين عصبيين فاعلين فى اليمن ، وهما : تجمع قبائل "حاشد" وتجمع قبائل "بكيل" . بحيث يصعب على أى منهما الانفراد بالسلطة السياسية لصالحه من دون الآخر . أو هيمنة قبيلة أو شيخ ما على كل مصادر القوة السياسية فى المجتمع اليمنى .

وهذا قد لا ينفى وجود نوع من التفوق النسبى فى النفوذ أو التأثير السياسى لأحد هذين التجمعين ، ممثلاً فى شيوخه ، فى صنع القرار السياسى اليمنى ، وفقاً للمتغيرات والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة .

ومن أهم فوائد هذا "التوازن العصبى" الحد من ديمومة احتكار السلطة السياسية، أو الانفراد بها من قبل حاكم فرد أو عائلة أو قبيلة من القبائل . ومن ثم فشرعية الحاكم السياسى هنا ليست مستمدة من الرضاء الطوعى لمجموع المحكومين

---

(١) يقول ابن خلدون : "واعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها . . . إنما يكون بالعصبية ، وأنه لابد من عصبية كبرى جامعة للعصائب مستتبعة لها " . انظر ، المقدمة ، المرجع السابق ، ص ٧٥٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٨٩ .

فحسب، وإنما هى شرعية مستمدة ، أيضاً ، من استمرار "التوازن العصبى" ورضاء زعماء (شيوخ) القبائل عن هذا الحاكم .

– الصراع السياسى بين شيوخ القبائل الفاعلة * ، والمكونة "للتوازن العصبى" . فاستمرار الصراع والتنافس على قمة السلطة السياسية بين شيوخ القبائل يدفعهم إلى البحث عن طرف ثالث يترأس الدولة اليمنية ، وفقاً لمفهوم "التحكيم القبلى" والذى يُعد أحد المكونات الثقافية للقبائل اليمنية . حيث يشترط فيمن يتولى التحكيم أن يكون محايداً ومن خارج القبائل المتنازعة .

إن الخبرة التاريخية للقبائل اليمنية فى علاقتها بالنظام السياسى تثبت أن هذه القبائل ، غالباً ما تلجأ إلى "مُحكِّم" خارجى ، ليس لحل النزاع القبلى فحسب ، بل وتنصيبه كـ "حاكم" سياسى للدولة ** ، وخاصة فى ظل غياب "العصبية الغالبة" .

وللتدليل على التحليل السابق ، يمكن ذكر بعض الشواهد ، من المرحلة موضع البحث (٧٤–١٩٧٧) ، لتشير إلى "التوازن العصبى" ولجوء زعماء القبائل المتنافسين على الرئاسة إلى طرف ثالث لتولى السلطة السياسية . ومن هذه الشواهد والمؤشرات :

---

* إذا كان العلامة ابن خلدون قد قرر أن العرب "... متنافسون فى الرياسة ، وقل أن يُسلِّم أحد منهم الأمر لغيره ..." فإن تنافس الفاعلين من شيوخ القبائل اليمنية يدخل ضمن هذا التقرير الخلدونى . انظر المقدمة ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٥ .

** من أبرز الأمثلة التاريخية فى هذا السياق : قيام بعض القبائل اليمنية المتصارعة فى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) . بتحكيم طرف خارجى (غير قبلى) بل وغير يمنى ، ليس لحل النزاع بين هذه القبائل فحسب . بل وتسنم السلطة السياسية . حيث قامت بعض القبائل بتحكيم الإمام الهادى ، المؤسس الأول للدولة الزيدية فى اليمن والتى استمرت ما يقارب أحد عشر قرناً (من ٢٨٤ – ١٣٨٢ هـ) (٨٩٨ – ١٩٦٢م) .

١ – الاستقالة الجماعية لمشايخ أكبر تجمعين قبليين (حاشد وبكيل) فقد اشترط كل شيخ ينتمى إلى أحد هذين التجمعين، ضرورة استقالة شيخ التجمع القبلى الآخر من منصبه الرسمى[١].

٢ – إن القبائل كانت آلية وصول إبراهيم الحمدى إلى قمة السلطة السياسية. فرغم تنامى دورها السياسى فى المرحلة الثانية (٦٧ – ١٩٧٤) ، إلا أنها – أى القبائل – لجأت إلى الحمدى كـ "حَكَم" و "حاكم" معاً لليمن باعتباره لا ينتمى اجتماعياً (قبلياً) لأى من مشايخ تجمعى حاشد وبكيل. فالحمدى ابنٌ لأحد "قضاة" اليمن .

– إجراءات وأسلوب استقالة الزعامات القبلية . فالشيخ عبد الله الأحمر ، رئيس مجلس الشورى، آنذاك ، بدلاً من تقديم استقالته وفقاً للدستور إلى مجلس الشورى[٢] . قدمها إلى الرئيس الحمدى . أما الشيخ سنان أبو لحوم. فبدلاً من تقديم استقالته من منصبه الرسمى "كمحافظ" إلى القاضى عبد الرحمن الإريانى باعتباره رئيس السلطة التنفيذية ، والمخوَّل بإقالة وتعيين المحافظين ، قدم استقالته إلى "الحَكَم" و "الحاكم" الجديد العقيد إبراهيم الحمدى .

---

(١) فى حديثه لصحيفة "النهار" البيروتية. أكد الشيخ سنان أبو لحوم وهو أحد وأهم مشايخ (تجمع قبائل بكيل) أن "ابن الأحمر [يقصد الشيخ عبد الله الأحمر، وهو شيخ مشايخ تجمع قبائل حاشد] بقى وحده فى الساحة. توجهت إليه... وأكدت له استقالتى من منصبى، وطلبت منه أن يستقيل هو أيضاً، بحيث تتخلى القيادة السياسية كلها عن مسئولياتها، فلا يستقيل فريق ويبقى فريق آخر، وتكون حرب قبلية لا يعرف أحد ، متى بدأت وكيف تنتهى ؟ وأقنعته بأن بقاءه وحده على قمة السلطة كرئيس لمجلس الشورى سيقسم البلاد ولن يحسم الأمور . وكان أن استقال الشيخ عبد الله"، انظر حديث الشيخ سنان أبو لحوم، فى :
سجل العالم العربى، (يوليو – ديسمبر ١٩٧٤) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣٧ – ١١٣٨) .

(٢) تنص المادة ٥٧ من دستور عام ١٩٧٠ على أن "يوجه عضو مجلس الشورى استقالته إلى المجلس" . كذلك تخول المادة ٨٢ من الدستور، مجلس الشورى حق انتخاب مجلس جمهورى جديد فى حالة استقالة المجلس السابق أو عجزه عن العمل . راجع : مادتى ٥٧ ، ٨٢ من الدستور، مرجع سابق .

المطلب الثالث : الحمدى ومحاولة تقوية السلطة المركزية :

أدرك الرئيس الحمدى أهمية بناء دولة يمنية حديثة . حيث ركز فى خطابه السياسى على ضرورة:

١ – بناء دولة مركزية ، تحوز على ولاء المواطنين، ويسودها النظام والقانون، وتجسد الوحدة الوطنية (١) .

٢ – القضاء على المحسوبيات، والفساد المالى والإدارى (٢) .

ولتحقيق شعاراته وأهدافه المعلنة ، عمل الحمدى على :

أ - بناء المؤسسة العسكرية ، ومحاولة الحد من الولاءات القبلية .

فقد أدرك الحمدى بحكم خبرته ومنصبه العسكرى * ، أن المؤسسة العسكرية اليمنية ضعيفة وغير موحدة (٣) . خاصة إذا ما قورنت بالقوات القبلية التى ينوى مواجهتها والحد من نفوذها . وقد عبر الحمدى عن هذا الوضع بقوله : إن "قبيلة

---

(١) يقول الحمدى فى أحد أحاديثه : " ... سنظل نؤكد على أن أول الأوليات ... لنا ... هى إقامة الدولة اليمنية الحديثة ... يتجسد فيها الولاء للوطن ... وصورة الوحدة الوطنية. فلا ولاء إلا للوطن وللدولة. ولا احترام إلا للنظام والقانون ... " .
انظر نص الحديث فى مجلة الجيش (صنعاء) ، عدد خاص بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لثورة ٢٦ سبتمبر ، (أكتوبر ١٩٧٥) ، ص ص ٩ – ١١ .

(٢) يؤكد الرئيس الحمدى على ذلك بقوله : "لقد فهمنا ... مهمتنا ومسئوليتنا ... [على] أنها تصحيح لأوضاع وإنهاء للعبث ... والقضاء على الفساد بأنواعه ... فمسألة إزالة شرعية الفساد والعبث بأموال ومقدرات الشعب ليست هزلاً ... " ، لمزيد من التفاصيل راجع خطاب الحمدى فى الاحتفال بالذكرى الأولى لحركة ١٣ يونيو ، فى مجلة : الجيش (صنعاء) ، العدد ٦٤ ، (يوليو ١٩٧٥) ، ص ص ٦ – ٩ .

* كان الحمدى قبيل تسلمه الرئاسة يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة .

(٣) عبر الحمدى عن هذا الإدراك بقوله : " ... كان الجيش ممزقاً وموزعاً إلى عدة ولاءات ومراكز قوى ... وكان أداة تفرقة بدلاً من أن يكون هو الصورة الحقيقية المعبرة عن وحدتنا الوطنية ... " ، راجع حديث الحمدى لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) العدد ٣٦ ، (نوفمبر ١٩٧٦) ، ص ص ٦ – ٧ .

واحدة فى اليمن تستطيع أن تجند سبعين ألف مُسلَّح إذا أرادت ، وهو عدد يوازى تقريباً حجم الجيش النظامى" [١] .

ولتقوية المؤسسة العسكرية وتوحيدها ، قام الرئيس الحمدى بـ :

– إقالة القيادات العسكرية ذات الانتماءات القبلية ، وإبعاد الموالين لها عن الجيش [٢] .

– حظر الانتماء والممارسات الحزبية داخل صفوف القوات المسلحة والأمن [٣] .

– زيادة مرتبات ضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن [٤] .

ب – إنشاء لجان التصحيح المالى والإدارى :

فقد أصدر الرئيس الحمدى قراراً بتشكيل لجنة عليا سميت بـ " اللجنة العليا للتصحيح المالى والإدارى " . ويتبعها لجان فرعية فى أنحاء البلاد [٥] . وقد نص القرار على اضطلاع اللجنة " ... بمهام مراقبة ومتابعة نواحى التصحيح المالى والإدارى فى كافة الجهات والمؤسسات الحكومية وفروعها ومؤسسات القطاعين العام والمختلط، وذلك عن طريق التفتيش المباشر على جميع أعمال الأجهزة المذكورة" [٦] .

---

(١) من حديث صحفى للرئيس الحمدى لمجلة الصياد (بيروت) (١٩٧٥/٢/٢) ، نقلاً عن : وثائق الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢) للتعرف على نص قرارات وأسماء القيادات القبلية المُبعدة ، انظر : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/٤/٢٨) ، ص ١ ، الثورة (١٩٧٥/٤/٣٠) ، ص ١ .

(٣) يؤكد الحمدى رفضه للحزبية داخل المؤسسة العسكرية ، بقوله " ... ونحن ضد الحزبية، لأنها تعنى التشرذم وخلق التكتلات والصراعات الضارة ... " راجع حديث الحمدى لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢٣ (مارس ١٩٧٥) ، ص ٨ .

(٤) للتعرف على نسب الزيادة فى هذه المرتبات ، انظر : بيان مجلس القيادة رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ ، فى صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٦/١٥) ، ص ٤ .

(٥) انظر المادة الأولى من قرار مجلس القيادة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، فى : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/١٠/٤) ، ص ١ .

(٦) المادة الثانية من القرار السابق ، نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

ورغم أن القرار الرئاسى نص على أن " ... تتولى هذه اللجنة العليا وفروعها مهمة الرقابة الشعبية على كافة أعمال الدولة ومؤسساتها " [1] . إلا أن البعض يرى أن الحمدى " ... حَوَّل مشروع التصحيح إلى لجان تصحيح تراءت كتنظيم سياسى ، ولكن من تلك التنظيمات التى تولد ميتة ، لأنها من صنع النظام السياسى، وليست من صنع الحاجة الشعبية والتحول الاجتماعى " [2] .

جـ - دعم وتشجيع هيئات التعاون الأهلى للتطوير [3] :

وهى تجمعات شعبية ، أنشئت فى أغلب المناطق اليمنية ، ومن مهامها : القيام بالمشاريع الخدمية التطوعية ، مثل : شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات ، وغيرها من الأعمال ذات الطابع الشعبى [4] .

---

(١) راجع الفقرة (جـ) من المادة الثانية للقرار السابق نفسه ، ص ٢ .

(٢) يؤكد البردونى ، أيضاً ، أن " ... لجان التصحيح (بدت) كتنظيم مخيف ، وثبت عدم وجوده يوم لاقى (الحمدى) مقتله فـى ١١ أكتوبر عام ١٩٧٧ " ، لمزيد من التفاصيل ، راجـع : عبد اللـه البردونـى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق، ص ٦٠١.

(٣) عرفت اليمن الظاهرة التعاونية منذ القدم . وقد أنشئت أول حركة تعاونية منظمة فى اليمن عام ١٩٦٣ . وفى ١٩٧٣/٣/٢٤ تم تكوين " اتحاد عام هيئات التطوير اليمنية" فى عهد الرئيس عبد الرحمن الإريانى .وقد كان إبراهيم الحمدى ، آنذاك ، أول رئيس للجنة التحضيرية لهذا الاتحاد . ثم أصبح فيما بعد رئيس اتحاد عام هيئات التطوير . للوقوف على خلفيات تطور الحركة التعاونية فى اليمن ، انظر :
وزارة الإعلام فى الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب السنوى ، بمناسبة الذكرى الـ ١٣ لثورة ٢٦ سبتمبر ، صنعاء ، ١٩٧٥ ، ص ص ٣٢٣ – ٣٣٠ .
وللتعرف على قرارات المؤتمر العام الأول لهذا الاتحاد ، راجع :
العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ – ٢٣٣ .

(٤) يرى عبد الكريم الإريانى ، أنه جرت محاولة فى عهد الرئيس الحمدى (أوائل عام ١٩٧٥) " ... لتحويل هيئات التعاون الأهلى للتطوير ... إلى جهاز سياسى يكون نواة لتنظيم جديد، ولكنه صرف النظر عنه، لأن الهيئات المذكورة كان يسيطر عليها الحزبيون " . راجع :
عبد الكريم الإريانى ، "تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى شطرى اليمن ومستقبل الوحدة اليمنية" ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

المطلب الرابع : الموقف السياسى لحركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ تجاه القبيلة :

اتخذت حركة يونيو ، فى تعاملها مع القبيلة ، موقفين رئيسيين ، أولهما مهادنة القبيلة وإشراك بعض رموزها فى السلطة ، وثانيهما ، السعى لتهميشها واستبعادها سياسياً .

أولاً: مرحلة مهادنة القبيلة، وإشراك بعض رموزها فى السلطة (يونيو ٧٤ - يناير ١٩٧٥):

نتيجة لتنامى دور القبيلة السياسى ، ونظراً لأنها كانت آلية وصول الحمدى لرئاسة الدولة . فقد سعى الحمدى ، فى بداية حكمه ، إلى مهادنة القبيلة، وإرضاء الفاعلين من رموزها ، خاصة وأن القبيلة كانت مسيطرة ، عبر شيوخها المتنافسين ، على المؤسستين ، التشريعية والتنفيذية ، فضلاً عن المؤسسة العسكرية * .

إن من أهم مؤشرات وشواهد سعى الرئيس الحمدى لمهادنة القبيلة، وإرضاء بعض رموزها فى هذه المرحلة :

- إشراك بعض شيوخ القبائل فى أول مجلس رئاسى لحركة يونيو . حيث مُثِّل شيوخ القبائل فى مجلس القيادة بثلاثة أعضاء من مجموع أعضاء المجلس السبعة (أى بنسبة ٤٣٪) (١) .

---

* من أهم شواهد الثقل السياسى لتجمعى قبائل (حاشد وبكيل) وتنامى دورهما السياسى :
تراس الشيخ عبد الله الأحمر (شيخ مشايخ حاشد) لمجلس الشورى . كما أن الشيخ مجاهد أبوشوارب (صهر عبد الله الأحمر ، وأبرز مشايخ حاشد) كان قائداً للجيش الشعبى ، أما الثقل السياسى لقبائل بكيل فقد مَثَّله الشيخ سنان أبو لحوم وإخوانه ؛ حيث شغل كل من على أبو لحوم ومحمد أبو لحوم ودرهم أبو لحوم ، أهم قيادات الجيش ، فقد كانوا قادة وحدات : الاحتياط العام، واللواء السادس مدرع ، وقوات العاصفة . على الترتيب . أما رئاسة الوزارة فقد كانت من نصيب محسن العينى (صهر بيت أبى لحوم) .

(١) تم تشكيل أول مجلس قيادة بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣ ، برئاسة إبراهيم الحمدى ، وعضوية كل من : مجاهد أبو شوارب، على أبو لحوم ، محمد أبو لحوم ، أحمد الغشمى ، يحى المتوكل، وعبد الله عبد العالم . للتعرف على قرار التشكيل ، انظر :
سجل العالم العربى ، (يوليو - ديسمبر ١٩٧٤) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢٩ .

- ترؤس محسن العينى * لأول حكومة شكلت فى عهد الحمدى [١] .
- تجميد مجلس الشورى لا إلغاءه[٢] . ثم السماح له باستئناف مهامه وصلاحياته كسلطة تشريعية ، برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[٣] .
- تعيين الشيخ عبد الله الأحمر ، رئيساً للجنة إعداد مشروع ما سمى بـ "برنامج العمل الوطنى" [٤] .
- تعيين الشيخ مجاهد أبو شوارب ** ، نائباً للقائد العام للقوات المسلحة [٥] .

---

* محسن العينى هو صهر الشيخ سنان أبو لحوم .

(١) شكلت حكومة محسن العينى بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢١ . للوقوف على أسماء أعضاء الحكومة ، راجع:
العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ، ١٤٦ - ١٤٧ .
كما يلاحظ أن التمثيل القبلى فى الوزارتين اللتين شكلتا فى عهد الحمدى ، ضمتا ثلاثة شيوخ هم:
الشيخ أمين أبو رأس ، وصلاح المصرى ، وأحمد الكباب ، فى حكومة العينى المشكلة بتاريخ (١٩٧٤/٦/٢١) ، أما الحكومة الثانية ، والمعينة بتاريخ (١٩٧٥/١/١٦) ، فقد ضمت الشيخين : أمين أبو رأس . وصلاح المصرى .
انظر :
العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) عند سؤاله عن سلبيات ما قبل حركة ١٣ يونيو وأسباب تجميد مجلس الشورى أجاب الرئيس الحمدى : إن " ... تجميد مجلس الشورى أصبح محتماً لتعليق الدستور . والتجميد لا يعنى الإلغاء أو الحل ... إن الدستور ومجلس الشورى لم يكونا من السلبيات التى يشير إليها السؤال" . انظر أجوبة الرئيس الحمدى ، على أسئلة صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٦/١٧) ، ص ٢ .

(٣) لم يستمر تجميد مجلس الشورى أكثر من خمسة شهور ، حيث دُعى مجلس الشورى لاستئناف مهامه بتاريخ (١٩٧٤/١٠/٢٢) . راجع المادة السادسة من الإعلان الدستورى الصادر عن رئيس مجلس القيادة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢ فى : المكتب القانونى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، الدستور الدائم والإعلانات الدستورية للجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

(٤) شكل الحمدى بتاريخ (١٩٧٤/٨/١٥) ، اللجنة المذكورة من تسعة وثلاثين عضواً برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر ، وعضوية ستة من مشايخ آخرين ، منهم الشيخ سنان أبو لحوم . للوقوف على أسماء أعضاء اللجنة ، والتعرف على مهامها ، راجع :
الجريدة الرسمية (صنعاء) العدد الثامن ، (١٩٧٤/٨/٣١) ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .

** المقدم / مجاهد أبو شوارب ، هو صهر الشيخ عبد الله الأحمر ، وأحد مشايخ حاشد .

(٥) راجع ، قرار رئيس مجلس القيادة فى : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ٧ (١٩٧٤/٧/٣١) ، ص ٢٧ .

- تعيين الشيخ سنان أبو لحوم ، مساعداً لرئيس مجلس القيادة (إبراهيم الحمدى) للإشراف على الإيرادات ومشاريع التنمية [(١)] .

- دعوة الرئيس الحمدى لبعض الزعامات القبلية ، لمرافقته أثناء زياراته الخارجية [(٢)] .

- تركيز الرئيس الحمدى فى خطابه السياسى على بطولات القبائل اليمنية، والإشادة بقيمها وأعرافها الإيجابية [(٣)] .

---

(١) انظر نص قرار التعيين فى : أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢١ (١٩٧٥/١/١) ، ص ٢٣ .

(٢) يلاحظ أن الحمدى ، عند زياراته الرسمية لبعض الدول العربية (مثل : مصر والسعودية) قد اصطحب معه بعض الزعامات القبلية ، أمثال المشايخ : عبد الله بن حسين الأحمر ، سنان أبو لحوم ، درهم أبو لحوم وعبد الرحمن محمد على عثمان .

للوقوف على الأسباب المعلنة لهذه الزيارات ، راجع : صحيفة الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٧/٨) ، ص١ ، الثورة (١٩٧٤/٧/١١) ، ص١ .

(٣) حرص الحمدى فى معظم أحاديثه ولقاءاته بالتجمعات القبلية ، على إبراز أمجاد القبائل اليمنية ، والتركيز على ذكر إسهاماتها فى الانتفاضات والثورات اليمنية المتعاقبة .

حيث أكد الحمدى مخاطباً القبائل بقوله : " ... إخوانى ... أبناء كل القبائل اليمنية ... فى هذا الاجتماع ... نتذكر قوافل الشهداء من أبناء القبائل فى كل مراحل الثورة ... حتى اليوم. إنهم من أبناء القبائل. إنهم من شيوخ القبائل ... إخوانى : إن أعرافنا القبلية ... وعاداتنا اليمنية الشريفة نحن نعتز بها ونعمل من اجل تدعيمها ... " . انظر نص الخطاب فى صحيفة :

الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/١٠/٢٢) ، ص ص ١ – ٢ .

وأثناء زيارته لمدينة "خَمِر" مسقط رأس الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ حاشد ، خاطب الحمدى الحاضرين بقوله :

" ... إخوانى أبناء قبيلة حاشد الأبية الشجاعة ... اسمحو لى أن أقول بكل فخر أن اللحظات التى قضيناها هنا تعود بالمرء إلى النضال الطويل الذى ناضلته هذه القبيلة من أجل الشعب اليمنى، ومن أجل الثورة والجمهورية ... أتذكر أولئك الأبطال الذين سقطوا بسيوف الجلاد قبل الثورة ، ومنهم [الشيخ] حميد بن حسين الأحمر والشيخ حسين بن ناصر [الأحمر] ... وأتذكر قوافل الشهداء بالمئات من أبناء هذه القبيلة ... " ، راجع نص خطاب الرئيس الحمدى فى قبائل حاشد بـ(خمر) ، فى صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/٣/٤) ، ص ٨ .

ثانياً: مرحلة السعى لتهميش القبيلة واستبعادها سياسياً (يناير ١٩٧٥ - اكتوبر ١٩٧٧):

لأن الرئيس الحمدى قد وصل إلى قمة السلطة السياسية بمساندة شيوخ القبائل المتنافسين ، والفاعلين فى الواقع السياسى اليمنى ؛ فقد اضطر فى بداية حكمه إلى مهادنة القبيلة، وإشراك بعض شيوخها فى السلطة . وفى الوقت نفسه سعى لتقوية سلطته المركزية ، فقام بإعادة بناء المؤسسة العسكرية وتدعيمها . وأوجد ما سُمى بلجان التصحيح المالى والإدارى . وشجع هيئات التعاون الأهلى للتطوير .

كما يلاحظ أن الحمدى قد جعل من عام ١٩٧٥م ميقاتاً لبدء مرحلة تهميش القبيلة ، ومواجهة نفوذها السياسى . ويمكن إيجاز شواهد ومؤشرات سعى الحمدى لاستبعاد القبيلة من السلطة ، فى الآتى :

- إقالة محسن العينى من رئاسة الحكومة :

رغم التبريرات الرسمية * لإقالة محسن العينى من رئاسة الحكومة ، إلا أن مصاهرة العينى للشيخ "سنان أبو لحوم" ** ، وحضور المتغير القبلى إبان فترات تولى العينى لمناصبه السياسية ، ربما كانا سببين كافيين لدى الحمدى لتنحية العينى من رئاسة الحكومة اليمنية .

- استبعاد شيوخ القبائل من مجلس القيادة :

لقد ضم أول تشكيل لمجلس القيادة *** برئاسة الحمدى ثلاثة من شيوخ القبائل**** . لكنه لم يكد يمر عام حتى قام الحمدى باستبعادهم ، بحيث أضحى

---

* من هذه التبريرات المعلنة : إن تكليف تشكيل حكومة العينى ، آنذاك ، تم بشكل انتقالى. نظراً لأن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) كانت قد جمدت فى تلك الفترة ، كما أن حكومة العينى لم تقدم برنامج عملها للسلطة التشريعية ، نظراً للظروف السائدة حينذاك . وقد تم إقالة العينى من رئاسة الحكومة بتاريخ ١٩٧٥/١/١٧ . للتعرف تفصيلاً على نص رسالة إقالة محسن العينى ، انظر : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/١/١٧) ، ص ١ .

** محسن العينى متزوج شقيقة الشيخ سنان أبو لحوم . للوقوف على طبيعة العلاقة الاجتماعية بين العينى وسنان أبو لحوم ، وارتباطاتهما الأسرية ، راجع :
حديث محسن العينى لمجلة : الجيش (صنعاء) ، العدد ٥٨ ، (يناير ١٩٧٥) ، ص ١٥ .

*** مجلس القيادة كان يمثل رئاسة الدولة ، ويتولى السلطتين التشريعية والتنفيذية .

**** هؤلاء الشيوخ الثلاثة هم : مجاهد أبو شوارب ، على أبو لحوم ، محمد أبو لحوم .

مجلس القيادة برئاسة الحمدى وعضوية كل من أحمد الغشمى ، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وعبد الله عبد العالم ، قائد قوات المظلات ، إضافة إلى عبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء ، بصفته الوظيفية لا الشخصية [(١)] .

- إقصاء الزعامات القبلية من الجيش :

تحت شعار "تصحيح القوات المسلحة والأمن ، وإنهاء عهد تقديم الولاءات والطاعة لمراكز القوى"[(٢)] . قام الرئيس الحمدى بإقصاء القيادات القبلية من الجيش، أمثال "آل أبو لحوم"[(٣)] والشيخ مجاهد أبو شوارب [(٤)] ، واستبدالها بقيادات من مؤيديه [(٥)] .

- حل مجلس الشورى ذى الأغلبية القبلية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر [(٦)] .

إذا كانت حركة ١٣ يونيو قد جمدت مجلس الشورى عند قيامها [(٧)] . فإن هذا التجميد لم يدم أكثر من خمسة أشهر ، حيث سمح الرئيس الحمدى لمجلس الشورى

---

(١) تكون أول تشكيل لمجلس القيادة من سبعة أعضاء ، ثم وسع إلى عشرة أعضاء ، ثم اختصر إلى أعضاء ثلاثة . للتعرف على أسماء أعضاء مجلس القيادة طوال فترات تشكيله ، راجع : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ١٠ ، (٧٤/١٠/٣١) ، ص ٤ ، الثورة (صنعاء) (١٩٧٤/٦/١٥) ، ص ١ ، البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٢) اتخذ الحمدى من تاريخ ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٧٥ ، وهو تاريخ بدء إقصاء القيادات القبلية من الجيش ، يوماً للقوات المسلحة والأمن . لمزيد من التفاصيل حول قيام الحمدى بإزاحة القيادات القبلية من الجيش ، وتصريحاته حول ما أسماه بـ " مراكز القوى " ، راجع حواراته وأحاديثه فى: الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٦/١١/١٣) ، ص ١ ، الثورة ، (١٩٧٦/١٢/٣١) ، ص ١ .

(٣) وقد كانوا قادة عسكريين لوحدات الاحتياط العام والمدرعات وقوات العاصفة .

(٤) كان مجاهد أبو شوارب يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة منذ ١٩٧٤/٧/٢٧ .

(٥) للوقوف على قرارات الحمدى المتعلقة بإقصاء الزعامات القبلية واستبدالها بعناصر مواليه له ، انظر :
نص قرارات القائد العام للقوات المسلحة بتعيين قيادات عسكرية جديدة فى : الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/٤/٢٨) ، ص١، الثورة (١٩٧٥/٤/٣٠) ، ص ١ .

(٦) مجلس الشورى كان يمثل السلطة التشريعية . وقد شكل وفقاً لنص المادة (٤٦) من الدستور الدائم الصادر فى ١٩٧٠/١٢/٢٨ . وهو أول مجلس نيابى منتخب فى تاريخ اليمن السياسى المعاصر ، وقد ضم فى عضويته ٩٣ شيخاً من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ ١٥٩ عضواً . كما أن رئاسة هذا المجلس كانت من نصيب شيخ مشايخ حاشد عبد الله الأحمر .

(٧) تم تجميد مجلس الشورى بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٤ ، انظر نص قرار التجميد فى : الثورة (١٩٧٤/٦/١٥) ، ص ١ .

باستئناف مهامه بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢ . إلا أن الحمدى ، وفى إطار مواجهته للنفوذ القبلى ، عاد فقام بـ"حل" المجلس المذكور فى ٢٢ /١٩٧٥/١٠ [(١)] .



---

(١) رغم تأكيد الرئيس الحمدي بأن " ... مجلس الشورى السابق لم يحل، ولكن انتهت مدته القانونية رغم تمديدها لستة شهور ... " ، وإذا كان الرئيس الحمدى قد استند فى حديثه السابق إلى المادة الخمسين من دستور عام ١٩٧٠ ، التى تنص على أن "مدة مجلس الشورى أربع سنوات شمسية، تبدأ من أول اجتماع له، وتجرى الانتخابات العامة لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدته ... " . ورغم أن مجلس الشورى السابق كان قد افتتح أولى جلساته بتاريخ ١٩٧١/٤/١٩ ، ومن ثم انتهت مدته الدستورية فى نيسان / إبريل ١٩٧٥ ، إلا أن مجلس الشورى "البديل" للمجلس المنحل أو المنتهى ، لم ير النور حتى اغتيل الرئيس الحمدى فى ١٩٧٧/١٠/١١ .

راجع حديث الرئيس الحمدى لصحيفة القبس (الكويت) (١٩٧٧/١/١٢) ، نقلاً عن : وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢) ، ص ١٦٢ .

وللوقوف على قرارات الحمدى بحل أو "إنهاء" مجلس الشورى ، انظر : الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/١٠/٢٣) ، ص ص ١ – ٢ .

ختاماً ، لابد من التأكيد على أن شيوخ القبائل المتضررين من محاولات الحمدى الرامية إلى الحد من نفوذهم ووجودهم السياسى ، قد عبروا عن رفضهم لهذه المحاولات ؛ بعقدهم ما سموه بـ " مؤتمر السلام بَخمِر" . والذى عقد بتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ . بمدينة "خَمِر" ، معقل الشيخ عبد الله الأحمر .

وقد كانت من أهم مطالب وقرارات المؤتمر :

- التأكيد على أن يكون حكم البلاد جمهورياً لفظاً ومعنى ، شورياً دستورياً ديمقراطياً .
- دعوة الرئيس إبراهيم الحمدى للتفاهم على أسباب ما تعانيه البلاد من قلق وعدم استقرار . فالحمدى هو المشكلة والحل .
- يعتبر المؤتمرون أن شرعية الحكم الانتقالى [يقصدون حكم الحمدى] قد انتهت بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ ، طبقاً للإعلان الدستورى الصادر فى ١٩٧٤/١٠/٢٢ .
- يقر المؤتمرون أنه لا يحق لأى شخص أن ينصب نفسه رئيساً للدولة. كما لا يحق له أن يقرر نهاية مجلس الشورى قبل انتخاب مجلس الشورى الجديد، لأنه لا يملك شرعية ذلك ، ولا شرعية البقاء فى الحكم (١) .

(١) للتعرف تفصيلاً على نص قرارات "مؤتمر السلام الثانى بخمر" ، راجع : العلفى ، نصوص يمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٨ .

المبحث الرابع : مرحلة استمرارية السعى لبناء الدولة

والتعايش مع القبيلة (١٩٧٨ - ١٩٩٠)

يضم هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الأول : فترة حكم أحمد الغشمى [(١)] وموقفه من القبيلة:

عقب اغتيال الرئيس الحمدى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١١ ، تولى الرئاسة المقدم أحمد حسين الغشمى* . ورغم قصر فترة رئاسته **، وإعلانه أنه سيتبع نفس سياسة الرئيس [(٢)] الحمدى . وخاصة تجاه المعارضة القبلية [(٣)] ، فقد قام بالآتى :

---

(١) كان الغشمى ، قبل اغتيال الرئيس الحمدى ، يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان العامة ، وعضو مجلس القيادة . وقد تشكل بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٢ مجلس قيادة جديد مكون من ٣ أشخاص برئاسة المقدم الغشمى وعضوية المقدم عبد الله عبد العالم قائد قوات المظلات ، وعبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء ، انظر :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

* ينتمى احمد حسين الغشمى . اجتماعياً إلى قبيلة «همدان» . ويرى البردونى أن « ... بيت الغشمى من البيوت التى تسمى بـ(العُقَّال) أى بين شريحة المشيخة وشريحة الفلاحين » . راجع : البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٦٠٢ .

** لم تتجاوز فترة حكم الغشمى الثمانية شهور . فقد تولى السلطة بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ حتى اغتيل فى ١٩٧٨/٦/٢٤ .

(٢) فى إجابته على صحيف (الثورة) اليمنية ، أكد الرئيس الغشمى « ... أن سياسة الدولة داخلياً هى نفس السياسة التى نهجناها أيام الأخ الرئيس المقدم إبراهيم الحمدى ... » . انظر : الثورة ، (١٩٧٧/١٠/٣١) ، ص ١ .

(٣) عند سؤاله عن إمكانية عودة مشايخ القبائل المعارضين لحكم الحمدى ، أو إمكانية الحوار معهم ، أجاب الغشمى بقوله :

« ... إننا لن نسمح ابداً بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حركة يونيو ... وليس هناك أية نية للحوار مع مشايخ القبائل المعارضة ، ما داموا لا يحترمون دولة النظام والقانون » . راجع أجوبة الرئيس الغشمى على صحيفة (السياسة) الكويتية (١٩٧٧/١٠/٢٧) ، نقلاً عن وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧ ، (الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٢) ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

١ – تعيين مجلس نيابى بديل لمجلس الشورى المنحل : فقد تم بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦ تشكيل ما سمى بـ « مجلس الشعب التأسيسي» . ورغم أن طريقة تكوينه كانت بالتعيين من قبل الرئيس الغشمى، إلا أنه قد أعطى بعض الصلاحيات[١] . وقد تكون المجلس من ٩٩ عضواً ، منهم ٣٥ عضواً من شيوخ القبائل[٢] .

٢ – نقد سياسة الحمدى والسعى لمصالحة مختلف القوى الاجتماعية بما فيها القبائل :

يلاحظ أن الرئيس الغشمى قد انتقد سياسات سلفه الحمدى ، سواء لقيام الأخير بحل مجلس الشورى[٣] ، أو فى طريقة وأسلوب ممارسته للسلطة بشكل

---

(١) من المهام الأساسية للمجلس : اقتراح شكل رئاسة الدولة وتنقيح أحكام الدستور ، وإبداء الملاحظات على مشاريع القوانين التى يحيلها إليه مجلس القيادة . لمزيد من التفاصيل ، راجع : الإعلان الدستورى الخاص بتشكيل مجلس الشعب التأسيسى فى الجمهورية العربية اليمنية ، الأمانة العامة لمجلس الشعب التأسيسى ، وثائق ديموقراطية فى اليمن رقم (١) ، ص ص ١٣ – ١٥ .

(٢) رغم أن نسبة التمثيل القبلى فى مجلس الشعب التأسيسى قد بلغت ٣٥ ٪ ، إلا أنه يلاحظ غياب رموز المعارضة القبلية من عضوية المجلس المذكور ، أمثال الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ سنان ابو لحوم ، والشيخ مجاهد ابو شوارب كما أن منصب رئاسة المجلس قد أوكل إلى القاضى عبد الكريم العرشى ، للتعرف على أسماء أعضاء مجلس الشعب التأسيسى ، انظر : المرجع السابق نفسه ، ص ص ١٦ – ٢٠ .

(٣) فى خطابه ، أثناء افتتاح مجلس الشعب التأسيسى ، اتهم الغشمى سلفه الحمدى ، بطريقة غير مباشرة ، بإلغاء الحياة الدستورية فى اليمن ، حيث قال :

« وكان الخطأ الجسيم الذى وقعنا فيه كقيادة لتلك الحركة (يقصد حركة ١٣ يونيو) أننا أقدمنا على حل مجلس الشورى السابق ...دون أن نعمل على إيجاد بديل له ، الأمر الذى ترتب عليه إلغاء الحياة الدستورية ... » ، راجع خطاب الرئيس الغشمى ، فى المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦ .

عام[1] . ورغم أن الغشمى قد شكل (مجلس الشعب التأسيسى) من مختلف القوى الاجتماعية بما فيها القبائل * ، إلا أن قصر فترة حكم الغشمى قد لايسعف الباحث فى تلمس موقف واضح للغشمى تجاه الرموز القبلية الفاعلة . رغم لغة التصالح مع القبيلة التى أظهرها الغشمى فى خطابه السياسى ، قبيل اغتياله [2] .

إن اغتيال الرئيس الغشمى ، ومن قبله الرئيس الحمدى ، يفرض على الباحث تساؤلاً ملحًا ، عن أسباب انتشار ظاهرة الاغتيال السياسى ، والتصفية الجسدية لبعض رؤساء اليمن** ؟ .

وفى محاولة لتفسير انتشار ظاهرة اغتيال القيادات والرؤساء اليمنيين فى التاريخ المعاصر يمكن القول إن بعض أسباب هذه الظاهرة قد يعود إلى :

---

(١) كما اتهم الغشمى حكم الحمدى بالفردية المطلقة ؛ إذ قال : « ما إن آلت إلىَّ مسئولية قيادة دفة الحكم ... حتى بدأت أفكر فى ما يجب عمله لإنقاذ نظام الحكم من الفردية المطلقة ... وتخليص نظام الحكم من مغبة الاستمرار فى الارتباط بفرد أو أفراد ... » وفى إشارته ، الغير مباشرة ، إلى قيام الحمدى بتشكيل لجنة للانتخابات ، ووعوده المتكررة بانتخاب مجلس نيابى ، دون تنفيذه لهذه الوعود ، تحدث الغشمى منتقدًا الحمدى ، فقال : « وبالرغم من أنه كان بإمكاننا ... تبديد وقت طويل فى عملية أو لعبة الانتخابات، وتخدير المواطنين بالوعد إثر الوعد حتى ينقضى العام خلف العام ... برغم ذلك اتخذنا قرارنا بإنشاء هذا المجلس ... » راجع خطاب الرئيس الغشمى فى افتتاح مجلس الشعب التأسيسى ، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ ، فى المرجع السابق نفسه ، ص ص ٢٦ – ٢٨ .

* بلغت نسبة تمثيل القبائل (٣٥ ٪) من مجموع أعضاء المجلس . وقد تم استخراج هذه النسبة بالرجوع إلى أسماء أعضاء المجلس . ، بمساعدة الشيخ / عبد الله الدعيس ، الذى أفاد ، أيضًا ، بأن مجلس الشعب التأسيسى قد ضم مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ، حيث ضم العلماء والمثقفين ، وضباط القوات المسلحة ، ورؤساء القبائل . المصدر : الشيخ عبد الله حسن الدعيس ، (مقابلة) ، مرجع سابق .

(٢) للوقوف على شواهد من خطابات الرئيس الغشمى ، التصالحية مع القبائل ، راجع بعض خطاباته فى :
الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٨/٢/٢٦) ، ص ٣ ، الثورة ، (١٩٧٨/٦/١٧) ، ص ص ١ ، ٣ .

** تم اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين خلال ثمانية شهور فقد اغتيل الرئيس الحمدى ، فى ١٩٧٧/١٠/١١ . والرئيس الغشمى فى ١٩٧٨/٦/٢٤ . كما اغتيل رئيس مجلس الرئاسة فى الشطر الجنوبى من الوطن اليمنى ، الرئيس سالم ربيع على بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٥ .

- طبيعة الثقافة السياسية اليمنية ، وكذا العربية ، فهي تتميز في بعض جوانبها بـ«المبالغة في الانتقام من الخصم السياسي » ، حيث لا تكتفي بتصفيته معنويًا وسياسيًا ، بل ترى أنه لا بد من تصفيته جسديًا ؛ لأن الإبقاء على حياته المادية (الجسدية)، قد يطرح افتراض عودة الخصم السياسي لسدة الحكم ، والقيام بالمقابل ، بالتخلص من خصومه السياسيين بالطريقة ذاتها .
- غياب المؤسسات السياسية القادرة على إيجاد آليات لإدارة الصراع السياسي ، وغرس مبدأ التداول السلمي للسطة .
- إن بعض هذه القيادات كثيرًا ما تجمع بين منصبي الرئاسة ، وقيادة المؤسسة العسكرية في آنٍ واحد . وبالتالي فإن محاولة إقالة أو إزاحة هذه القيادات عن مناصبها من قبل الجهات ، الداخلية أو الخارجية ، الطامعة في الحكم أو التأثير فيه ، كثيرًا ما تجد صعوبة بسبب لجوء هذه القيادات إلى المؤسسة العسكرية كدرع لحمايتها من أي انقلاب متوقع ضدها . ولذا تسعى هذه الجهات إلى وسيلة التصفية الجسدية لهذه القيادات . وهؤلاء الرؤساء ، وعدم الاكتفاء بتصفيتهم سياسيا بهدف تجنب خوض صراع مسلح مع المؤسسة العسكرية الداعمة لهؤلاء الرؤساء . وللتدليل على الاستنتاج السابق نذكر هنا تصفية بعض الرؤساء اليمنيين جسديًا مثل:الرئيس إبراهيم الحمدي ، الذي استطاع إيجاد مؤسسة عسكرية قوية نسبيًا ، وكذا الرئيس أحمد الغشمي ، وكذا المحاولات الانقلابية العديدة الفاشلة ضد الرئيس الحالي الفريق / علي عبد الله صالح . يلاحظ أن الرئيس عبد الله السلال . كان أول رئيس عسكري يمني ، بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، لم يصف جسديًا ، ولكنه أقيل عن منصبه السياسي والعسكري وأبعد إلى الخارج . وهذا لا يتناقض وتحليلنا السابق . فالرئيس السلال لم يكن يستند في حكمه ، ووجوده السياسي عقب قيام الثورة اليمنية إلى مؤسسة عسكرية يمنية قوية ؛ لأن الجيش اليمني حينذاك ، كان ما يزال في طور البناء ، كذا لا ينتمي ، السلال ، إلى قبائل يمنية قوية ، تعزز من مكانته اجتماعيًا وسياسيًا .

ولذا فقد اعتمد الرئيس السلال في بقائه في السلطة على عامل خارجي ، تمثل في الوجود المصري في اليمن . ومن ثم فقد كان إبعاده عن السلطة ، بطريقة غير دموية ، ربما يعود ، إلى إرادة هذا العامل الخارجي ذاته .

المطلب الثانى : فترة حكم على عبد الله صالح * وموقفه من القبيلة (١٩٧٨/٧/١٧ - ١٩٩٠)

سيتم توضيح كيفية تولى الرئيس على عبد الله صالح السلطة ، وسعيه لبناء دولة يمنية حديثة . وكذا توضيح نهجه السياسى تجاه الفاعلين من شيوخ القبائل .

أولاً : كيفية تولى على عبد الله صالح الحكم :

عقب اغتيال الرئيس الغشمى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ ، قام مجس الشعب التأسيسى بتشكيل مجلس رئاسى ، يتولى مهام واختصاصات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة ؛ حتى يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد [١] .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧ عقد مجلس الشعب التأسيسى جلسة استثنائية تم فيها ترشيح وانتخاب على عبد الله صالح رئيسًا للجمهورية وقائداً عامًا للقوات المسلحة[٢].

---

* ينتمى على عبد الله صالح إلى قبيلة « سنحان» . والمنتمية ، قبليًا ، إلى تجمع قبائل حاشد . ويرى البردونى أن على عبد الله صالح ابن فلاح ، وهو أول رئيس جمهورية من أبناء الفلاحين فى اليمن . وقد كان آخر منصب رسمى يشغله قبل توليه الرئاسة هو قيادة لواء تعز . للتعرف على المهام العسكرية التى تولاها على عبد الله صالح ، انظر :

البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٣ – ٦٠٥ .

(١) تم تشكيل مجلس لرئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ من : القاضى عبد الكريم العرشى رئيس مجلس الشعب التأسيسى رئيسًا ، وعضوية كل من : رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغنى ، والمقدم على الشيبة رئيس هيئة الأركان العامة . والرائد على عبد الله صالح ، قائد لواء تعز . راجع :

مطهر العزى، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٠ – ٤٦١ ، منصور الزندانى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

(٢) كان على عبد الله صالح هو المرشح الوحيد للرئاسة ، وقد انتخب بأغلبية ستة وسبعين صوتًا وامتناع عضو واحد عن التصويت ، وغياب تسعة عشر عضواً وثلاثة أعضاء متوفون . انظر : العزى ، المرجع السابق نفسه ، ص ص ٤٦٢ – ٤٦٣ .

ثانيًا : محاولة على عبد الله صالح بناء دولة يمنية حديثة ومستقرة :

رغم مجئ الرئيس على عبد الله صالح إلى السلطة فى ظروف سياسية غير مستقرة . فإن فترة حكمه قد اتسمت بقدر من الاستقرار السياسى النسبى ، خاصة منذ أوائل عقد الثمانينيات (١) . كذلك يكاد يجمع الدارسون للنظام السياسى اليمنى المعاصر على أن اليمن إبان حكمه قد عرفت توجهًا واضحًا لبناء دولة يمنية حديثة (٢) . وقد تمثلت أهم شواهد ومؤشرات سعى الرئيس على عبد الله صالح لبناء دولة حديثة ومستقرة . فى الآتى :

– توسيع ودعم آليات المشاركة السياسية : فقد تم توسيع صلاحيات مجلس الشعب التأسيسى ، وزيادة عدد أعضائه من ٩٩ عضواً إلى ١٥٩ عضواً(٣) . وتعيين مجلس استشارى (٤) وتشكيل لجنة للحوار الوطنى (٥) وتكوين تنظيم سياسى

---

(١) للتعرف على بعض مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسى أثناء فترة حكم على عبد الله صالح ، راجع: عبد الكريم الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٢) للوقوف على بعض آراء هؤلاء الدارسين ، انظر : البردونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٥ – ٦٠٦ ، الزندانى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٨ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ ، ١٨٤ – ١٨٦ ، المقرمى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧١ – ٣٧٤ ، عبد الكريم الإريانى ، مرجع سابق ص ص ١٢٩ – ١٣٠ .

(٣) من أهم هذه الصلاحيات : مناقشة مشاريع القوانين وتعديلها وإقرارها ، ومناقشة الحسابات الختامية لميزانية الدولة والقيام بأعمال اللجنة العليا للانتخابات وإعداد البلاد لانتخابات عامة ومباشرة ، لمزيد من التفاصيل ، راجع مطهر العزى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥ – ٤٦٩ .

(٤) تم بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨ تشكيل مجلس استشارى من ١٥ عضواً برئاسة على عبد الله صالح ، ومن مهام هذا المجلس : دراسة القضايا الداخلية والخارجية ، ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا . واقتراح الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة . انظر : العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ ، ٢٣٧ – ٢٣٩ . كما صدر قرار جمهورى بتاريخ ١٩٨٠/١/٩ ينص على اعتبار أعضاء المجلس الاستشارى ، وظيفيًا ، بدرجة نائب رئيس وزراء . انظر نص القرار الجمهورى فى : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد الأول ، (يناير ١٩٨٠)، ص ٢٧ .

(٥) تم تشكيل لجنة الحوار الوطنى بتاريخ (١٩٨٠/٥/٢٧) من إحدى وخمسين شخصية يمنية تم اختيارها من مختلف القوى السياسية ، ومن مهام هذه اللجنة : إجراء حوار مع المواطنين لإبداء آرائهم وتصوراتهم حول مشروع « الميثاق الوطنى » ، وإجراء استبيان شعبى عام حول مضمون هذا الميثاق . لمزيد من التعرف على هذه اللجنة ومهامها ، راجع : العزى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧١ – ٤٧٣ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

رسمى* من مختلف القوى السياسية اليمنية عرف باسم «المؤتمر الشعبى العام» ويؤطره دليل نظرى سُمى بـ «الميثاق الوطنى» [(١)] كما تم انتخاب مجلس نيابى (مجلس شورى) وفقًا للمادة (٤٦) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠ [(٢)] .

– إعادة بناء القوات المسلحة والأمن [(٣)] .

– استخراج الثروات النفطية [(٤)] .

– المشاركة فى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية [(٥)] .

---

* فى هذا السياق لابد من التأكيد على أن اليمن قد عرفت « التنظيم السياسى الواحد » منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ . فقد شكل فى عهد الرئيس السلال (يناير ١٩٦٧) أول تنظيم سياسى رسمى عرف بـ « الاتحاد الشعبى الثورى » . وفى عهد الرئيس الإريانى (بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦) شكل « الاتحاد اليمنى » ، أما فى عهد الرئيس الحمدى فقد تم تشكيل ما عرف بـ « اللجنة العليا للتصحيح المالى والإدارى » فى (١٩٧٥/١٠/٤) ، لمزيد من التفاصيل حول هذه التنظيمات السياسية الرسمية ، راجع : العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ ، ٣٧ ، ٦٣ ، الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/١٠/٤) ، ص ١ .

(١) انتخب الرئيس على عبد الله صالح أمينًا عامًا للمؤتمر الشعبى العام بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤ . وقد تم إقرار الميثاق الوطنى من قبل المؤتمر الشعبى العام بتاريخ (١٩٨٢/٨/٢٦) . للتعرف على مراحل إعداد الميثاق الوطنى من قبل المؤتمر الشعبى العام بتاريخ (١٩٨٢/٨/٢٦) ، وكذا التعرف على مضامينه كوثيقة سياسية ، انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبى العام مفاهيم من الميثاق الوطنى ، (صنعاء : آب / أغسطس ، ١٩٨٤) ، ص ص١٦ – ٦٠ .

(٢) تنص المادة «٤٦» من الدستور على أن « يتألف مجلس الشورى من ١٥٩ عضواً منتخبين انتخاباً حراً ديموقراطيًا ... ولرئيس المجلس الجمهورى أن يعين عشرين فى المائة (٢٠٪) من عدد الأعضاء » انظر دستور عام ١٩٧٠ ، مرجع سابق .

(٣) انظر : الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٨٥، العلفى، أبرز الأحداث فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٤) تم الاحتفال بتدشين أول بئر إنتاجى للنفط فى منطقة « مأرب » بتاريخ (١٩٨٤/٧/٨) ، انظر العلفى ، المرجع السابق ، ص٧٢ .

(٥) تم إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمنى الواحد فى (١٩٩٠/٥/٢٢) . وقد أصبح الرئيس على عبد الله صالح أول رئيس لدولة الوحدة . وقد رقى إلى رتبة فريق .

جدول رقم (٦)

يبين التمثيل القبلى فى السلطة فى الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠)

الاصل الاجتماعي / المجلس التشريعي	شيوخ القبائل		آخــــرون		المجموع		تاريخ تشكيل الحكومة	ملاحظــــات
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪		
مجلس الشعب التأسيسى	٣٥	٣٥	٦٤	٦٥	٩٩	١٠٠	١٩٧٨/٢/٦	تم تشكيل هذا المجلس فى عهد الرئيس أحمد الغشمى، وقد كان جميع الاعضاء بالتعيين
مجلس الشعب التأسيسى «الموسع»	٦٣	٤٠	٩٦	٦٠	١٥٩	١٠٠	١٩٧٩/٥/٨	قام الرئيس على عبد الله صالح بتعيين ٦٠ شخصاً واضافتهم الى عضوية مجلس الشعب التاسيسى السابق. منهم ٢٨ شيخا قبلياً. بحيث اصبح مجموع عدد اعضاء المجلس ١٥٩ عضوا.
مجلس الشورى	٤٨	٣٠	١١١	٧٠	١٥٩	١٠٠	١٩٨٨/٧/٥	تم انتخاب «١٢٨» عضواً بالاقتراع السرى المباشر، منهم (٤٤) عضواً من شيوخ القبائل. ثم عين الرئيس على عبدالله صالح «٣١» عضواً ** كان من بينهم «٤» أعضاء من شيوخ القبائل.

(١) البيانات الواردة فى الجدول مستقاه من :

الجمهورية العربية اليمنية، مجلس الشعب التأسيسى، وثائق ديمقراطية فى اليمن «٦»، (صنعاء، ب ت)، ص ص ٤٥٨ ـ ٤٦١، العلفى، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ١٥٥ ـ ١٥٦، ١٥٨ ـ ١٥٩

* تم التعرف على اسماء شيوخ القبائل المشاركين فى عضوية هذه المجالس النيابية بمساعدة الشيخ / عبد الله حسن الدعيس.

** تنص المادة «٤٦» من دستور عام ١٩٧٠ على أن لرئيس المجلس الجمهورى ان يعين (٢٠٪) من عدد أعضاء مجلس الشورى. راجع نص المادة ٤٦ من دستور الجمهورية العربية اليمنية.

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٦) :

– استمرار ووجود التمثيل القبلي في المجالس النيابية ، سواء المعينة منها (مجلس الشعب التأسيسي) أو المنتخبة (مجلس الشورى) .

وهذا قد يعد من المؤشرات الدالة على أن الواقع الاجتماعي والسياسي ، ما زال يعترف بالدور السياسي القبلي ، مهما اختلفت طرق وأساليب تكوين المجالس النيابية .

– يلاحظ أن الرموز القبلية ذات النفوذ ، لم ترشح نفسها في مجلس الشورى المنتخب ، (أمثال: الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، الشيخ سنان أبو لحوم ، والشيخ مجاهد أبو شوارب) . وإنما رشحت بدلاً عنها بعض أبنائها وأقاربها [١] .

– بالرجوع إلى بيانات الدوائر الانتخابية ، وأسماء المرشحين من زعماء وشيوخ ، يلاحظ أن أغلبية الدوائر الانتخابية في المناطق الشمالية والشرقية كانت من نصيب شيوخ القبائل . وهذا قد يعود إلى أمور عدة من أهمها : استمرار التماسك والنفوذ القبليين في هذه المناطق ، مقارنة ببقية المناطق اليمنية الأخرى [٢] .

---

(١) نجح في انتخابات مجلس الشورى المذكور ، كل من صادق عبد الله الأحمر ، نجل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، ومحمد علي أبو لحوم ، ابن شقيق الشيخ سنان أبو لحوم ، والشيخ درهم ناجي أبو لحوم ، قريب الشيخ سنان .

(٢) للتعرف على بيان اللجنة العليا للانتخابات عن النتيجة العامة لانتخابات مجلس الشورى التي جرت عام ١٩٨٨ ، وكذا للتعرف على أسماء الفائزين في الدوائر الانتخابية ، راجع :
الجمهورية العربية اليمنية ، مجلس الشعب التأسيسي ، وثائق ديموقراطية في اليمن رقم « ٦ » ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٨ – ٤٦٠ .

ثالثاً : موقف الرئيس على عبد الله صالح من القبيلة :

لقد اتبع الرئيس على عبد الله صالح سياسة احتواء قوى المعارضة السياسية والعسكرية لحكمه[1] .

فقد عمل على التعايش مع الفاعلين من شيوخ القبائل ، وإشراكهم فى صنع القرار السياسى ، حيث قام بـ :

– تعيين الفاعلين من شيوخ القبائل فى المناصب الرسمية العليا ، أمثال : الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[2] والشيخ سنان أبو لحوم[3]، والشيخ مجاهد أبو شوارب[4] .

---

(١) يرى « الجناحى » أن الرئيس على عبد الله صالح ، قبل الحوار مع ما عرف بـ « الجبهة الوطنية الديمقراطية » ، التى كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية لنظام الرئيس على عبد الله صالح.
للتعرف على تفاصيل « الاتفاق غير المعلن » بين الرئيس والجبهة الوطنية والمؤرخ فى ١٩٨٠/١/٣١ ، راجع :
سعيد أحمد الجناحى ، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة ، (عدن : مركز الأمل للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٢) ، ص ص ٥٣٤ – ٥٣٩ .
كذلك راجع ، على سبيل المثال خطاب الرئيس على عبد الله صالح المتضمن إعلان العفو العام عما أسماهم بـ « ... المغرر بهم من أبناء المناطق الوسطى ... » ، انظر نص الخطاب فى مجلة : الجيش (صنعاء) ، العدد ١٢٩ (مايو ١٩٨٢) ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

(٢) من أهم المناصب السياسية التى شغلها الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد ، فى عهد الرئيس على عبد الله صالح : عين عضواً فى المجلس الاستشارى فى (١٩٧٩/٥/٨) ، وانتخب عضواً فى أول تكوين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام (أغسطس ١٩٨٢) ، كما تم تعيينه عضواً فى المجلس الاستشارى المشكل بتاريخ (١٩٩٠/٥/٢٤) ، وكذا عين رئيساً للجنة العليا لإعادة النظر فى التقسيم الإدارى بتاريخ (٩٠/٥/٢٤) ، راجع :
العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ ، ١٦٤ – ١٦٥ ؛ الثورة (صنعاء) (١٩٩٠/٥/٢٤) ، ص ص ١ – ٢ ، الثورة ، (١٩٩٠/٥/٢٥) ، ص ١ .

(٣) من أهم الوظائف التى تولاها الشيخ سنان أبو لحوم :
عين عضواً لمجلس الشعب التأسيسى فى (١٩٧٩/٥/٨) ، وعضواً فى لجنة الحوار الوطنى (مايو ١٩٨٠) ، وانتخب فى أول تكوين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام (أغسطس ١٩٨٢) ، وعضواً فى المجلس الاستشارى المشكل بتاريخ (١٩٩٠/٥/٢٥) ، راجع :
العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٨ – ١٥٩ و ١٦٠ ؛ الثورة (صنعاء) (١٩٩٠/٥/٢٥) ، ص ص ١ – ٢ .

(٤) تقلد الشيخ مجاهد أبو شوارب عدة مناصب رسمية هامة ، منها :
احتل منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية فى جميع الحكومات اليمنية الخمس ، المشكلة فى عهد الرئيس على عبد الله صالح . بدءاً من حكومة مارس ١٩٧٩ ، وانتهاء بحكومة ٣١يوليو ١٩٨٨ . كما تقلد المنصب نفسه بعد قيام دولة الوحدة اليمنية فى ١٩٩٠/٥/٢٢ =

- السماح لبقية شيوخ وزعماء القبائل ، في مختلف المناطق اليمنية بممارسة حقوقهم السياسية فى شتى مؤسسات الدولة [(١)] .

= لمزيد من التفاصيل راجع :
العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ ، ١٦٢ - ١٦٣ ، ١٦٦ ؛ الجمهورية العربية اليمنية ومجلس الوزراء ، المكتبة القانونية ، القرار الجمهورى رقم « ٩٠ » لسنة ١٩٨٣ ، والقرار الجمهورى رقم « ٤١ » لسنة ١٩٨٨ ، والقرار الجمهورى رقم « ١ » لسنة ١٩٩٠ .

(١) تم تعيين عشرة أعضاء من شيوخ القبائل فى لجنة الحوار الوطنى المشكلة فى مايو ١٩٨٠ . حيث إن نسبة تمثيل المشايخ فى هذه اللجنة « ٢٠ ٪ » من مجموع عدد أعضاء اللجنة البالغ ٥٠ عضواً .
كما أن نسبة تمثيل القبائل فى أول لجنة دائمة منتخبة للمؤتمر الشعبى العام ، قد بلغت « ٢٣ ٪ » حيث كان عدد شيوخ القبائل «١٧» عضواً من مجموع عدد أعضاء اللجنة الدائمة البالغ « ٧٥ » عضواً .
راجع :
العلفى، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٥؛ الجناحى، مرجع سابق، ص ص ٧٨٢ - ٧٨٣.



الفصل الخامس

جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة

أولاً : الهوية اليمنية بين القبيلة والدولة

ا - القبيلة والهوية * اليمنية :

رغم أن اليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة ؛ حيث يُجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هى «الهوية اليمنية»، فى إطار هوية أوسع وأعم هى الهوية العربية الإسلامية .

وإذا كان ابن خلدون قد أكد على « ... أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب فى ذلك أختلاف الآراء والأهواء . وأن وراء كل رأى منها وهوى عصبية تمانع دونها ، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها فى كل وقت ، وإن كانت ذات عصبية ؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن فى نفسها منعة وقوة » (١)

---

* تنطوى مسألة « الهوية » على معانٍ رمزية وروحية و حضارية جماعية ، تمنح الفرد إحساساً بالانتماء إلى كيان أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الكيان الأكبر . كما أن من الأمور الطبيعية (والصحية) أن يكون للفرد والمجتمع « هوية جماعية » ذات مرجعية أساسية واحدة ، ينجذب إليها بحيث لا تتعرض لمنافسة أو منازعة خطيرة من مرجعيات أو كيانات أدنى منها . للوقوف على مدلول « الهوية » عامة ، وواقع الهوية لدى المجتمعات العربية خاصة ، راجع :
سعد الدين إبراهيم و(آخرون)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ ؛ محمد جابر الأنصارى ، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤) ، ص ٩١ .

(١) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .

فإن هذا الخطاب الخلدونى يشير إلى شعور القبائل والعصبيات بـ « المنعة والقوة »، ومن ثم فهى تسعى « للانتفاض » وعدم الخضوع أو الانقياد للدولة أو السلطة الحاكمة . أى أن ابن خلدون يشير إلى ما يعرف اليوم بـ «أزمة التغلغل» أو « عدم التكامل الإقليمى » *. بمعنى عدم قدرة السلطة المركزية على فرض سيطرتها وسياساتها على كامل إقليم الدولة والمجتمع .

فالتقرير الخلدونى ، هنا، لا يقصد به أن الدول التى تحوى قبائل وعصبيات ، هى بالضرورة تعانى من « أزمة هوية » ؛ لأنه يمكن للقبيلة أو « ... للجماعة أن تثور على الحكم دون أن تضع موضع الشك ولاءها للدولة » (١) . كما أنه بالرغم أن مفهوم «الأمة » يتجاوز مفهوم « القبيلة » ، ولكن ليس من شروط قيام الأمة انتفاء القبيلة(٢) .

ورغم ذهاب بعض الباحثين العرب(٣) إلى أن معظم المجتمعات العربية تعانى من « أزمة هوية »** أو « عدم اندماج قومى » . فإنه يمكن القول إن اليمن ، رغم كونه

---

* للتعرف على أزمة عدم الاندماج بشكل عام ، وعدم الاندماج الإقليمى بشكل خاص ، فى الدول النامية ، راجع :
جلال عبد الله معوض ، « أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦) ، ص ص ٥٩ – ٧٩ .

(١) يرى برهان غليون أن السلطات العربية المعاصرة فاقدة لشرعيتها ؛ حيث تفتقر إلى أهم مقومات الشرعية ، والمتمثلة فى الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف ، راجع .
برهان غليون ، تعقيب على دراسة سعد الدين إبراهيم ، « مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية » فى : أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٧ – ٤٣٨ .

(٢) انظر : الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٣) من هؤلاء الباحثين ، على سبيل المثال لا الحصر :
– حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٦)، ص ص٣٩ – ٤٥ ، ٢٢٠ –٢٢١ . ؛ سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص٣٢٢ –٣٣٤ . ؛ محمد جابر الأنصارى ، مرجع سابق ص ص ٩١ – ٩٣ .

** يقال إن مجتمعاً ما، يعانى من « أزمة هوية » عندما تكون انتماءات أفراده وولاءاتهم متجهة نحو كيان محلى محدود ، أدنى من الوطن والدولة ، (كالولاء للقبيلة ، الطائفة ، القرية ، السلالة) .

بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، إلا أنه مندمج ثقافياً واجتماعياً [١]، وقلما يعانى من أزمة هويه للأسباب التالية :

- الشعور بأصل قرابى مشترك [٢] .
- الوعى بتاريخ حضارى تليد [٣] .
- تشابه الأعراف والقيم القبلية اليمنية [٤] .

---

(١) للوقوف تفصيلاً على وضعية المجتمع اليمنى وخصوصيته تجاه مشكلة الاندماج الوطنى، مقارنة بدول العالم الثالث،انظر:
إبراهيم أحمد نصر الدين ، « مشكلة الاندماج الوطنى فى العالم الثالث – حالة اليمن » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء (مايو ١٩٨٨) ، ص ص ٨–١١ .

(٢) يؤكد هذا الشعور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بقوله « ... القبائل عندنا فى اليمن من سلالة واحده وهى السلالة القحطانية وتنقسم القبائل فى اليمن إلى ثلاثة أقسام : القبائل الحميرية وهى أكبر القبائل اليمنية ، وقبائل مذحج ، وقبائل همدان بن زيد وتضم حاشد وبكيل . وكل القبائل اليمنية تنتمى إلى الأقسام الثلاثة السابقة ... ولا يوجد { فى اليمن} وزير أو ضابط أو جندى إلا ويعرف انتماءه ، وهو يعتز بهذا الانتماء ... ولا فوارق بين القبلى أو العسكرى أو المدنى أو المثقف أو العالم ...» .
راجع : حديث الشيخ عبد الله حسين الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد فى :
خالد محمد القاسمى ،الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، (الشارقه : دار الثقافة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٨) ، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧ .
كذلك عزز الطرح السالف الشيخ على ناصر طريق ،(مقابله شخصيه مع الباحث) ، مرجع سابق .

(٣) لقد شهدت اليمن ، مجتمعاً ودولة ، مستوى راقياً من الحضارة العربية القديمة؛ حيث عرفت اليمن مجتمعاً حضرياً ، رغم تكوينه القبلى . فالقبائل اليمنية كانت قبائل مستقره ، تعتمد فى معيشتها على الزراعه والتجارة . وقد مكنتها حياتها المستقره من بناء دول قوية ، وحضارات متطوره بمقاييس عصرها ، راجع :
عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، أحمد قائد الصائدى ، « اليمن : الشعب والأرض والحضارة » ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٢(أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر١٩٩٠)، ص ص٥١ –٥٢ .

(٤) يُعد الدين والسوابق القبلية وبقايا القوانين الوضعية للدولة اليمنية القديمة ، من أهم مصادر العرف القبلى اليمنى . ورغم تعدد مصادر هذا العرف القبلى ، إلا أنه قد شكل نوعاً من الوحدة والانسجام لدى القبائل اليمنية . راجع :
رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧ – ٥٢ .

- اندماج المجتمع اليمنى فى إطار الثقافة العربية الإسلامية[1] .

إن من أهم الشواهد والمؤشرات ، الحديثة والمعاصرة على الوعى القبلى بوجود «هوية يمنية مشتركة» :

- تأييد معظم القبائل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية . فإذا كانت الإرادة السياسية الحاكمة فى كلا شطرى اليمن ، قد حققت الوحدة اليمنية ، فإن غالبية القبائل قد أيدت إعادة هذه الوحدة ، ولم تعارضها[2] .

---

(١) يرى إبراهيم نصر الدين أن المجتمع اليمنى مندمج ثقافياً ، فى إطار الثقافة العربية الإسلامية . كما أنه مندمج اجتماعياً ، فرغم وجود تعدديه قبلية إقليمية ، إلا أنها تعددية متماثلة فى أهدافها ووظائفها ، وليست مختلفه ، سواء فيما يتعلق بهدف الأمن والتنمية ، أوفيما يتعلق بأساليب حل الخلافات القبلية .

راجع : إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٨ - ٩ .

(٢) رغم تملك القبائل اليمنية لآليات فاعلة للاعتراض على أية خطوة تخطوها السلطة الحاكمة دون رضاء القبائل ، مثل (عقد المؤتمرات القبلية وقيام الانتفاضات والتمردات) ، إلا أنه يلاحظ أن هذه القبائل قد رحبت بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية . بل سبق وأن وافق مجلس الشورى ذو الأغلبية القبلية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر عام ١٩٧٢ على إتفاقيات الوحدة بين شطرى اليمن.

للتعرف تفصيلاً على نص قرارات مجلس الشورى (السلطه التشريعية) بالموافقة على اتفاقيات الوحدة اليمنية ، والمطالبه بتنفيذها ، راجع :

الثورة (صنعاء) ، (١١ /١٢ /١٩٧٢) ، ص١ ؛ الثورة ، (١٩٧٣/٩/٧) ، ص٨ .

وفى هذا السياق قد يكون مفيداً التفرقة بين معارضة القبائل للنخبة الحاكمة ذى التوجه الماركسى فى جنوب الوطن اليمنى ، وبين موقف معظم القبائل المؤيدة لهذه الوحدة اليمنية ، فقد كانت العلاقة بين الطرفين ذات طبيعة صراعية و« ثأرية » ؛ فقد قام حكام جنوب اليمن ، سابقاً ، عام ١٩٧٢ بقتل جماعى لأكثر من خمسة وستين شيخاً قبلياً ، أثناء استضافتهم لهؤلاء المشايخ فى منطقة « بيحان » اليمنية . حيث وضعت المتفجرات أسفل سفرة طعام الغداء .

للتعرف على ملابسات هذا الحادث ، وردود أفعال القبائل اليمنية الأخرى ، راجع :

الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٣/١٢) ، ص ص١،٤،الثورة ، (١٩٧٢/١/٤) ، ص ٨ .

- اتسام كثيرٍ من المؤتمـرات القبليـــة بأبعاد وطنية وقومية ، حيث تميز كثير من هـــذه المؤتمـرات بـ« قبلية الموقع » و« وطنية الأهداف والمطالب » [1] .

- رفض القبائل لمحاولة إعادة تشطير اليمن الواحد ، وتمسكها بالوحدة اليمنية. حيث قام أبرز شيوخ القبـائل ورمـوزها بالوسـاطة * بين الأطراف السـياسـية الحاكمة ؛ بهدف احتواء الأزمة السياسية التى تفاقمت منذ (أغسطس / آب ١٩٩٣). وقد طالب شيوخ القبـائل اليمنيـة من طرفى الأزمة اليمنيـة (المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى) ضـرورة الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية، كما حذرت القبائل اليمنية من احتمال قيام حرب (يمنية - يمنية)[2]

---

(١) أن المتـتبـع لكثيـر من المؤتمرات القبليـة ، المنعقـدة طوال الفتـرة من ١٩٦٣/٩/٢ وحـتى ١٩٩٤/١/١٣ . بدءاً بما عُرف بمؤتمر «عمـران» ، ومـروراً بمؤتمرات « خمـر» و« ريده » و« بئـر الشـايف » و« المـمر» وانتهاءً بمؤتمري « سبأ» و« مؤتمر بكيل الموحد » للقبائل اليمنية . يلاحظ أنه رغم قبلية مـواقع هذه المؤتمرات ؛ حيث عقدت فى معاقل القبـائل اليمنية ، إلا أنها وطنية الأهداف والمطالب . فقد تضمنت مقررات هذه المؤتمرات ، إلى جانب المطالب القبلية الخاصة ، مطالباً وطنية وقومية ، مثل توجية الشكر والتأييد للجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر ، لما قامت به من دعم ومساندة اليمن ، ثورة وشعباً . والتنديد بالمؤامرات الخارجية «السـعودية وبريطانيا» إبان ستينيات هـذا القرن ، ودعم ومسـاندة نضـال « أبناء جنوب الوطن اليمنى» من أجل الخلاص من الاستعمار البريطانى آنذاك . وكذا المطالبة بتطبيق الدستور وقيام حكم جمهورى جماعي يستند إلى المجالس النيابية « الشوروية » .
للتعرف تفصيلاً على طبيعة نصوص قرارات هذه المؤتمرات القبلية ، راجع :
العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سـابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٧ ، ١٧٠ - ١٧٢ ، ٢٢٢ - ٢٢٥ ، ٢٤١ - ٢٤٧ ؛ قرارات مؤتمر « التلاحم الوطنى » المنعقد فى منطقة « ريده » بتاريخ ١٢/١٩/ ١٩٩١ ، النـضـــال (صـنـعــاء) ، (١٩٩٣/٢/٢٨) ، ص ص ١ ، ٣ ؛ الحـيــــاه (لـنـدن) (١٩٩٤/١/١٤) ، ص ص ١،٤ .

* من أبرز المشايخ الذين تولوا الوساطة بين طرفى الأزمـة اليمنيـة ، عبد الله بن حسين الأحمر ومجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم .

(٢) حملت القبائل اليمنية السلطة الحاكمة ، عند مقابلة شيوخها للرئيس اليمنى ونائبه ، مسئولية تصـاعد الأزمـة . وأكدت فى بيانها على « أن جذور الأزمة التى تعانى منها بلادنا هى جذور سياسية تتمثل فى عملية تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين التى أدت إلى تحويل كل أجهزة الدولة وإمكاناتها إلى أدوات للصراع السياسى ...».
للتعرف على الوساطـــات والاجتمـــاعات القبليـة ، المطالبــة بإنهــاء الأزمـة اليمنيـــة ، راجـع :
الحـيـــــاه (لـنــدن) ، (١٩٩٢/١٢/٢٢) ، ص ص ١،٤؛ الـوسـط (لـنـدن) الـعـــدد ٩٩ ، (١٩٩٣/١٢/٢٠) ، ص ص ٣١ - ٣٢ ؛ الشرق الأوسط (لندن) ، (١٩٩٤/٤/٢٨) ، ص٢ .

وعند نشوب هذه الحرب * ، أعلن بعض زعماء القبائل حيادهم تجاه الحرب وأزمةالانفصال اليمنية (١) .

٣ - لمن يكون الولاء أولاً ، حين تعارضه بين القبيلة والدولة ؟

رغم التأكيد ، سالفاً ، على وجود وعى بالهوية اليمنية ، كهوية عامة مشتركة بين كثير من أبناء القبائل اليمنية ، إلا أن الواقع الاجتماعى والسياسى اليمنى المعاش والمعاصر يشير إلى أنه فى حالة « التعارض» بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة ، فإن الأول يجُب الأخير .

وقد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج عبر لقاءات شخصية أجراها الباحث خلال عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣، مع بعض أبناء وشيوخ القبائل ، وخاصة الذين يشغلون مناصب عسكرية وأمنية رسمية فى الدولة. فقد أكد بعضهم إلى أنه فى حالة نشوب نزاع أو حرب بين قبيلتهم (أو قبائلهم) وبين الدولة ، فإنه :

---

* استمرت الحرب اليمينة – اليمنية منذ (١٩٩٤/٥/٤) وحتى (١٩٩٤/٧/٧) .

(١) أكد سالم صالح محمد ، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى ، على حياد القبائل اليمنية ، بقوله « لنا لواءين عسكريين (محايدين) فى ضيافة قبيلة (خولان) ، وقبيلة (بكيل) . وهما فى وضعية محايدة » ، انظر نص الحديث الصحفى لسالم صالح ، فى :
اليقظة (الكويت) ، العدد ١٣١٦ ، (٢٠ – ٢٦ /١٩٩٤/٥) ، ص ٢٢ .
وفى هذا السياق أكد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، رئيس مجلس النواب اليمنى ، ورئيس حزب التجمع اليمنى للإصلاح ؛ لإذاعة لندن عند سؤاله عن حجم المشاركة القبلية فى الحرب اليمنية ، فأجاب بقوله « لم تقم القبائل الشمالية (حاشد و بكيل) بأي دور عسكرى فى هذه المعارك ، فقوات الدولة هى التى خاضت المعارك بالتعاون مع قبائل شبوه (الجنوبية) ». وأكد ايضاً الشيخ الأحمر لصحيفة العربى المصرية ، أن المشاركة القبلية فى المعارك كانت « ... فى محافظتين جنوبيتين فقط. أما بقية القبائل اليمنية فقد شاركت فى الحرب كأفراد أو بشكل فردى » .
راجع :
حديث الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لإذاعة (لندن) ، بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٣ ؛ ومقابلته مع صحيفة العربى ، (القاهرة)، (١٩٩٤/١١/٢١) ، ص ٩ .

– عندما تكون الدولة طرفاً فى النزاع مع قبيلتهم ، فإنهم يقفون بجانب قبيلتهم أولاً . وخاصة عند مبالغة الدولة أو السلطة الحاكمة فى عسف وقهر القبيلة أو أحد أفرادها .

– أما فى حالة قيام نزاع أو حرب بين قبيلتهم وقبيلة (أو قبائل) أخرى ، مع عدم دخول الدولة كطرف فى النزاع ، فإنهم يضطرون إلى طلب إجازة من معسكراتهم ؛ لتلبية نداء واستغاثة قبيلتهم ، أو ما يسمونه بـ « داعى القبيلة » . وفى حالة عدم حصولهم على إجازات رسمية (أو اضطرارية) من معسكراتهم، فإنهم يضطرون إلى ترك معسكراتهم والالتحاق بالقبيلة ؛ للدفاع عنها ومعها *.

كما أن بعض الضباط، عند مقابلتهم، قد جعلوا من دوافع وحيثيات النزاع بين القبيلة والدولة محدداً للوقوف مع أو ضد القبيلة . فحين تكون القبيلة مظلومة من قبل الدولة، أو فى حالة تراجع الدولة ونكوصها تجاه المطالب «المشروعة» للقبيلة، فإنهم يقفون إلى جانب القبيلة ضد الدولة ، بمعنى (الوقوف مع المظلوم ضد الظالم). أما إذا كان الهدف هو تطبيق النظام والقانون على «الجميع » فإنهم سيقفون إلى جانب الدولة [1] .

---

* دلَّل بعض من تم مقابلتهم من أبناء وشيوخ القبائل على هذا الأستنتاج بأمثلة ووقائع « نزاعية »، حدثت فى اليمن وكانت الدولة أو القبائل أطرافاً فيها ، وشارك فيها بعض الجنود والضباط باعتبارهم أعضاء فى قبائلهم أولاً. ومن هذه الأمثلة والوقائع :

– نشوب نزاع (اقتتال) بين القبائل وبعضها ، مثل نزاع قبيلتى « نهم » و« خولان » عام ١٩٧٤ . وكذا اقتتال قبيلتى « همدان » و« عيال سريح » عام ١٩٨٥ .

– قيام نزاع وقتال بين الدولة وبعض القبائل ، كما حدث فى أواخر الثمانينيات (١٩٨٧ ، ١٩٨٨) بين الدوله وبعض قبائل مأرب .

(١) أكد الشيخ / على عبد ربه القاضى ، (وهو أحد مشايخ قبائل مأرب ويحمل رتبة عسكرية بدرجة عقيد ركن ، ويشغل منصباً عسكرياً رسمياً ؛ حيث يعمل ، أثناء مقابلة الباحث له ، قائداً عسكرياً للواء « حجة ») أنه فى حالة قيام نزاع بين قبيلته والدولة فإنه بدايةً سيحاول القيام بدور الوسيط بين القبيلة والدولة . وحينما تفشل وساطته ، وتكون قبيلته مخطئة ، فإنه سيقف إلى جانب الدولة، وخاصة عند سعى الدولة تطبيق النظام والقانون . أما حين يكون الحق بجانب القبيلة، وعندما يغيب النظام والقانون ، فإنه يتم الوقوف إلى جانب القبيلة.

المرجع : مقابله شخصية للباحث مع الشيخ / العقيد الركن على عبد ربه القاضى ، قائد لواء حجة ، بمسكنه بالقاهره بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤ م .

وفى هذا السياق لابد من تسجيل الملاحظات الآتية:

– إن الولاء للقبيلة قبل الدولة يكون أكثر وضوحاً لدى أبناء القبائل الشمالية والشـــرقية ، الذيــن مازالوا متمسكين بالقيم والأعراف القبلية ، مقارنة بأبناء المناطق الجنوبية والغربية ، والذين ابتعدوا كثيراًعن هذه القيم والأعراف .

– رغم انخراط كثير من أبناء القبائل الشمالية والشرقية فى المؤسسة العسكرية؛ بفعل عوامل عدة منها طبيعة الثقافة القبلية التى تمجد القيم الحربية والعسكرية، فإنه عند قيام نزاع أو حرب بين قبائلهم والدولة، فإنهم لا يقفون إلى جانب قبائلهم ضد الدوله بشكل تلقائى ، وإنما يحاولون بداية درء هذا النزاع بطرق شتى، كمحاولة التوسط بين قبائلهم والدولة قبل النزاع، والسعى لإيقافه عند نشوبه؛ لأنهم أول المتضررين من مثل هذه النزاعات والحروب .

– إنه فى حالة تعرض الدولة اليمنية لخطر خارجى ، يهدد كامل الوطن اليمنى (قبائل ودولة) ، فإن الولاء « الأوسع» لليمن يُستدعى ويُستنفر لدى جميع اليمنيين، عسكريين ومدنيين على السواء ؛ لأنه فى هذه الحالة لا تعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة . فالقبيلة جزء من الدولة . وأقاليم القبائل المتعدده جزء من إقليم الدولة اليمنية الواحدة . ومن ثم فالولاء ، هنا، لليمن أولاً [1] .

---

(١) إن استقراء تاريخ اليمن السياسى يؤكد أن القبائل كانت تقف إلى جانب الدولة الأم ، حين تعرضها لخطر خارجى .

كما أن صاحب هذه الدراسة يفترض ، هنا ، وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تمسك القبـــائل اليمنية بحدودهـــا الجغرافية والوعى بوجود دولة يمنية ذات حدود إقليمية واحده .

ومما يعزز من هذا الافتراض :

– وجود وعى كبير لدى كثير من القبائل ببعض الأراضى اليمنية المغتصبة من قبـل السلطـــات السعوديـــة، وقـــد لمس الباحث هذا الوعى القبلى ، أثناء قيامه ببعض المقابلات مع بعض شيوخ القبائل .

– إن الانتقاص من الحدود الجغرافية للدولة اليمنية يعنى ضمناً انتقاص حدود بعض هذه القبائل ؛ لأن القبائل اليمنية ، غالبا ، قبائل مستقره غير مترحلة ، مرتبطه بالأرض ولها حدودها الجغرافية المعروفة . وكذا فإن وجـــود ما يمكـــن تسميته بـ« الوعى بإقليم القبيلة » يعزز بدوره « الوعى بإقليم الدولة اليمنية» ويساهم فى الحفاظ عليه .

للتعرف على التوزيع الجغرافى للقبائل اليمنية ، راجع :
المبحث الأول من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

٣ - أسباب استمرار الولاء للقبيلة قبل الدولة :

تتمثل أهم اسباب أسبقية ولاء الأفراد لقبائلهم قبل دولتهم ، فى الآتى :

- إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة فى الوطن العربى عامة ، وفى اليمن خاصة (١) .

- فاعلية القبيلة اليمنية ، ونجاحها فى غرس القيم والأعراف القبلية ، والحفاظ عليها ؛ فى مقابل فشل وإخفاق السلطات الحاكمة فى إيجاد قيم اجتماعية وسياسية حديثة (٢) .

- رسوخ وتجدد شرعية القيادات القبلية المستندة إلى الأعراف والقيم القبلية ، فى مقابل تآكل وأفول شرعية السلطات الحاكمة .

فعجز الدولة وإخفاق سلطتها السياسية عن القيام بوظائفها تجاه أبناء المجتمع، مقارنة بنجاح القبيلة فى تلبية كثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لأفرادها قد عزز الوجود الاجتماعى والسياسى للقبيلة اليمنية لدى أبنائها، ومنحها ولاءهم الأول من دون الدولة .

---

(١) من أهم إشكالات علاقة الدولة بالمجتمع فى الوطن العربى :

- اغتراب الدولة عن المجتمع ، وعدم تعبيرها ، حقاً وفعلاً ، عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية والقائمة فى هذا المجتمع ؛ فالدولة العربية ، غالبا ، جهاز تعسفى واستبدادى بأيدى النخب العربية الحاكمة .
- عجز الدولة العربية عن إيجاد أطر قومية جديدة جامعة وقادرة على استبدال الأطر القديمة بآخرى حديثة تعبر عن مصالح أعلى من مصالح العصبيات الأدنى ، وتمثل منافع وحاجات جميع الأفراد داخل الدولة.

للوقوف تفصيلاً على أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، راجع :

برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة،(بيروت :المركز الثقافى العربى ، ط١، ١٩٩٠) ص ص٢٨ -٣٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠١ - ٢٠٤ ؛ سعد الدين إبراهيم (محرر ومنسق) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) للتعرف على فاعلية آليات التنشئة القبلية فى المجتمع اليمنى ، راجع . المحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

ثانياً : أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة

إذا كانت اليمن قد عرفت قديماً حكم القبيلة القوية أو الغالبة ، ومن ثم خضوع الدولة للقبيلة ، فإن علاقة القبيلة بالدولة طوال تاريخ اليمن الحديث والمعاصر قد اتخذت ثلاثة أشكال أو أنماط رئيسه، هي : الصراع، التحالف، والتعايش .

ا - صراع القبيلة والدولة :

كان الصراع يظهر بين القبيلة والدولة في اليمن ، عند سعى السلطات الحاكمة استبعاد دور القبائل عن صنع القرار السياسي اليمني ، والحد من نفوذ شيوخ القبائل ، أو محاولة تهميشهم سياسياً .

وقد اتضحت هذه العلاقه الصراعية بين القبيلة والدولة ، في أو آخر عهدى الرئيسين «السلال» و«الحمدى» [١] .

---

(١) للوقوف تفصيلاً على طبيعة هذه العلاقة الصراعية ، بين القبيلة والسلطه السياسية ، راجع : المبحثين الأول والثالث من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

٢ - تحالف القبيلة والدولة :

تُعد فترة أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات هذا القرن * من أبرز الأمثلة وأوضحها على تحالف القبيلة والسلطة الحاكمة فى اليمن .

حيث تلاقت أهداف ومصالح كلا الطرفين (الرئيس الإريانى والقبيلة) ، سواء فى معارضة حكم « السلال» وإزاحته عن الحكم ، أم الاشتراك فى السلطة والحكم، حتى انتهاء هذا التحالف بقيام ما عرف بـ « حركة ١٣ يونيو التصحيحية » عام ١٩٧٤ [(١)] .

---

* المقصود هنا ، فترة حكم القاضى الإريانى والتى امتدت من ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى ١٣ يونيو ١٩٧٤ .

(١) للوقوف تفصيلاً على طبيعة هذه العلاقة التحالفية ، بين شيوخ القبائل والرئيس الإريانى ، راجع: المبحث الثانى من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

٣ -تعايش القبيلة والدولة :

لقد لجأت بعض السلطات اليمنية الحاكمة إلى محاولة استرضاء القبيلة والتعايش معها. خاصة فى فترات الأزمات والحروب * ، أو حين مرور النظام السياسى بمرحلة انتقالية، ومواجهته لحالة عدم استقرار سياسى ** .

حيث تقوم السلطات الحاكمة بمنح بعض الزعامات القبلية امتيازات متعددة[١]، بهدف احتواء هذه الزعامات ، ودرء خطرها أو تحييده[٢].

---

* كما حدث عقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وتكالب القوى الإقليمية والدولية ضدها، ومحاولة إجهاضها. وكذا عندما تم الاستعانة بالقبائل خلال الحرب اليمنية – اليمنية عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٩ .

** مثلما قام به الرئيس السابق إبراهيم الحمدى ؛ حيث حاول استرضاء الفاعلين من شيوخ القبائل ، فى أول سنى حكمه .

(١) يؤكد محمد عبد الله الفسيل، عضو مجلس النواب اليمنى الأسبق ، فى مقابلة شخصية مع الباحث، أن من أهم الامتيازات التى حصل عليها بعض شيوخ القبائل، فى العهود الجمهورية قد تمثلت فى الميزانيات المالية، المناصب الرسمية فى الدولة، وكذا الحصول على أسلحه خفيفة .

وفى هذا السياق ، يؤكد الشيخ عبدالله الأحمر ، فى معرض دفاعه عن المشايخ الذين يتقاضون مبالغ مالية من الدولة ، على « إن ميزانية القبائل لم تتجاوز ما نسبته ٢ ٪ من ميزانية الدولة ...» . كما أكد الشيخ الأحمر ، أن « ... هناك بعض المرتبات تجرى للمشايخ أو لبعضهم، فهى مرتبات شخصية مثلهم مثل غيرهم من موظفى الدولة ، للعاملين منهم أو الذين يقومون بأدوار لخدمة الدولة كالمصالحة بين القبائل وحل المشاكل، وهذه تكلفهم تبعات مالية ... وهناك رواتب لمن كان موظفاً وعجز بعد ذلك أو تقاعد، أو لمن استشهد وترك أيتاماً ...» .

انظر حديث الشيخ عبد الله الأحمر فى : الثورة (صنعاء) ١٩٧٣/٩/٧ ، ص ٨ ، وحديثه أيضاً فى : خالد محمد القاسمى، مرجع سابق ، ص٢٥٩ .

(٢) يلاحظ أن السلطات الحاكمة تستخدم أسلوبى الإرضاء والترغيب تجاه الزعامات القبلية الفاعلة والمؤثرة، التى مازالت مرتبطة بقبائلها، ومحافظة على الأعراف والقيم القبلية، مثل القبائل الشمالية، والشرقية من اليمن .

ثالثاً : القبيلة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدنى

١ - القبيلة ومفهوم المجتمع المدنى :

يقصد بالمجتمع المدنى « مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فى ميادينها المختلفة فى استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ...». وتُعد الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، والجمعيات الاجتماعية والثقافية من أبرز الأمثلة لمؤسسات هذا المجتمع المدنى [١] .

ورغم أن القبيلة من أهم المؤسسات المجتمعية الفاعلة فى الوطن العربى ، وتعمل مستقلة نسبياً ، عن سلطة الدولة، إلا أنها ، أى القبيلة ، تُستبعد ولا تدخل ضمن مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى ، باعتبارها إحدى المؤسسات الإرثية [٢] .

وفى هذا السياق ، يمكن طرح التساؤل الآتى :

هل تمثل القبيلة (وظيفياً) إحدى مؤسسات المجتمع المدنى ؟

تفترض هذه الدراسة إمكانية قيام القبيلة ، مرحلياً ، ببعض وظائف ومهام مؤسسات المجتمع المدنى ؛ للاعتبارات والأسباب الآتية :

---

(١) ورد هذا التعريف الإجرائى لمفهوم المجتمع المدنى ، فى مخطط ندوة « المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية » ، التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت، ٢٠ -٢٣ كانون الثانى / ينـاير ١٩٩٢ ، ص٥ .

(٢) يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدنى بأنه « مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الإرثية وغير الحكومية ، التى ترعى الفرد، وتعظم من قدراته على المشاركة المجـزية فى الحياة العامة » . أما ما سماه بـ«المؤسسات أو التنظيمات الإرثية » ، فيرى أنها « ... تلك التى ينتمى إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة، دون أن يكون له فى هذا الانتماء المبكر. أى هامش من حرية الاختيار ، وأول هذه المؤسسات هى الجماعات القرابية – مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ...[و] الجماعات العرقية والطائفية والمذهبية والدينية ...» . راجع :
سعد الدين إبراهيم ، « المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى » ، كتاب الديمقراطية ، الكتاب الأول ، (القاهرة : مركز دراسات التنمية السياسية والدولية – كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١) ، ص ١٤.

– غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة، وخضوعها لأنظمة حكم عربية غير ديمقراطية[(١)]

– نجاح القبيلة فى القيام ببعض مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة فى الوطن العربى[(٢)] .

– ليس كل ما هو « تقليدى » سيئ ، وكل ما هو « حديث » جيد وحسن بالضرورة[(٣)] ، . فرغم أن « القبيلة » تُصنف ضمن المؤسسات المسماه تقليدية

---

(١) يذهب كمال المنوفى إلى أن الأغلبية الساحقة من الأنظمة السياسية فى الوطن العربى يسودها نمط الحكم الفردى« ... فالوصول إلى سدة الحكم لا يتم عبر الإرادة الشعبية ، وإنما عبر انقلاب عسكرى، أو عن طريق الوراثة أوالتعيين المصحوب باستفتاء شعبى شكلى ... ويظل الحاكم فى موقعه مدى الحياة لا يتركه إلا قسراً، بفعل البشر أو السماء ...» راجع :

كمال المنوفى ، « الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، السنه ٨ ، العدد ٨٠ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥) ، ص ٧٥ .

(٢) فى هذا السياق يؤكد محمد صفى الدين خربوش على أهمية بعض المؤسسات التقليدية (ومنها القبيلة) ، فى القيام ببعض مهام مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة ، بقوله « ... نجد أن مجتمع البداوة – المجتمع القبلى التقليدى – يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة فى مواجهة السلطة ، وأن مواطنيه يتمتعون بحريه أكبر مما يتمتع به مواطنو المجتمعين الحضرى والريفى ، مجتمعات الحضارة والعمران . يقف المواطن العربى المقيم بالمدينة أوالقرية أعزل فى مواجهة السلطة مع غياب مؤسسات حديثة فاعلة تقيه خطرها ...» ، لمزيد من التفاصيل راجع :

محمد صفى الدين خربوش ، تعقيب على بحث حسنين توفيق إبراهيم ، « بناء المجتمع المدنى العربى : المؤشرات الكمية والكيفية » ، ورقة قدمت إلى : ندوة « المجتمع المدني فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، ٢٠ – ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ ، ص ٢ .

(٣) يرى حسنين توفيق إبراهيم ، عند حديثه عن التكوينات التقليدية، وبناء مجتمع عربى مدنى حديث ، ضرورة الحد من الآثار السلبية لهذه التكوينات التقليدية عن طريق إدماج عناصرها فى ولاء رئيس واحد للدولة، ومفهوم واحد للمواطنة . وأقرار مبدأ التعدد والتنوع فى إطار الوحدة . والقيام بعملية فرز وغربلة لعناصر التقليدية وعناصر الحداثة ، وتدعيم الإيجابى منها، وتقليص عناصرها السلبية . لمزيد من التفاصيل ، انظر :

حسنين توفيق إبراهيم ، « بناء المجتمع المدنى العربى : المؤشرات الكمية والكيفية » ، المرجع السابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

(كالأسرة ، العشيرة ، والقبيلة ...)؛ إلا أنه فى ظل غياب (أوتغييب) ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدنى الحديثة ، وتغطرس الحاكم الفرد ونزوعه نحو قهر مواطنيه، فإن هذه المؤسسات «التقليدية» تكون بمثابة خط الدفاع الأخير للفرد[١] .

كما أن «الحزب» السياسى، رغم اعتباره ضمن مؤسسات المجتمع المدنى «الحديثة»؛ إلا أن خبرة دول العالم الثالث عامة ، والوطن العربى خاصة، تشير إلى أن الأحزاب السياسية لا تؤدى مهامها كما يجب، بل وتعاني من مثالب عدة. فهى أحزاب «مشوهة»، تختلف عن المعنى الحقيقى للحزب السياسى ، وهى أحزاب مؤقته قصيرة العمر ، كما أنها أحزاب ضعيفة هزيلة الأيديولوجية وهشة التنظيم[٢] .

٢ - القبيلة كمؤسسة وسيطة بين المجتمع والدولة فى اليمن :

تذهب هذه الدراسة إلى أن القبيلة كانت وما زالت من أهم المؤسسات والجماعات الوسيطة فى اليمن . كما تفترض ، أن القبيلة اليمنية تقترب (وظيفياً) من مفهومى الحزب السياسى وجماعة المصلحة ، وتجمع بعضاً من سماتهما . وهذا ما سيتم توضيحه وفقاً للتقسيم الآتى :

---

(١) يذهب سيف الدين عبد الفتاح إلى أن هذه « ... المؤسسات المسماة بالتقليدية ليست إلا محاضن طبيعية تشكل خط الدفاع والحماية الأخير للفرد وهى التى لا يجوز تكسيرها ، بل من الواجب استثمار قدراتها وفاعليتها وتوظيفها داخل النسيج الحضارى الاجتماعى ، . بما يضمن الإيجابية والفاعلية لإحداث التغيير المرجو اتجاهاً ومقصداً » ، راجع :
سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل«المجتمع المدنى والدولة فى الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة(مراجعة منهجية) » ، ورقة قدمت إلى : ندوة « المجتمع المدني فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية » ، التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، ٢٠ - ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) للوقوف على خصائص الظاهرة الحزبية فى دول العالم الثالث والانتقادات الموجهة إليها ، انظر : أسامه الغزالى حرب ، « الأحزاب السياسية فى العالم الثالث » ، عالم المعرفة (الكويت) ، العدد ١١٧ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ١٦١ - ١٧١ .

أ - القبيلة اليمنية ومفهوم الحزب السياسي :

رغم اختلاف الحزب السياسي عن القبيلة ، مفهوماً ونشأة [(١)] ، إلا أنهما يتقاطعان (وظيفياً) ؛ حيث يشتركان في تأدية مهام ووظائف عدة ، منها :

القيام بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي ، تجميع المصالح والتعبير عنها ، السعي للوصول إلى السلطة والحكم ، القيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم.

وإذا كان ما يميز مفهوم الحزب السياسي عن جماعات المصلحة ، هو تطلعه للوصول إلى الحكم، وسعيه للاحتفاظ بالسلطة السياسية . فإن القبيلة اليمنية، وبحكم تعريف هذه الدراسة لها، تشارك الحزب السياسي هذا الهدف .

فالقبيلة اليمنية ، تاريخياً ، كانت تتحول إلى دولة قوية ، أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية (أو الغالبة) . كما أن شيوخ القبائل اليمنية ، في التاريخ الحديث والمعاصر ، مارسوا ، ومازالوا يمارسون مهام ووظائف سياسية هامة في الدولة اليمنية ؛ حيث شارك زعماء القبائل وشيوخها في االحكومات والمجالس النيابية (التشريعية) المتعاقبة * .

---

(١) يتميز الحزب السياسي عن القبيلة ، أن العضوية فيه اختيارية ومفتوحة مبدئياً للجميع. كما يكون للحزب، عادة أيديولوجية وبرنامج عمل، ويفترض قيامه بالتحديث السياسي وتحقيق التكامل القومي، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي .

للوقوف تفصيلاً على نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها ، راجع :

كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ - ٢٠٢ ؛ برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

* من الأمثلة ذات الدلالة ، هنا، التأكيد على أن الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ قبائل حاشد ، قد ترأس ثلاثة مجالس تشريعية (نيابية) ، هي : المجلس الوطني المؤقت عام ١٩٦٩ ، مجلس الشورى عام١٩٧١ ، مجلس النواب عام ١٩٩٣ ، والذي ما زال يمثل السلطة التشريعية حتى الأن . كما أن الشيخ عبد الله الأحمر يرأس أيضاً ، حزب التجمع اليمني للإصلاح ، الذي يشارك حزب المؤتمر الشعبي العام الحكم .

أى أن القبيلة كانت ، وما زالت ، تسعى للوصول إلى السلطة السياسية ، والاحتفاظ بها ، شأنها فى ذلك شأن الحزب السياسى .

ب - التحديث بين الحزب السياسى والقبيلة :

إذا كان دارسو الأحزاب السياسية قد ذهبوا إلى أن الحزب السياسى من أهم آليات التحديث الاجتماعى والسياسى ، وخاصة فى البلدان المتخلفة [(١)] ، فأين تقف القبيلة العربية عامة، والقبيلة اليمنية خاصة ، من عملية التحديث الاجتماعى والسياسى ؟

لقد ذهب بعض الباحثين اليمنيين إلى أن القبيلة اليمنية ، باعتبارها إحدى المؤسسات التقليدية (القديمة) تمثل عقبة أمام تطور المجتمع اليمنى وتحديثه [(٢)] ، خاصة إذا ما قورنت بمؤسسات المجتمع المدنى (الحديثة) ، والأحزاب السياسية تحديداً .

---

(١) راجع :

أسامه الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ص١٧٦ - ١٨٨ .

(٢) من هؤلاء الباحثين على سبيل المثال لا الحصر ، انظر :

عبد العزيز محمد الشعيبى « العلاقات بين شطرى اليمن :دراسة فى(مقومات الوحدة ومعوقاتهامن ١٩٧٩-١٩٨٩) » ، (رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ص٩٦، ٩٨ - ١٠٠، ٢٥٥ - ٢٥٨ ؛ عادل الشرجبى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٤ - ٢٦١ ؛ عبد الكريم الخطيب ، مرجع سابق ، ص٤٢.

بداية لابد من التأكيد على أن الظاهرة القبلية ، كأى ظاهرة اجتماعية سياسية، لها إيجابياتها[1] وسلبياتها [2].

ولتوضيح موقف القبيلة اليمنية من قضية التحديث يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

– إن المؤسسات الحديثة (كالأحزاب ، والاتحادات ...) ، رغم ضرورتها السياسية ، قد فشلت أولاً فى تحطيم المؤسسات التقليدية (كالقبيلة) ، وفشلت ثانياً فى أن تكون بديلاً وظيفياً لها ؛ لأن الأخيرة أكثر فاعلية وتجذراً فى المجتمع .كما أن التحديث أو «... العصرنة بحد ذاتها لا تلغى الانتماءات الأولية بل تنميها ...{ ولذا يتعين } إيجــــاد سبل تنشئــة لا تلغــى الانتمــاءات التحتيــة { كالولاء القبيلة } بل توظفها للصالح العام، وتجعلها غير نزاعية ....» [3] .

---

(١) من أهم القيم القبلية الإيجابية :
التماسك والتلاحم وما ينشأ عنهما من قيم التعاون والتضامن ، المروءة والوفاء ، العفة والحفاظ علــى العــرض ، إكـــرام الضيف وحماية الضعيف والدفاع عن الجاروااللاجىء والمستغيث ، الحرية والشجاعة والإباء . لمزيد من التفاصيل حــول القيم الإيجابية للقبيلة العربية ، راجع :
مقدمة ابن خلدون ، جزء٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٤ ،٤٧٨ –٤٧٩ ، ٥٠٥ – ٥٠٦ ؛ إحسان النــص، مرجع سابــق ، ص ١٣ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، ص ص٤٠٤ ، ٤٠٧–٤٠٨؛ حسين الحــاج حسـن، مرجـع سابق، ص ص٨٤،٩٥ ؛ عمر فروخ ، مرجع سابق ، ص ٦٠؛ فيليب حتى وآخرون، تاريخ العرب ، مرجع سابق ، ص ٣٦؛ منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) من القيم القبلية السلبية ، كما يراها بعض الباحثين:
محدودية وانحصار قيمتي التماسك و التضامن فى إطار حمية العصبية الضيقة ، وتمحور الولاء والانتمـاء حــول القبيلة دون الوطن والأمة بالمعنى الواسع ، ومن ثم : غياب الإيمان بفكرة الدولة، والنزوع نحو التمــرد على السلطــة المركزية و معارضتها ، فى مقابل الخضوع والانصياع لزعيم (شيخ) القبيلة وفقاً للأعراف القبلية ، صعــوبة غرس ثقـــافـــة مدنية على المستوى القومى، أو إقامة بنىً سياسية حديثة وفاعلة كالأحزاب والنقابات المهنية .لمزيد من التفاصيل، راجع :
إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص٧٥–٧٦ ، ١٢٠–١٢٢؛ خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ ؛ زهير حطب ، مرجع سابق، ص ٣٤ ، كمال المنوفى ، « العائلة والسياسة فى الوطن العربى » ، مرجع سابق ، ص ١٨١.

(٣) أنطوان نصرى مسرّة ، « فى مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالــولاءات التحتيـــة وشرعنتهــا عــامل توحيـد أم انقسام» ،المستقبل العربى ،السنة ٩ ، العدد ٩٠ (آب / اغسطس ١٩٨٦)، ص ص٧–٨ .

- رغم أن الثقافة السياسية اليمنية ، مازالت ثقافة طاردة لمؤسسات المجتمع المدنى الحديثه عامة ، وللحزبية تحديداً ، كما أن السلطات الحاكمة المتعاقبة فى اليمن ما انفكت تشوه مفهوم الحزب السياسى وتصوره على أنه مقترن بالضرورة بالعمالة (١) ، ومصدر للتشرذم والصراعات الضارة(٢) . إلا أن القبيلة اليمنية، عبر شيوخها، قد قبلت بوجود الأحزاب السياسية ، وتعايشت معها، بل واشترك أفرادها وشيوخها فى عضوية بعض هذه الأحزاب، وترؤس بعضها الآخر(٣) .

- يلاحظ أن القبيلة اليمنية لم ترفض فكرة وقيم التحديث الاجتماعى والسياسى بشكل مطلق(٤) ، ولم تكن المتغير المستقل فى غياب وتهميش بعض مؤسسات المجتمع المدنى ؛ فالدول التى يتضاءل أو ينعدم فيها دور القبائل السياسى، تعانى ، أيضاً من غياب وهامشية مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة .

---

(١) يقررالرئيس اليمنى الأسبق/ عبد الرحمن الإريانى أن« الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهى بالعمالة ...» ، انظر، الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٧/٤)، ص ٤ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع حديث الرئيس اليمنى السابق إبراهيم الحمدى ، فى : مجلة أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢٣ (آذار/ مارس ١٩٧٥)، ص ٨ .

(٣) من الزعامات القبلية المتحزبة ، على سبيل المثال ، الشيخ مجاهد أبو شوارب ، وهو عضو فى حزب البعث العربى الاشتراكى فرع العراق ، والشيخ حمود عاطف ، فى المؤتمر الشعبى العام كما ، أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر يترأس حزب التجمع اليمنى للإصلاح ، والذى يشارك حالياً فى السلطة والحكم .

(٤) من الأمور ذات الدلالة ، هنا ، أن معظم المطالب القبلية المتكررة من السلطات اليمنية الحاكمة ، هى مطالب ذات أبعاد تحديثية وخدمية ؛ حيث يلحظ المتتبع ، إلحاح الوفود القبلية ومطالبتها الدولة بضرورو بناء المدارس ، وإقامة المشروعات الخدمية الأخرى (كالمستشفيات ، شق الطرقات ، ومشاريع الإنارة والمياه) . كما أن معظم القبائل اليمنية قد ساهمت بجهود ذاتية عبر ما سمى بالحركة التعاونية ، فى إقامة بعض هذه المشاريع الخدمية .

للوقوف تفصيلاً على هذه المطالب القبلية المتكررة من الدولة ، راجع :
الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٧/٩) ، ص ٣ ؛ الثورة (١٩٧٥/٢/٣) ، ص ص١-٢؛ الثورة (١٩٧٦/٥/٢٤) ، ص١؛ الوسط (لندن) ، العدد٢٠، (١٩٩٢/٦/١٥) ، ص ص٢٢-٢٣؛ العربى (القاهرة)،(١٩٩٣/١١/١١)، ص٦ .

- رغم نزوع معظم أبناء المناطق الجنوبية والوسطى، وهى مناطق ضعفت فيهاالقيم والأعراف القبلية ، نحو التحزب والانخراط فى عضوية الأحزاب السياسية ؛ بفعل الحاجة والوعى السياسيين ، وارتفاع نسبة التحديث ، إلا أن أبناء هذه المناطق ليسوا أحسن حالاً من حيث التمتع بالحقوق السياسية من إخوانهم فى المناطق « القبلية » الشمالية والشرقية .

فالمقارنه (الوظيفية) بين كل من « القبيلة » فى شمال وشرق اليمن ، وبين « الحزب » فى الجنوب والوسط ، تئول لصالح القبيلة ؛ حيث ما زالت القبيلة فى هذه المناطق ، الشمالية والشرقية ، أكثر فاعلية فى الدفاع عن مصالح أبنائها، والذود عنهم وحمايتهم من عسف السلطة الحاكمة وتسلطها.

جـ - القبيلة ومفهوم جماعة المصلحة :

بالرغم من خصوصية القبيلة اليمنية فى التعبير عن مطالبها [(١)] ، إلا أنها ، بحكم تعريفها الإجرائى فى هذه الدراسة ، تقوم ببعض مهام ووظائف جماعات المصلحة (أو جماعات الضغط).

حيث تسعى القبيلة للتأثير فى صنع القرارات السياسية ، سواء بالضغط من أجل إقرار قانون أو تعديله أو إلغائه حين تعارضه مع مصالحها .

ومن أبرز المؤشرات الدالة على اقتراب القبيلة (وظيفياً) من مفهوم جماعات الضغط ، موقف القبيلة تجاه ما عرف بـ « قانون الأسلحة » .

فرغم سعى الحكومات اليمنية المتعاقبة حظر الأسلحة [(٢)]، وتجريد القبائل عن أسلحتها، إلا أن القبائل اليمنية قد نجحت فى التمسك بسلاحها، واستطاعت إفشال غالبية محاولات السلطات الحاكمة الرامية إلى منع حمل السلاح وحظره .

---

(١) من أهم آليات وقنوات التعبير عن المطالب والمصالح القبلية فى اليمن : المؤتمرات القبلية ، التمردات القبليه واختطاف ممثلى السلطة المركزية ، أو من يهمها أمرهم .

(٢) للوقوف على بعض محاولات الحكومة اليمنية حظر الأسلحة ، انظر :
الثورة (صنعاء) (١٩٧١/١/١٠) ، ص٤ ؛ الثورة (١٩٧٣/١/٢) ، ص٤؛ مجلة ١٣ يونيو (صنعاء) ، العدد ٢١٨ ، (إبريل / نيسان ١٩٨١) ، ص١ .

ورغم استصدار ما عرف بـ « قانون الأسلحة » إلا أن الضغط القبلى داخل مجلس النواب اليمنى [١] وخارجه ، قد حول مشروع هذا القانون من « مشروع قانون الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات »، إلى « قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها » [٢] .

وتؤكد الدراسة على أن بقاء القبيلة واستمرارها فى تأدية بعض مهام ووظائف مؤسسات المجتمع المدنى ، خير من وجود سلطة حاكمة تحتكر مهام ووظائف مؤسسات المجتمع المدنى والدولة فى آنٍ معا .

كما أن مشاركة القبيلة للدولة اليمنية فى امتلاك أدوات القسر وآليات الإكراه ؛ تعد من أهم ضمانات قوة المجتمع السياسى وفاعليته تجاه هيمنة وطغيان السلطة الحاكمة .

---

(١) أكد الشيخ / مانع على الصيح ، عضو مجلس النواب الحالى ، فى مقابلة شخصية مع الباحث ، أن شيوخ القبائل وأنصارهم داخل مجلس النواب قد رفضوا كلمة « حيازة » الأسلحة الواردة فى المشروع المقترح ، وعملوا على إقرار كلمة « تنظيم » حمل الأسلحة . كما وردت فى القانون المقرمن المجلس .

(٢) صادق مجلس النواب اليمنى على هذا القانون بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ .للتعرف على نصوص قانون الأسلحة، راجع :
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها ، فى : مجلة الديمقراطية الصادرة عن مجلس النواب اليمنى فى الجمهورية اليمنية ، المجلد ١ ،العدد ٥ ، (سبتمبر – اكتوبر ١٩٩٢) ، ص ص ٤٠–٤٤ .

الخاتمة

نتائج الدراسة

- أثبتت الدراسةُ استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسة القبلية «كبنية تقليدية» فى المجتمع اليمنيِ . حيثُ إن قيم المجتمع القبلى "التقليدى"، لم تذب وتتحطم رغم ظهور بعض مؤشرات ظاهرة "التعبئةالاجتماعية"، كما تحدث عنها "كارل دويتش" ، مثل النمو السريع للمدن والتحضر ، وارتفاع نسبة التعليم ، والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى . بل مازالت هذه القيمُ "القبليةُ" مُعاشةً ، ومتأصلةً لدى كثيرٍ من أبناء المجتمع اليمنى .

- بينت الدراسة أن القبيلة اليمنية ، قد مارست دوراً سياسياً طوال تاريخ اليمن الطويل . وما زال هذا الدور معاُشاً حتى الآن .

فقد كانت الدولة اليمنية القديمة "قبلية" النشأة والتكوين . حيث كانت القبيلة القوية تتزعم ، وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما سمى بـ"دولة القبيلة الغالبة" أو "دولة العصبية الغالبة" بالمفهوم الخلدونى . وما دول (معين ، سبأ ، حمير) اليمنية إلا تجمعات أو اتحادات قبلية ، انقلب زعماؤها ملوكاً .

- أثبتت الدراسة أن بقاء واستمرار الدور السياسى للقبيلة اليمنية ، يعود إلى محددات مجتمعية (جغرافيه وسياسية) ، وأخرى مرتبطه بطبيعة البنية القبلية (محددات ثقافية ، وقيادية ، وعددية حربية) ، إضافة إلى المحددات الخارجية (مصرية ، وسعودية).

توصلت الدراسة إلى أنه رغم تنامى الدور السياسى للقبيلة اليمنية فى أغلب فترات الدراسة . فإن زعماء (شيوخ) القبائل لم ينجحوا فى تسنم السلطه السياسية ، وتولى رئاسة الدولة اليمنية

حيث تولى الرئاسة أشخاص من خارج شريحة شيوخ القبائل * وهذا قد يعود ، وفقاً لاستنتاج هذه الدراسة ، إلى وجود ما يمكن تسميته بـ"التوازن العصبى" ، بمعنى وجود رقابة عصبية متبادلة. بحيث يصعب على أى زعيم قبلى الانفراد بالسلطة السياسية من دون الشيوخ الآخرين .

فتنافس وصراع الفاعلين من شيوخ القبائل على السلطة السياسية فى ظل "التوازن العصبى" ، قد يتيح لغيرهم من خارج المحيط القبلى ، والطامحين سياسياً إلى تولى السلطة ، وفقاً لشروط طرفى الصراع والتنافس .

فكثيرا ما يلجأ هؤلاء الشيوخ القبليون ، في موضوع ترؤس الدولةاليمنية إلى طرفٍ "ثالث" طامح للسلطة ، وغير قبلى ؛ فيتعاقدون معه ، بل ويحتكمون إليه وينصرونه حين ترؤسه للدولة ، مقابل حكمهم لقبائلهم ، وكذا إشراكه إياهم فى صنع قراره السياسى.

أما عند تجاوز هذا الحاكم و"المُحكِّم " السياسى لشروط العقد المُبرم مع شيوخ القبائل ، سواء بسعيه مد نفوذه وسيطرته على قبائلهم، أو محاولته إلغاء وجودهم السياسى على مستوى القبيلة والدولة . فإن هؤلاء المتصارعين والمتنافسين من زعماء القبائل "يتعاونون" لإسقاط حاكمهم و " محكمهم" ويبحثون عن " الحاكم البديل" الملبى لشروطهم ومطالبهم ، ** وهكذا دواليك .

---

* يلاحظ أن رؤساء الدولة اليمنية، كانوا من خارج المحيط القبلى، فقد كان الأئمة الزيديون من خارج القبيلة (من شريحة السادة أو الهاشميين). كما أن الرئيس السلال ابن حداد. أما الرئيسان الإرياني والحمدي فكانا من أبناء القضاة. كذلك فإن الرئيس الغشمى من أبناء العُقال (من شريحة المشيخة والفلاحين). أما الرئيس الحالى على عبد صالح فهو من شريحة الفلاحين.

** من أوضح الأمثلة في هذا السياق، تخلى الفاعلين من شيوخ القبائل عن رئيسيى اليمن السابقين، القاضى عبد الرحمن الإريانى والمقدم إبراهيم الحمدى.

- أثبتت الدراسة أن القبيلة تعد من أهم "الجماعات الوسيطة " فى المجتمع اليمنى ؛ حيث تقوم " وظيفياً" بمهام كثير من مؤسسات المجتمع المدنى (الأحزاب السياسية تحديدا). فالقبيلة تقوم بتنشئة أفرادها، اجتماعياً وسياسياً . وكذا تجميع مصالح أبناء القبيلة والتعبير عن مطالبهم .

كما وضحت الدراسة ان القبيلة اليمنية ، قد شكلت "ملاذاً وحمى لبعض الأحزاب السياسية ، حيث " هرول" كثير من الأحزاب السياسية اليمنية إلى الاحتماء والتحصن بالقبيلة وشيوخها الفاعلين .

- توصلت الدراسة إلى أن القبيلة اليمنية تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسى وجماعة المصلحة (أو جماعة الضغط) .

فالقبيلة اليمنية ، تاريخياً، كانت تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية (الغالبة) .أما في التاريخ اليمنى الحديث والمعاصر فقد مارس، ومازال يمارس ، زعماء (شيوخ) القبائل مهام سياسية عديدة ، حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة . كما أن أحد أبرز المشايخ القبليين (الشيخ عبد الله الأحمر) قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية ، إضافة إلى ترؤسه حالياً « لحزب التجمع اليمنى للإصلاح ».

كماأن القبيلة تقترب من مفهوم "جماعة المصلحة؛ حيث إن القبيلة تسعى لتحقيق مطالب ومصالح أعضائها ، عن طريق التأثير على عملية صنع القرارت السياسية ، التى قد تمس مصالحهم (مثال : موقف شيوخ القبائل من قانون الأسلحة والسعى لتعديله ، من مشروع قرار يحظر الأسلحة إلى قرار "ينظم" حمل الأسلحة .

كما أن القبائل اليمنية تسعى لبلورة مواقفها ومطالبها عبر آلية " المؤتمرات القبلية "

- أثبتت الدراسة ، أن تزايد وتنامى النفوذ السياسى القبلى ، كان يقابله تضاؤل دور الدولة المركزية .

ومما ساعد على تعزيز الدور السياسى للقبيلة ، وتنامى نفوذها ، شخصانية السلطة السياسية الحاكمة ، وفشلها فى القيام بكثير من مهامها الأساسية ، وعجزها عن تلبية كثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع ، وحظرها قيام مؤسسات سياسية حديثة والسعى لمحاصرتها وتهميشها .

- وضحت الدراسة ، قيام القبيلة اليمنية بأداء كثير مما سماه "الموند" و "باول" بقدرات النظام السياسى ، خاصة القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية . كما أن نجاح القبيلة فى تأدية الوظائف الإشباعية تجاه أفرادها قد أهلها إلى "احتكار" رضاهم ، وضمن لها "تجدد" شرعيتها، وتنامى دورها السياسى. على حساب "تآكل" شرعية السلطة الحاكمة فى الدولة اليمنية .

- بينت الدراسة ، أن الدولة اليمنية قد فشلت في محاولات إخضاع القبيلة ، وأخفقت فى تهميش دورها السياسى ؛ ولذا فقد سعت إلى إرضاء شيوخها واحتوائهم .

كما أكدت الدراسة ، على أن امتلاك القبيلة اليمنية لأسلحتها، وقيمها الحربية قد مكنها من مشاركة الدولة فى امتلاك آليات القَسر والإكراه (جيش القبيلة مقابل جيش الدولة، أو رديف لها) .الأمر الذى جعل حق استخدام القوة ، فى اليمن ، مُشَاع بين الحاكم السياسى والقبيلة معاً. ولذا فإن "تسليح القبيلة " كان ، ومازال ، من أهم روافد ديمومة وفاعلية دورها السياسى.

- أثبتت الدراسة ، أن القبيلة كانت ، ومازالت الداعم الرئيسى للسلطة السياسية الحاكمة (الدولة) . وكذا المهَدِد الفاعل لهذه السلطة ، خاصة فى حالات إخفاق الأخيرة فى القيام بمهامها تجاه القبيلة والمجتمع .

- بينت الدراسة ، أن القبيلة اليمنية مارست دوراً إيجابياً تجاه مغالاة الحكام السياسيين فى قهرهم وعسفهم تجاه المجتمع ؛ حيث كانت القبيلة ، ومازالت، من أهم "كوابح" شراهة السلطات الحاكمة فى قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمنى .

- وضحت الدراسة ، أن بعض المفاهيم الخلدونية ، مازالت تحتفظ بأهميتها التحليلية ، وكفاءتها التفسيرية عند تطبيقها على الواقع الاجتماعى والسياسى اليمنى .

فالقبائل اليمنية ، خاصة الشمالية والشرقية منها ، ماانفكت تتمثل «الوعى العصبى» الخلدونى . كما أنها مازالت تتمسك بمفهوم "النَسب العام " أوالعصبية العامة " ، كما أن علاقة التأثير والتأثر بين العصبية والدين ، كما جاء بها ابن خلدون ، مازالت معاشة فى الواقع السياسى اليمنى .

- بينت الدراسة ، أن اليمن عبر تاريخها السياسى الطويل قد عرفت ظاهرتى (التوحد" و " الانقسام أو التجزؤ" .فقديماً شهدت اليمن " دولة القبيلة الغالبة " أو المتزعمة ، أما تاريخ اليمن الوسيط والحديث ، فقد عرف ظاهرة " الدويلات المتزامنة " . وقد توصلت الدراسة إلى أن ثلاثية " الموقع الجغرافى ، القبيلة ، المذهبية الفقهية " تعد من أهم تعدد وتزامن هذه الدويلات . اما التاريخ المعاصر ، فقد أعلن عن بدء دخول اليمن عصر " الدولة الموحدة " .

- توصلت الدراسة، إلى أن أشكال العلاقة بين القبيلة والدولة اليمنية وأنماطها، خلال الفترة موضع البحث ،قد تراوحت بين التعايش والصراع والتحالف.

- أكدت الدراسة على أنه فى حالة التعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة ، فإن الأول يجُب الأخير . كما بينت الدراسة ، أنه رغم تمحور الولاء والانتماء حول القبيلة أولاً ، إلا أن « الوعى بالهوية اليمنية » كهوية عامة ومشتركة لدى كثير

من ابناء القبائل اليمنية ، ما زال أحد مكونات ثقافتهم الاجتماعية والسياسية ؛ فالشعور بأصل قرابي مشترك ، والوعى بتاريخ حضارى عريق، إضافة إلى مواجهة القبائل اليمنية لأخطار وحروب خارجية عديدة على مر التاريخ اليمني ، ربما عزز من ديمومة واستمرار « الهوية اليمنية العامة » ؛ بحيث تُستدعى حين يعرض الوطن اليمنى « الأم » للمخاطر والغزو ، وتخبو وتتوارى عند زوال هذه المخاطر الخارجية ، وحين قيام الصراعات (القبلية – القبلية) ، بحيث يظهر الولاء للقبيلة أولاً .

كما وضحت الدراسة ، أنه ربما ساعد التدرج و«التعايش» بدلاً عن «التصادم» بين الولاءات والانتماءات لكل من القبيلة والدولة والوطن اليمنى على بقاء «ثقافة النَسب »ومشروعية استمرارها ، فى إطار الثقافة العامة للمجتمع اليمنى . والنظر إلى القبيلة ، فى وعى أبناء القبائل اليمنية ، على أنها ، أى القبيلة ، ليست بالضرورة مناقضة وبديلة للدولة ، بل مكملة لوظائفها ، ورادعة لها عند طغيانها وتعسف حكامها السياسيين .

التوصية

ختاماً ، ترى الدراسة :

أن غياب سلطة الدولة اليمنية ، واختزالها في سلطة بعض شيوخ القبائل أو سلطة الحاكم الفرد ، أمر غير منصف وغير مرغوب فيه سياسياً . ويقضى على أهداف وطموحات كل مواطن يمنى ، يتوق إلى وجود دولة يمنية قوية بعدلها ومؤسساتها الحديثة . دولة تستمد شرعيتها من إنجازاتها لاشعاراتها ، ورضاء مواطنيها لاقهرهم ، وقناعاتهم لاتخويفهم *.

إن المواطن اليمنى يلجأ لقبيلته ؛ لغياب دولته وعسف حكامها . ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها .

إن شرعية بقاء القبيلة اليمنية ، مستمدة من لاشرعية الحاكم السياسى . ولذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة «عادلة» فى المجتمع اليمنى ، متطلب سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية، ونظام سياسى أكثر استفادة .

وحتى يتحقق ذلك ، فإن البقاء المرحلى لبعض «القديم» الصالح ، مرغوب فيه ؛ ليوازن جُل «الحديث» أو الجديد الطالح .

---

* فى هذا السياق يؤكد ابن خلدون على أن الحاكم «...إذا كان قاهراً ، باطشاً بالعقوبات ، مُنقِّباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذل ؛ ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة ... وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات... وربما أجمعوا على قتله ... وإذا كان رفيقاً بهم متجاوزاً عن سيئاتهم استناموا إليه ولاذوا به ... واستماتوا دونه فى محاربة أعدائه ، فاستقام الأمر من كل جانب » ، راجع :

مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .



قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ ــ القــرآن الكــريــم .

ب ــ وثائق ومنشورات رسمية .

جـ ــ كتــب .

د ــ دوريــات .

هـ ــ نـدوات ومـؤتمـرات .

و ــ رسـائـل جـامعيـة غـير منشـورة .

ز ــ رسـائـل جـامعيـة غـير منشـورة .

ح ــ صـحف ومجـلات .

ط ــ مصــادر أخــرى .

بــ وثائق ومنشورات رسمية :

١ ــ الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الصادر عن رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، (صنعاء) ، ديسمبر ١٩٧٠ .

٢ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، (٩ آيار / مايو١٩٦٣) ، العدد ٦ ، ١٩٧١/١٠/٢٠ ، العدد ٧ ، ١٩٧٤/٧/٣١، العدد ٨ ، ١٩٧٤/٨/٣١ ، العدد ١٠ ، ١٩٧٤/١٠/٣١ ، العدد الأول ،(يناير ١٩٨٠) ، السنة ١٧ ، العدد ٤ ، (١٩٨٢/٤/٣١) .

٣ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، المكتب القانونى ، القرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٣ ، والقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٩٠ .

٤ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية : ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦ ، (صنعاء ، د.ت) .

٥ ـ الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة : ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ ، (صنعاء ، د.ت) .

٦ ـ الجهاز المركزى للتخطيط ، « نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٨٦ » ، التقرير الثالث ، (صنعاء) .

٧ ـ الجمهورية العربية اليمنية ، الأمانة العامة لمجلس الشعب التأسيسى ، وثائق ديمقراطية فى اليمن رقم ١ ، ٦ .

٨ ـ جبران شامية (محرر) ، سجل العالم العربى ، (بيروت : يوليو ـ ديسمبر ١٩٧٤) .

٩ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت : ط١ ، ١٩٧٩) .

جـ ـ كتب :

١ ـ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (وآخرون) ، كتاب الشعب ، المجلد السابع (القاهرة : مكتبة الشعب ، ١٩٧١) .

٢ ـ ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير (وآخرون) ، الجزء الخامس ، (القاهرة : دار المعارف ، مادة (قبل) ، د.ط ، د.ت) .

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق : أحمد عبد العليم البردونى ، الجزء السادس عشر ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب ، د.ط ، ١٩٦٥) .

٤ ـ إحسان النص ، العصبية القبلية وأثرها فى الشعر الأموى ، (د . ن : دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٧٣) .

٥ ـ أحمد الرحومى (وآخرون) ، أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، (بيروت : دار العودة ، د.ط ، ١٩٧٨) .

٦ ـ أحمد جابر عفيف ، الحركة الوطنية فى اليمن : دراسة ووثائق ، (دمشق : دار الفكر ، ط١، ١٩٨٢) .

٧ ـ أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، (د . ن : ط٣ ، ١٩٨٠) .

٨ ـ أحمد قايد الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية فى عهد الإمام يحيى محمد حميد الدين ، (بيروت : دار الآداب ، ط١ ، ١٩٨٣) .
٩ ـ أحمد منصور أبو إصبع ، تعايشى مع الحركة الوطنية فى اليمن (١٩٥٥ ـ ١٩٦٣) ، (القاهرة : الأمل للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٤) .
١٠ ـ أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط ، ١٩٨١) .
١١ ـ أسامة الغزالى حرب ، «الأحزاب السياسية فى العالم الثالث» ، عالم المعرفة (الكويت ، العدد ١١٧ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٧) .
١٢ ـ أشلى مونتاغيو (محرراً) ، وآخرون ، البدائية ، ترجمة : محمد عصفور ، (الكويت : عالم المعرفة ، العدد ٥٣ ، ١٩٨٢) .
١٣ ـ الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، مادة (قبل) ، ط٢ ، ١٩٨٧) .
١٤ ـ أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ط٣ ، ١٩٨٢) .
١٥ ـ إياد حلمى الجصانى ، النفط والتطور الاقتصادى والسياسى فى الخليج العربى ، (الكويت : دار المعرفة ، د.ط ، د.ت) .
١٦ ـ برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، (بيروت : المركز الثقافى العربى ، ط١ ، ١٩٩٠) .
١٧ ـ جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء : الرابع ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٧٠) .
١٨ ـ حامد عبد الله ربيع (تحقيق وتقديم) ، سلوك المالك فى تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد محمد بن أبى الربيع ، الجزء الأول ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، د.ط ، ١٩٨٠) .
١٩ ـ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (أربعة أجزاء) ، (بيروت : دار الجيل ، الطبعة الثالثة عشرة ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) .

٢٠ ـ حسين فهيم ، قصة الأنثروبولوجيا : فصول فى تاريخ علم الإنسان ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، عدد رقم ٩٨ فبراير (شباط) ١٩٨٦م) .
٢١ ـ حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٤م) .
٢٢ ـ حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٦) .
٢٣ ـ حمود العودى ، المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى : دراسة عن المجتمع اليمنى ، (القاهرة : عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٠) .
٢٤ ـ خالد محمد القاسمى، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، (الشارقة: دار الثقافة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨) .
٢٥ ـ خديجة أحمد على الهيصمى، العلاقات اليمنية ـ السعودية (١٩٦٢ ـ ١٩٨٠)، (القاهرة : دار المطبعة الثلاثية ، ط١ ، ١٩٨٧) .
٢٦ ـ رشاد العليمى، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى، (د . ن : دار الوادى للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ت) .
٢٧ ـ رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة : دراسات فى الفكر السياسى العربى الإسلامى ، (بيروت : دار إقرأ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤) .
٢٨ ـ زهير حطب ، تطور بُنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ط٢ ، ١٩٨٠) .
٢٩ ـ ساطع الحصرى ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ط٣ ، ١٩٦٧) .
٣٠ ـ سعد الدين إبراهيم (وآخرون) ، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٤) .
٣١ ـ ــــــــــــــــ ، (منسق ومحرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٨) .
٣٢ ـ سعيد أحمد الجناحى ، الحركة الوطنية اليمنية ، من الثورة إلى الوحدة، (عدن : مركز الأمل للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٩٢) .

٣٣ ـ سلطان أحمد عمر ، نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٧٠) .

٣٤ ـ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط٣ ، ١٩٨٤) .

٣٥ ـ شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا ، (الكويت : جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٨١) .

٣٦ ـ صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ط١ ، ١٩٦٧) .

٣٧ ـ طه حسين . فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، ترجمة محمد عبد الله عنان، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ط١ ، ١٩٢٥) .

٣٨ ـ عبد الإله عبد الله ، نكسة الثورة فى اليمن ، (د . ن : ط١ ، د . ت) .

٣٩ ـ عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ط٣ ، ١٩٨٤) .

٤٠ ـ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، على عبد الواحد وافى (تحقيق وتقديم) ، جزءان ، (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ط٣ ، د.ت) .

٤١ ـ عبد الرحمن سلطان ، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ط ، ١٩٧٩) .

٤٢ ـ عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية : دراسة فى الهوية والوعى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ،ط٢ ، ١٩٨٥) .

٤٣ ـ ــــــــــــ ، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢) .

٤٤ ـ عبد الله البردونى ، الثقافة والثورة فى اليمن ،(دمشق : الكاتب العربى ، د.ط ، ١٩٩١) .

٤٥ ـ ــــــــــــ ، اليمن الجمهورى ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، ط١، ١٩٨٣) .

٤٦ ـ عبد الله الثور ، هذه هي اليمن ، (بيروت : دار العودة ، د.ط ، د.ت) .
٤٧ ـ عبد الله السلال (وآخرون) ، وثائق أولى عن الثورة اليمنية ، (بيروت : دار الآداب ، ط١ ، ١٩٨٥) .
٤٨ ـ عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، (بيروت : منشورات العصر الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٧) .
٤٩ ـ عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحى ، اليمن الإنسان والحضارة ، (بيروت : منشورات المدينة ، ط٣ ، ١٩٨٥) .
٥٠ ـ عبد الملك الطيب ، التاريخ يتكلم ، (د . ن : ط١ ، ١٩٩١) .
٥١ ـ عبد الملك المقرمى، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ،(بيروت : دار الفكر المعاصر ، ط١ ، ١٩٩١) .
٥٢ ـ على الدين هلال (وآخرون) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٣) .
٥٣ ـ على بن على صبرة ، اليمن الوطن الأم (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة، ط١ ، ١٩٨٦) .
٥٤ ـ على محمد العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن (٦٢ ـ ١٩٨٧) ، (صنعاء : كتاب الرأى العام ، د.ط ، د.ت) .
٥٥ ـ ـــــــــــ ، نصوص يمانية ، (بغداد : د . ط ، ١٩٧٨) .
٥٦ ـ على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، (بيروت : دار العودة ، ط١ ، ١٩٨١) .
٥٧ ـ عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٩٨٤) .
٥٨ ـ فضل على أحمد أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغير ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، د.ط ، ١٩٨٥) .
٥٩ ـ ـــــــــــ ، القبيلة والدولة فى اليمن ، (القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) .
٦٠ ـ فؤاد إسحق الخورى ، السلطة لدى القبائل العربية ، (بيروت : دار الساقى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١) .

٦١ ـ فيليب حتى وآخرون ، تاريخ العرب ، الجزء الأول ، (بيروت : دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٥٢) .
٦٢ ـ قائد الشرجبى ، القرية والدولة فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٠) .
٦٣ ـ ــــــــــــــ ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٦) .
٦٤ ـ كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٧) .
٦٥ ـ ــــــــــــــ ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، (بيروت : دار ابن خلدون ، ط١ ، ١٩٨٠) .
٦٦ ـ ــــــــــــــ ، نظريات النظم السياسية ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥) .
٦٧ ـ محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية فى اليمن ، (فيسبادن (ألمانيا) : أوتوها راسوفيتس ، ط٣ ، ١٩٧٨) .
٦٨ ـ محمد جابر الأنصارى ، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٤) .
٦٩ ـ محمد حسين الطباطبائى، الميزان فى تفسير القرآن (بدون محقق)، المجلد الثامن عشر ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ط٢ ، ١٩٧٣) .
٧٠ ـ محمد زهير مشارقة ، الحياة الاجتماعية عند البدو فى الوطن العربى ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٨) .
٧١ ـ محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، (الجزائر : المطبوعات الوطنية ، ط١ ، ١٩٦٥) .
٧٢ ـ محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ،(القاهرة : دار الشروق ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) .

٧٣ ـ محمد عابد الجابرى ، فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية فى التاريخ الإسلامى ، (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ط٤ ، ١٩٨٤) .

٧٤ ـ ــــــــــــ ، العقل السياسى العربى محدداته وتجلياته ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠) .

٧٥ ـ محمد عزت حجازى (وآخرون) ، نحو علم اجتماع عربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٩) .

٧٦ ـ محمد عمارة ، معالم المنهج الإسلامى ، (القاهرة : دار الشروق ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) .

٧٧ ـ محمد متولى ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، الجزء الثالث (اليمن الشمالى) (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٨٨) .

٧٨ ـ محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ط ، ١٩٨٩) .

٧٩ ـ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزءان (بيروت : شركة دار التنوير للطباعة والنشر ، ط٤ ، ١٩٨٦) .

٨٠ ـ محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٨).

٨١ ـ مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، جزءان ، (دمشق : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩) .

٨٢ ـ ــــــــــــ ، ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ ، جزءان ، (بيروت : دار العودة ، ط٢ ، ١٩٨٦) .

٨٣ ـ مسعود ضاهر ، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦) .

٨٤ ـ مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٢ ، ١٩٧٠)

٨٥ ـ مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث ، (القاهرة : بروفيشنال للإعلام والنشر ، د.ط ، ١٩٨٦) .

٨٦ ـ مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، د.ط ، ١٩٦٨) .

٨٧ ـ منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، (بيروت : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م) .

٨٨ ـ نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ط ، ١٩٧٨) .

٨٩ ـ يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، جزءان ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٥) .

د ـ كتب مترجمة للغة العربية :

١ ـ إ . إ . إيفانزيريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة : أحمد أبو زيد ، (د . ن : د . ط ، د . ت) .

٢ ـ إدجار أوبالانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، ترجمة : عبد الخالق محمد لاشين ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط٢ ، ١٩٩٠) .

٣ ـ أشلى مونتاغيو (محرر) ، البدائية ، ترجمة : محمد عصفور ، (الكويت : عالم المعرفة ، العدد ٥٣ ، مايو / أيار ، ١٩٨٢) .

٤ ـ إميل دوركايم ، قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة : محمود قاسم ، مراجعة : السيد محمد بدوى ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د.ط ، ١٩٨٨) .

٥ ـ إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة : إلياس شاهين ، (موسكو : دار التقدم ، د . ت) .

٦ ـ ايلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ترجمة : قائد محمد طربوش ، (بيروت : دار ابن خلدون ، ط١ ، ١٩٨٢) .

٧ ـ بودوسيتنيك وسبيركين ، المادية التاريخية ، (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، د . ط ، ١٩٧٩) .

٨ ـ جابرييل أ . الموند و ج . بنجهام باول الابن ، السياسة المقارنة ، ترجمة : أحمد على أحمد عنانى ، مراجعة : أحمد حمودة ، (القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، د . ط ، د . ت) .

٩ ـ س . هـ . دود ، التنمية السياسية ، ترجمة وتعليق عبد الهادى الجوهرى ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، د . ط ، ١٩٨٧) .

١٠ ـ ف ـ ج ـ أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة : حمدى عبد الجواد ، (القاهرة : دار الثقافة الحديثة ، ط١ ، ١٩٧٥) .

١١ ـ فرد هاليداى ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية ، ترجمة : محمد الرميحى ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٧٧) .

١٢ ـ فلادلين أ . جوساروف وأدهم م . سيف المملوكوف ، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، ترجمة وتقديم : أحمـد على سلطان ، (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، د . ط ، د . ت) .

١٣ ـ فلاديمير رازين ، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، ترجمة : عادل إسماعيل ، (بيروت : دار الفارابى ، ط١ ، تشرين الثانى ١٩٨٠) .

١٤ ـ فلاديمير كاربوشين ويانبافاركوف ، مبادىء المعارف السياسية ، ترجمة : زهدى الشامى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ط ، د. ت) .

١٥ ـ كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة : فؤاد أيوب ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، د . ط ، ١٩٧٦) .

١٦ ـ كارل ماركس ، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، (جمع وتقديم) : أريك ج . هوبزباوم ترجمة : صادق جلال العظم ، (بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٨١) .

١٧ ـ كالتاختشان ، نظرية الأمة فى الماركسية اللينينية ، ترجمة : دار التقدم ، (موسكو : دار التقدم ، د . ط ، ١٩٨٨) .

١٨ ـ لويس مير ، مقدمة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة وشرح : شاكر مصطفى سليم ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، د . ط ، ١٩٨٣) .

١٩ ـ مجموعة من المؤلفين السوفيت ، أ . ب السياسة ، ترجمة : سعد رحمى ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ط ، د . ت) .

٢٠ ـ ــــــــــ ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، (موسكو : دار نشر وكالة نوفوستى ، د . ط ، ١٩٧٢) .

٢١ ـ ــــــــــ ، العلوم الاجتماعية ، ترجمة : حنا عبود ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٨١) .

٢٢ ـ ــــــــــ ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧ ـ ١٩٨٢) ، ترجمة : محمد على البحر ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د . ط ، ١٩٩٠) .

٢٣ ـ نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : محمود عودة وآخرون ، (القاهرة : دار المعارف ، ط٨ ، ١٩٨٣) .

٢٤ ـ ياكو فليف وآخرون ، أسس المعارف السياسية ، ترجمة : إلياس شاهين، (موسكو : دار التقدم ، د . ط ١٩٧٥) .

هـ ـ دوريات :

١ ـ أحمد قايد الصائدى ، «اليمن : الشعب والأرض والحضارة» ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٢ (أكتوبر ـ نوفمبر ديسمبر ١٩٩٠) .

٢ ـ الفضل شلق ، «القبيلة والدولة والمجتمع» ، مجلة الاجتهاد (بيروت) ، السنة ٤ ، العدد ١٧ ، خريف العام ١٩٩٢ .

٣ ـ أنطوان نصرى مسره ، «فى مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام» ، المستقبل العربى ، السنة ٩ ، العدد ٩٠ (آب / أغسطس ١٩٨٦) .

٤ ــ المختار الهراس ، «القبيلة والدورة العصبية : قراءة فى التحليل الخلدونى للمجتمع القروى المغاربى» ، المستقبل العربى ، (بيروت) ، العدد ٩٨ ، نيسان / إبريل ١٩٨٧) .

٥ ــ ثريا التركى ودونالد كول ، «مجتمع ما قبل النفط فى الجزيرة العربية : فوضى قبلية أم مجتمع مركب؟ ، المستقبل العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٤١ ، (تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠) .

٦ ــ جلال عبد الله معوض ، «أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية» ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦) .

٧ ــ خالد عبد الجليل شاهر ، «البنية الاجتماعية التقليدية فى اليمن» ، مجلة دراسات يمنية (صنعاء) العدد ٤٣ (يناير ــ يوليو ١٩٩١) .

٨ ــ خلدون حسن النقيب ، «بناء المجتمع العربى : بعض الفروض البحثية» ، المستقبل العربى (بيروت) ، العدد ٧٩ ، (أيلول / سبتمبر ١٩٨٥) .

٩ ــ سعد الدين إبراهيم ، «المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى» ، الديمقراطية ، الكتاب الأول (القاهرة) ، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١) .

١٠ ــ سلطان ناجى، «التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة»، مجلة اليمن الجديد (صنعاء)، السنة السادسة ، العدد الثانى، (يونيو ــ يوليو ١٩٧٧).

١١ ــ سليمان خلف وآخرون «النظرية وإشكاليات البحث الاجتماعى فى المجتمع العربى المعاصر» ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة الكويت) : المجلد العاشر ، العدد ٣٧ ، شتاء ١٩٩٠ .

١٢ ــ سيد مصطفى سالم ، «كيف نكتب التاريخ اليمنى» ، مجلة اليمن الجديد (صنعاء) ، العدد الرابع ، (يوليو ١٩٧٢) .

١٣ ــ عامر الكبيسى ، «تطور الإدارة العامة ودورها التنموى فى الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين» ، مجلة دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ١٤ ، (ديسمبر / كانون الأول ، ١٩٨٣) .

١٤ ـ عبد العزيز الدورى ، «ابن خلدون والعرب (مفهوم الأمة العربية) ، المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٦١ ، مارس ١٩٨٤) .
١٥ ـ عبد القادر عرابى ، «قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون» ، المستقبل العربى ، العدد ١٢٥ ، تموز / يوليو ١٩٨٩ .
١٦ ـ عبد الكريم الإريانى ، «التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى فى الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت) ، السنة ٦ ، العدد ٢٢ ، (إبريل / نيسان ١٩٨٠) .
١٧ ـ ــــــــــ ، عبد الكريم الإريانى ، «الخصائص السكانية والعمرانية فى الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الأول للسكان» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة ٧ ، العدد ٢٦ ، (ابريل ١٩٨١).
١٨ ـ على الجرباوى ، «العرب والأزمة الحضارية» ، المستقبل العربى ، السنة السابعة ، العدد الرابع والسبعون ، (نيسان / ابريل ١٩٨٥) .
١٩ ـ ــــــــــ ، «نقد المفهوم الغربى للتحديث» ، مجلة العلوم الاجتماعية ، (جامعة الكويت) : المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع ، شتاء ١٩٨٦ .
٢٠ ـ على الدين هلال ، «نحو إطار نظرى لتحليل عملية التنمية السياسية فى الوطن العربى» ، قضايا عربية ، السنة الثامنة ، العدد الأول ، كانون أول (يناير) ١٩٨١ .
٢١ ـ كمال المنوفى ، «العائلة والسياسة فى الوطن العربى» ، الفكر الاستراتيجى العربى (بيروت) ، العددان ٨ ـ ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨٣ ، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٣ .
٢٢ ـ ــــــــــ ، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى»، المستقبل العربى، السنة ٨ ، العدد ٨٠ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥) .

٢٣ ـ مسعود ضاهر ، «القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربى الحديث»، مجلة الوحدة (المغرب) ، السنة الأولى ، العدد ١١ (آب / أغسطس ١٩٨٥) .

و ـ ندوات ومؤتمرات :

١ ـ إبراهيم أحمد نصر الدين ، «مشكلة الاندماج الوطنى فى العالم الثالث ـ حالة اليمن» ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء ، (مايو ١٩٨٨) .

٢ ـ على الدين هلال ، محاضرات فى التنمية السياسية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٣ ـ مركز دراسات الوحدة العربية (ندوة) ، «المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية» ، بيروت (٢٠ ـ ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢) .

٤ ـ منى أبو الفضل ، مدخل منهاجى فى دراسة النظم السياسية العربية ، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة القاهرة) ، العام الجامعى ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣م .

ز ـ رسائل جامعية غير منشورة :

١ ـ حسن ثابت فرحان ، «السياسة الائتمانية فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ ـ ١٩٩٠)» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩٣) .

٢ ـ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، «التجديد السياسى والخبرة الإسلامية: نظرة فى الواقع العربى المعاصر» ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٧) .

٣ ـ عادل مجاهد الشرجبى ، «التحضر والبنية القبلية فى اليمن دراسة حالة لمدينتى صنعاء وتعز» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩١) .

٤ ـ عبد العزيز محمد الشعيبى ، «العلاقات بين شطرى اليمن : دراسة فى (مقومات الوحدة ومعوقاتها من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩)» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٣) .

٥ ـ عبد الكريم على محمد الخطيب ، «ظاهرة الاستقرار السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨) .

٦ ـ محمد أحمد إسماعيل السعيدى ، «آفاق التنمية الصناعية فى الجمهورية العربية اليمنية» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٩) .

٧ ـ محمد زيد الجمرة ، «تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية اليمنية» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩١) .

٨ ـ منصور عزيز الزندانى ، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين (١٩٦٢ ـ ١٩٨٤) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨) .

ج ـ صحف ومجلات :

الأهرام : ١٩٩٤/٤/١٢ .

البلاد (صنعاء) : ١٩٧٢/٥/١٧ ، ١٩٧٣/١/١ ، ١٩٧٣/٣/٩ ، ١٩٧٤/٦/١٦ .

الثورة (صنعاء) : ١٩٦٥/١/٨ ، ١٩٦٧/٥/١٠ ، ١٩٧١/٢/٢٤ ، ١٩٧١/٢/٢٥ ، ١٩٧١/٤/١٢ ، ١٩٧١/٤/١٧ ، ١٩٧١/٤/٢٠ ، ١٩٧٢/١/٤ ، ١٩٧٢/٣/١٢ ، ١٩٧٢/٧/٤ ، ١٩٧٢/١٠/٤ ، ١٩٧٢/١٢/١١ ، ١٩٧٣/٩/٧ ، ١٩٧٤/٦/١٤ ، ١٩٧٤/٦/١٥ ، ١٩٧٤/٦/١٧ ، ١٩٧٤/٧/٨ ، ١٩٧٤/٧/٩ ،

١٩٧٤/٧/١١ ، ١٩٧٤/٧/٢٩ ، ١٩٧٥/١/١٧ ، ١٩٧٥/٣/٤ ، ١٩٧٥/٤/٢٨ ، ١٩٧٥/٣/٤ ، ١٩٧٥/٤/٢٨ ، ١٩٧٥/١٠/٤ ، ١٩٧٥/١٠/٢٢ ، ١٩٧٥/١٠/٢٣ ، ١٩٧٦/١١/١٣ ، ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ١٩٧٧/١٠/٣١ ، ١٩٧٨/٢/٢٦ ، ١٩٧٨/٦/١٧ ، ١٩٩٠/٥/٢٥ ، ١٩٩٢/٩/٢٣ .

الحرية (صنعاء) : ١٩٨٥/٩/٢٦ .

الحياة (لندن) : ١٩٩٢/١٢/٢٢ ، ١٩٩٤/١/٧ ، ١٩٩٤/١/١٤ .

الشرق الأوسط (لندن) : ١٩٩٤/٤/٢٨ .

الصحوة (صنعاء) : ١٩٨٥/٦/٦ .

العربى (القاهرة) : ١٩٩٣/١١١/١١ ، ١٩٩٤/٦/١٣ ، ١٩٩٤/٦/٢٠ ، ١٩٩٤/١١/٢١ ، ١٩٩٥/١/٢٣ .

النضال (صنعاء) : ١٩٩٣/٢/٢٨ ، ١٩٩٤/١/١٤ .

أضواء اليمن (صنعاء) : يناير ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٥ ، نوفمبر ١٩٧٦ .

الجيش (صنعاء) : يناير ١٩٧٥ ، يوليو ١٩٧٥ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، مايو ١٩٨٢ .

الوسط (لندن) : ١٩٩٢/٦/١٥ ، العدد ٢٠ ، ١٩٩٣/١٢/٢٠ ، العدد ٩٩ .

اليقظة (الكويت) : ٢٠ ــ ١٩٩٤/٥/٢٦ ، العدد ١٣١٦ .

اليمن الجديد (صنعاء) : مايو ١٩٧٤ .

ط ــ مصادر أخرى :

مقابلات الباحث مع بعض مشايخ القبائل والمسئولين اليمنيين .

ثانيا : المراجع الأجنبية

أ. كتب :

Bill , James and Leiden, Carl, Politics in the Middle East (Boston : Little, Brown and Company, 1979) .

Gould, Julius and Kolb, William , (eds.), Adictionary of the social sciences (New york : the free press, 1969) .

Huntington, Samuel, Political order in changing societies (Bombay, India : Vakils, feffer and simons private Ltd., 1975) .

Morton, H. Fried, The Notion of Tribe (menlo Park california : Community of Publishing company, 1975) .

Peterson, J.E., Conflict in the Yemen and superpower Involvement, Center for contemporary Arab Studies, George town university, Washington, D.C., 1981.

Pridham, B.R., (ed.), Economy, Society and Culture, Croom Helm, London, sydney Dover, New Hmpshire and cetre for Arab Gulf studies, University of Exeter., 1985.

Sahline, Marshall D, Tribesmen , (Englewood - Cliffs, New Jersey : Prentice Hall Inc., 1971).

ب. الدوريات :

Deutsch, Karl, "Social Mobilization Political Development " , in : American Political science Review, No. 55 (September 1961) .

Goldsworthy, David, Ethnicity and Leadership in Africa : the Untypical case of Tom Mboya, the Journal of Modern African studies, Vol. 20, No. 1 (1982).

Stookey, Robert W., "Social structure and Politics in the Yemen Arab Republic " , Part 1 , the Middle East Journal, Vol. 28, Summer 1974, No. 3.


مطابع
ت : ٩٣٢٧٠٦

يسعى هذا الكتاب إلى رصد وتحليل وتفسير الدور السياسي للقبيلة اليمنية .

فما زالت القبيلة اليمنية المكوّن الأساسي للمجتمع اليمني ، كما أنها من أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فعالية ، ومن أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي اليمني .

لقد مارست القبيلة اليمنية دورًا إيجابيًا تجاه المجتمع ؛ حيث كانت القبيلة ، وما زالت ، من أهم « كوابح » شراهة السلطات الحاكمة ، وولعها الدائم نحو قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمني . حيث تعددت الانتفاضات التي قامت بها بعض القبائل اليمنية أمثال : قبائل « همدان » و « بني حُشيش » و « بني الحارث » و «أرحب» و « المقاطرة » و « الزرانيق » و « صرواح » ، وكذا تجمعي قبائل « حاشد » و « بكيل » .

إن المواطن اليمني يلجأ لقبيلته ؛ لغياب دولته وعسف حكامها . ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها .

إن شرعية بقاء القبيلة اليمنية مستمدة من لا شرعية الحاكم السياسي . ولذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة « عادلة » في المجتمع اليمني ، مُتطلب سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية ، ونظام سياسي أكثر إستفادة .

وحتى يتحقق ذلك ، فإن البقاء المرحلي لبعض « القديم » الصالح ، مرغوب فيه ؛ ليوازن جُلّ « الحديث » أو الجديد الطالح .

المؤلف